التّخطيط والسّياسة اللُّغويّة

السنة الثالثة - العدد الخامس (محرم، ١٤٣٩)، (أكتوبر، ٢٠١٧)

التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا

التخطيط اللغويّ نحو العربية بين المقننين، والمنفذين

السِّياسة اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في السُّودان

مناقشة مسألة تخطيط الوظائف اللغوية

مراجعة كتاب: الإنجليزية لغة عالمية في الصين: تفكيك الخطابات الأيديولوجية للغة الإنجليزية في إطار تعليم اللغات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

تتصاعد اهتمامات مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في مجال التخطيط والسياسة اللغوية، حيث تقوم مبادراته مؤمنة بهذا المنهج العلمي.

وتبعاً لذلك أكمل المركز المرحلة الأولى من مشروعه نظام الكتابة العربية بمشاركة باحثين من أنحاء العالم العربي، كما يستمر العمل في مشروع التصورات والمواقف اللغوية، وأنهى كتابه الراصد للجهود السعودية في خدمة اللغة العربية بمشاركات للخبراء والمؤسسات، وأطلق العمل في دليل المعاجم السعودية، وهي مشروعات تكشف طبيعة العمل العلمي الذي ينمو في المركز ويضاف إلى مسار الأدلة وقواعد البيانات.

وأما في النطاق التنفيذي الدولي، فالمركز يتابع باهتمام كبير مشروعاته في الهند والصين وإندونيسيا وغيرها، ويجتهد بتنمية البرامج التي تهيئ البيئة اللغوية لكل من يعمل في مجال خدمة اللغة العربية، وهنا يجدر التمثيل بأدلة الرسائل العلمية، والدليل الإجرائي لتأسيس المنشآت اللغوية، إضافة إلى الأعمال المباشرة في تدريب معلمي اللغة العربية في بروناي والمالديف والهند وأذربيجان وكازاخستان وغيرها.

وأما تعاونه مع المنظمات الدولية، فيواصل المركز العمل مع جامعة الدول العربية بتنفيذ مقترحه لملتقى اختبارات اللغة العربية في العالم العربي، ويتواصل مع منظمة اليونسكو في مجال اليوم العالمي للغة العربية حيث اقترح موضوعها لهذا العام (اللغة العربية والتقنيات الجديدة)، ويخطط لإطلاق (تقرير أحوال اللغة العربية في العالم)، كما يدرس برامج أخرى للتعاون مع غيرهما من المنظمات.

ويأتي هذا العدد الخامس من مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ليطلق بداية جديدة مع فريق علمي جديد في هيئة التحرير، يكمل جهود الفريق السابق، ويتطلع المركز معهم إلى إكمال البناء والنمو في مسيرة المجلة.

ويسعد المركز- دائماً - بالجهود والمبادرات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات المتنوعة، ويجد من واجبه دعمها وتنميتها ومساندتها، فالعربية مسؤولية مشتركة، وهنا أختم بالإشارة إلى أن المركز يعمل على تنفيذ قاعدة المبادرات اللغوية التي يخطط لتكون منبراً للتعريف بالجهود المتنوعة، وليتاح للخبراء والمخططين دراسة واقع المبادرات اللغوية من خلالها.

وفق الله الجميع، وسدد الخطى.

المشرف العام على المجلة

د. عبدالله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المشرف العام

د.عبدالله بن صالح الوشمي

رئيس التحرير

أ.د.محمود إسماعيل صالح

مدير التحرير

د.محمود بن عبدالله المحمود

هيئة التحرير:

أ.د. إبراهيم بن عبد العزيز أبوحيمد

أ.د. جمعان بن عبد الكريم الغامدي

د. أمل عبد الله الراشد

منسق المجلة

أ.محمد مفلح الشهراني

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

السنة الثالثة- العدد الخامس (محرم، ١٤٣٩هـ)، (أكتوبر، ٢٠١٧م)

(ردمد) : ١٦٥٨-٧٤١٣

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for The Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم نسعد بتواصلكم من خلال:

البريد الإلكتروني لمجلة التخطيط والسياسة اللغوية

mtsl@kaica.org.sa

ولمزيد من التواصل:

هاتف : ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢

٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٩

ناسوخ: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٦٩

ص.ب. ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣

المملكة العربية السعودية

www.kaica.org.sa

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان

أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

أ.د. صالح بلعيد

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح

أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي

أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب

أ.د. محمد خضر عريف

أ.د. محمد خطابي

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر من مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

من أهداف المجلة:

- إثراء المحتوى العلمي العربي في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.
- تنمية الثقافة والممارسة البحثية في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وتشجيع المهتمين والمتخصصين للبحث والاهتمام بهذا المجال.
- التوعية بمستجدات تخصص التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتعريف بالإنتاج الأكاديمي المميز باللغات الأخرى.
- التعريف بالمبادرات والمراكز ذات العلاقة بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي خصوصا، ودول العالم المختلفة بوجه عام.

المجالات البحثية للمجلة:

ينطلق اهتمام المجلة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث والدراسات للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.
- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في كافة خطواته وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية *APA*.
- أن يكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠،٠٠٠ كلمة.
- ألا يكون قد سبق نشر البحث في أي وعاء علمي.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- تحتفظ المجلة بحقوق النشر، ويمكن للباحث إعادة نشر بحثه في وعاء أكاديمي آخر، بشرط مضي سنة على نشر البحث في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية والإشارة إليه.
- يمنح كل مشارك في المجلة مكافأة رمزية
- ترسل للباحث خمس نسخ ورقية من العدد الذي نشر فيه البحث، ومستلة إلكترونية من البحث.

كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة وفق الضوابط المتاحة في صفحة المجلة في موقع مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية:

www.kaica.org.sa

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

محتويات العدد ٥

٨
التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا
أ.د. محمد أحمد طجو

٧٨
التخطيط اللغويّ نحو العربية بين المقننين، والمنفذين
د.عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان

١٠٠
السِّياسة اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في السُّودان
د.هداية تاج الأصفياء حسن البصري

١٣٠
مناقشة مسألة تخطيط الوظائف اللغوية
د.لي يو مينغ
ترجمة: هند خالقي

١٥٠
مراجعة كتاب: الإنجليزية لغة عالمية في الصين: تفكيك الخطابات الأيديولوجية للغة الإنجليزية في إطار تعليم اللغات
أ.د. محمد مازن جلال

١٦٤
صدر حديثا عن مركز خدمة اللغة العربية

كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنا أن ننهي إلى قرائنا الكرام أن مجلتكم قد أنهت عامها الثاني. وقد زخرت أعداد هذين العامين بعدد من الدراسات الأصيلة في مجالات التخطيط والسياسة اللغوية، مما أسهم به باحثون من مشرق العالم العربي ومغربه ليثري هذه الساحة الجديدة في العالم العربي من ساحات البحث اللساني.

وفي هذا العدد الخامس نقدم للقارئ خمس دراسات مهمة في الموضوع، تعالج قضايا التخطيط والسياسة اللغوية في ثلاث دول غنية بالتعدد اللغوي (السودان والصين وسويسرا) وتعد ثلاث منها رائدة من حيث الميادين التي تتطرق إليها، مما لا يعتبر مألوفًا في البحث اللساني في عالمنا العربي. ففيه دراستان عن التخطيط والسياسة اللغوية في الصين، إحداهما ترجمة لبحث في المجال والآخر تعريف بكتاب في الموضوع وتعليق عليه. أما الورقة الثالثة فهي عن الاتحاد السويسري الذي لا نكاد نقرأ عن نشاطاته في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. وفي الدراسة الرابعة يتحدث الباحث فيها عن قضايا لسانية في السودان التي قد لا يدرك كثير من العرب مشكلاته اللسانية والإثنية الشائقة. أما الدراسة الخامسة فتعالج قضية طالما غفل عنها المخططون اللغويون، ألا وهي العلاقة القوية والارتباط العضوي بين شقي التخطيط اللغوي: التخطيط والتنفيذ.

في القضية العامة، وهي العلاقة بين التخطيط والتنفيذ يقول الباحث: «ولأَنَّ التخطيط اللغويّ يسعى إلى رسم الأهداف، ووضع آليات ووسائل؛ للتأثير في المجتمع لتوجيهه إلى أداء لغويّ معيّن، والنهوض بالمنظومة اللغويّة، المكتوبة والمنطوقة، فلا بدّ أن يتوافرَ له جُملةٌ من العوامل التي تعينه على رسم أهدافه، وتصور وسائله، وتذلل له العقبات، وتمكنه من القدرة على التنفيذ الأمثل. ولأَنَّ تنفيذ التخطيط اللغويّ يسهم فيه جميعُ عناصر المجتمع، وجميعُ وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، الفردية والعامة، التقليديّة والتقنيّة، فلا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار سمات المنفذين، وقدراتهم، وحاجاتهم من التعليم والتدريب».

فيما يتعلق بالوضع اللغوي في السودان تذكرلنا الباحثة أنه في فترة ما كان عدد اللغات القومية في السودان أكثر من ٦٠ لغة ولهجة لنحو ٦٣ قبيلة. ومن الواضح أن الباحثة تعطي أهمية بالغة لقضية التعريب، خاصة تعريب التعليم في السودان منذ العام ١٩٥٦ حيث تسرد لنا تاريخ هذه المسيرة . كذلك نقرأ ملاحظاتها والباحثين الآخرين على هذه المسيرة، ونجد توصياتها المتعلقة بهذه القضية، مما يجدر بأي مخطط لغوي للسودان أن يأخذ بها بعين الاعتبار.

أما الدراسة المعنونة «تخطيط الاستعمالات الوظيفية اللغوية –اللغة الصينية أنموذجاً» فهي ترجمة باحثة تونسية لبحث باللغة الصينية عن الموضوع. وتمتاز هذه الدراسة بالتنبيه إلى دور الوظيفة اللغوية في عملية التخطيط اللغوي. وتتمثل مهمة تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة المبنية على أُسس تخطيط المكانة اللغوية وتخطيط البنية اللغوية دور اللغة الذي تلعبه في كل استعمال وظيفي، أو بالأحرى تخطيط دور كل ظاهرة لغوية وقيمتها في كل استعمال وظيفي، ويقسّم الباحث الاستعمالات الوظيفية للغة على ثمانية مستويات مثل اللغة الوطنية ولغة العمل الرسمية والتعليم ووسائل الإعلام والخدمات العمومية والتواصل اليومي. أما الظواهر اللغوية فيتم تقسيمها على خمسة أصناف تشمل اللغة الوطنية المشتركة ولغة الأقليات واللغة الأجنبية والرُموز الصينية المُعقدة. ويناقش الكاتب أثر هذه الظواهر اللغوية في كل استعمال وظيفي محاولاً اقتراح فكر جديد لتخطيط الوظائف اللغوية.

واستمرارًا للحديث عن التخطيط الوظيفي للغة في الصين تأتي «مراجعة كتاب الإنجليزية لغة عالمية في الصين: تفكيك الخطابات الأيديولوجية للغة الإنجليزية في إطار تعليم اللغات». وتبرز لنا أهمية هذا الموضوع من حيث إنه يعالج تعامل أهل لغة هي الأولى في العالم من حيث عدد الناطقين بها مع لغة هي الأولى من حيث عالميتها. ويبرر لنا الباحث مراجعته لهذا الكتاب بقوله: «تنبع أهمية هذه المراجعة من معالجتها لقضية العلاقة بين اللغة الوطنية واللغات الأجنبية ، حيث يدور الموضوع الرئيس للكتاب حول اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية في الصين، حيث يرى الكاتب أن انتشار اللغة الإنجليزية في العالم لا يزال من المسائل الخلافية التي يلاحظها صانعو ومخططو السياسات اللغوية في جميع أنحاء العالم، وقد اختلف أسلوب مواجهة هذا الأمر من دولة إلى دولة، بحسب الوضع السياسي، والاجتماعي، واللغوي لتلك الدولة؛ فانتشار الإنجليزية في بلد من البلدان ينظر إليه في ضوء ما إذا كانت الإنجليزية تشكل تهديداً للتنوع اللغوي، وحيوية اللغات الوطنية، وما إذا كانت الإنجليزية وسيلة من وسائل الوصول إلى المعرفة التكنولوجية، وما إذا كانت هي اللغة الوسيطة المشتركة. ... وفيما يتعلق بالحالة الصينية، طرح الكتاب سؤالين محوريين: ما العوامل التي شكلت الأيديولوجيات المتعلقة بتعليم اللغة الأجنبية في الصين منذ منتصف

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

القرن التاسع عشر؟ وثانياً؛ ما هي أيديولوجيات تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية في الصين اليوم؟ يحاول الكتاب دراسة هذه القضايا من وجهتي النظر التاريخية والتزامنية.»

ومن القضايا اللغوية الطريفة الوضع اللغوي في سويسرا، حيث نجد أربع لغات رسمية في حيز جغرافي صغير، نتيجة لموقعها الجغرافي الفريد. وفي بحث «التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا» يقول الباحث: «تتميز التجربة السويسرية في التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية بعراقتها وأطرها المتعددة، ومبادراتها، ومؤتمراتها، ومؤسساتها، وأسسها القانونية، كما تتميز بأهمية التعددية اللغوية والتنوع الثقافي وتعايش لغات وثقافات مختلفة، وطرق التمويل الذي تشارك فيه قطاعات عدة؛ والذي تنعكس آثاره على تشجيع الثقافة والممارسات الثقافية للعائلة وللفرد في سويسرا.»

وإننا إذ نقدم هذه الأعمال القَيِّمة في هذا العدد يحدونا الأمل أن تكون مصدر إلهام لباحثينا والعاملين في مجال التخطيط والسياسة اللغوية في العالم العربي، كما نأمل أن تحفزعلماءنا وباحثينا في الإسهام بالمزيد مما لديهم، كي تستمر المجلة في دورها الريادي في تقديم كل جديد في مجالات التخطيط والسياسة اللغوية.

رئيس التحرير

أ.د.محمود إسماعيل صالح

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا

أ.د. محمد أحمد طجو [1]

ملخص البحث:

ينبع الكلام على السياسة اللغوية والثقافية في سويسرا اليوم من أهمية اللغة والثقافة بالنسبة إلى الدول على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومن أهمية الحالة السويسرية التي تمثل نموذجاً فريداً في التعددية اللغوية والتنوع الثقافي، وفي التعايش السلمي بين لغاتٍ وثقافاتٍ مختلفة؛ والذي يحاول الباحث إلقاء الضوء عليه، وتوضيح خطوطه العريضة، كما ينبع من الدور الذي تقوم به سويسرا من أجل تشجيع الثقافة ومواجهة العولمة في إطار التعدد والتنوع الثقافيين، ومن ندرة الدراسات العربية المتعلقة بالحالة السويسرية.

يبدأ الباحث بتعريف مصطلحات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتخطيط الثقافي، ويتناول الحالة السويسرية من خلال الاستقراء التاريخي الوصفي التحليلي والملاحظة، واستخدام أدوات وطرق مختلفة لجمع المعلومات.

ويستعرض الباحث الواقع اللغوي والثقافي السويسري؛ فيوضح السياقات المختلفة للسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا، وأهم الجهات الفاعلة فيها، والسياسة اللغوية في المجالات المختلفة، ومبادئ السياسة الثقافية وأهدافها، ومصادر تمويل الثقافة وتنوعها، والانعكاسات السياسية والاقتصادية للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي، وتقييم التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي. ويختم الباحث بتوصيات للتخطيط اللغوي والثقافي في العالم العربي قامت على استقراء التجربة السويسرية، وملاحظة الواقع العربي، والاطلاع على الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠١٧-٢٠٢٢.

---

١ - كلية اللغات والترجمة، جامعة الملك سعود، الرياض.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

توطئة:

رافق التخطيط ظهور الإدارة وقطاع الخدمات منذ منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مع انبثاق المجتمعات الرأسمالية التي اتبعت الأساليب العلمية في وضع الخطط وتنفيذها ميدانياً، وظهر التخطيط الحقيقي المبني على العلم وعلى الدراسة الإحصائية التجريبية في بدايات القرن العشرين (١٩٢٠) مع الخطط الخمسية التي كان يضعها الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك استفادت الدول الغربية من هذه الخطط، وبدأت توظفها في المجال الاقتصادي والإداري والتربوي واللغوي والثقافي.

وهكذا، لم تعد السياسة اللغوية والثقافية تقتصر على الخطوط العريضة التي يضعها السياسيون للشؤون اللغوية والثقافية؛ لكيلا تخرج من دائرة تحكمهم، وأصبحت تشمل كل ما له علاقة بمضامين اللغة والثقافة وصناعتهما. وإن الكلام عن السياسة اللغوية والثقافية في سويسرا اليوم ينبع من أهمية اللغة والثقافة بالنسبة إلى الدول على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومن أهمية الحالة السويسرية التي تمثل نموذجاً فريداً في التعددية اللغوية والتنوع الثقافي وفي التعايش السلمي بين لغات-ثقافات عدة سوف نحاول إلقاء الضوء عليه وتوضيح خطوطه العريضة.

١-أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية استقراء الواقع اللغوي والثقافي السويسري، والتغيرات اللغوية والثقافية التي شهدتها سويسرا في مختلف مراحل تاريخها، وتُعد مسألة دراسة الواقع اللغوي والثقافي السويسري واستقراؤه تاريخياً من المسائل المهمة لأصحاب القرار والمعنيين بالتخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في العالم العربي، وللمقارنة بين الحالة السويسرية والحالات الأخرى؛ فالحالة السويسرية مهمة وتنطوي على العديد من الخبرات والممارسات، تتميز التجربة السويسرية في التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية بعراقتها وأطرها المتعددة، ومبادراتها، ومؤتمراتها، ومؤسساتها، وأسسها القانونية، كما تتميز بأهمية التعددية اللغوية والتنوع الثقافي وتعايش لغات وثقافات مختلفة، وطرق التمويل الذي تشارك فيه قطاعات عدة؛ والذي تنعكس آثاره على تشجيع الثقافة والممارسات الثقافية للعائلة وللفرد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في سويسرا. وتأتي أهمية الدراسة من الدور الذي تقوم به سويسرا من أجل تشجيع الثقافة ومواجهة العولمة في إطار التعدد والتنوع الثقافيين، وتنبع أهمية الدراسة أخيراً من ندرة الدراسات العربية المتعلقة بالحالة السويسرية.

٢-منهجية الدراسة وأدواتها

تقوم الدراسة على منهجية دراسة الحالة، وهي إحدى منهجيات البحث المستخدمة في الدراسات النوعية، وهي دراسة تقوم على الاستقراء التاريخي الوصفي والتحليلي، وعلى الملاحظة في آن واحد، وتستخدم أدواتٍ وطرقاً مختلفة لجمع المعلومات من الوثائق التي تشمل القوانين والتقارير والإحصائيات الصادرة عن الجهات الحكومية الاتحادية الفاعلة والكانتونات والمؤسسات والشركات الأهلية، وتدوين الملاحظات، والاطلاع على أدبيات البحث المكتوبة بشكل رئيس باللغة الفرنسية، وقد وفرت طرق المصادر هذه كماً كبيراً ومتنوعاً من المعلومات والبيانات على مستويات عدة، تمت الاستفادة منها بما يتناسب مع الدراسة الحالية وأهدافها.

٣-أسئلة الدراسة

تنطلق دراستنا من سؤال رئيس هو: ما تجربة التخطيط اللغوي والثقافي في سويسرا منذ تأسيسها حتى الوقت الحاضر؟ وهو سؤال تندرج تحته أسئلة فرعية عدة، أهمها:

- ما أهم المراحل التي مرت بها سويسرا لرسم السياسة اللغوية والثقافية وبناء التخطيط اللغوي والثقافي؟
- ما الجهات الفاعلة في تنفيذ السياسة اللغوية والثقافية على المستويين الوطني والدولي؟
- ما أثر التخطيط اللغوي والثقافي على الواقع اللغوي والثقافي السويسري؟
- ما المبادرات اللغوية والثقافية في سويسرا؟
- ما أطر دعم اللغة والثقافة، وحماية أشكال التنوع اللغوي والثقافي على المستويين الوطني والدولي؟
- ما مبادئ السياسة الثقافية الوطنية وأهدافها؟
- ما أهم الجهات الممولة للثقافة السويسرية؟

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- ما الانعكاسات السياسية والاقتصادية للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي؟
- ما أهم الممارسات الثقافية، وحجم الإنفاق على المستوى العائلي؟
- ما تقييم التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي في العالم العربي؟

الجدير بالذكر أنه يصعب في هذه الدراسة استقصاء القضايا السابقة كلها بالتفصيل نفسه، وإن ركز الباحث على أهم الجوانب التي تتسق مع أهداف هذه الدراسة وغاياتها والحيز المخصص لها، وإنه يمكن التوسع في الجوانب الأخرى وإضافة جوانب غفل عنها في دراسات لاحقة أخرى.

٤-الإطار النظري

سوف نتكلم في هذا الإطار عن جانبين رئيسين في أدبيات الدراسة النظرية، سوف نتكلم -أولاً- عن موضوع التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية، ثم عن الواقع الديموغرافي واللغوي في سويسرا.

٤-١-التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية

ظهر مصطلح التخطيط اللغوي (Calvet, 1996:4) في عام ١٩٥٩ في نص مؤسس بقلم إينار هوجن Einar Haugen الذي درس المشكلات اللغوية في النرويج، وقدم جهود الدولة في التقييس اللغوي لبناء هوية وطنية بعد قرون من الهيمنة الدانماركية، وعاد هوجن إلى الموضوع نفسه في عام ١٩٦٤ في أثناء الاجتماع الأول للسانيات الاجتماعية الذي نظمه وليام برايت William Bright في جامعة كاليفورنيا، وتكرر مصطلح التخطيط اللغوي واتسع، وفقاً لكريستيان لوبييه (Loubier 2011: 1) في نهاية الستينيات ليشمل كل تدخل لتنظيم المشكلات اللسانية الاجتماعية، وظهر مفهوم "السياسة اللغوية" في السياق نفسه.

نشر جوشوا فيشمان Joshua Fishman وتشارلز فرغسون Charles Fergusson وجيوترينِدرا داس غوبتا Jyotirindra Dasgupta في عام ١٩٦٨ كتاباً جماعياً تناول القضايا اللغوية في الدول النامية، واجتمع فيشمان وآخرون للنظر في طبيعة التخطيط اللغوي، وتمخض عن هذا الاجتماع كتاب بعنوان: هل يمكن التخطيط للغة؟ كما

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أضاف جوشوا فيشمان، عبارة «السياسة اللغوية» في كتيب بعنوان sociolinguistics نشره في عام ١٩٧٠، واستخدمت العبارة في الإسبانية في كتاب لرفاييل نينيولس Rafael Ninyoles (1975)[1]، وكذلك في العديد من المؤلفات الألمانية والفرنسية، وقد لاقى الثنائي التخطيط اللغوي/ السياسة اللغوية شيوعاً من دون تعريفه تعريفاً دقيقاً.

بقي المصطلحان، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، سائدين وشائعين بين المختصين، لكن مصطلحاً آخر ظهر في السبعينيات في إقليم كيبك Quebec الكندي، هو مصطلح التدبير اللغوي aménagement linguistique، وذلك بإيحاء من جان كلود كوربي Jean-Claude Corbeil الذي "ساهم مساهمة فعالة في صياغة ميثاق اللغة الفرنسية في كيبك في عام ١٩٧٧" (Loubier 2011: 1)، وقد أشار هنري بوير (Boyer, 2010: 68) إلى منافسة مصطلح التقييس اللغوي linguistique normalisation في المجال الكاتالوني-الإسباني ومصطلح التدبير اللغوي في المجال الكندي-الفرنكوفوني.

ترى كريستيان لوبييه (Loubier, 2011: 3-4) أن تعريف عبارة التدبير اللغوي لم يلق إجماعاً؛ بسبب اختلاف في المنظور وغموض في كلمة "لغوي" التي يمكن أن تحيل إلى اللغة- النظام، وإلى استخدام اللغة التي تُعد ممارسة فعلية، وتعتبر أنه من الضروري إدراك أن ممارسات التدبير اللغوي لا تتعلق فقط بالتدخل اللساني الاجتماعي الواعي والإرادي لبعض الفاعلين الاجتماعيين، وإنما أيضاً ببعض ظواهر التدبير الذاتي اللسانية الاجتماعية التي تنتج عن الممارسات الاجتماعية (المؤسساتية والفردية) من دون أن يكون هناك تدخل خارجي في استخدام اللغات.

وتقدم لوبييه (Loubier, 2011: 4) تعريفاً يشمل مجمل المكونات السابقة: "تدبير الحالات اللسانية الاجتماعية الذي ينتج عن التدبير الذاتي والتدبير الخارجي لاستخدام اللغات في فضاء اجتماعي معين"، وتشير إلى أن هناك من يفضّل المصطلح المولد "اللسانيات السياسية" la glottopolitique، لا سيما في جامعة روان Rouen الفرنسية التي تصدر مجلة متخصصة بعنوان GLOTOPOL، مثل

1- Estructura social y politica linguistica, Valencia, 1975.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مارسيلليسي Marcellesi وغيسبان Guespin اللذين يعتبران أنه يُحيد التقابل لغة/ كلام، ويعني مختلف مقاربات المجتمع للتأثير في اللغة، سواء كان بطريقة واعية أو غير واعية، أو في الكلام: عندما يسن المجتمع القوانين حول وضع اللغة الفرنسية ولغات الأقليات أو عندما يمنع استخداماً وخطاباً معيناً في المدرسة مثلاً، ويجعله مادة للدراسة والتمحيص؛ باختصار، يرى غيسبان ومارسيلليسي (Marcellesi et Guespin,1986:5) أن اللفظ ضروري ليشمل كل الظواهر اللغوية التي يأخذ فيها تدخل المجتمع شكلاً سياسياً، وأن كل قرار في السياسة اللغوية سوف تكون له بالضرورة، إذا ما دخل حيز التنفيذ، نتائج لسانية سياسية.

يرى كالفي (Calvet, 2011) أن التخطيط اللغوي يعني البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق السياسة اللغوية موضع التنفيذ على ساحة معينة، ويُقصد بالسياسة اللغوية "مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وعلى وجه التحديد بين اللغة (اللغات) والحياة في الوطن"، ويورد دربال (دربال، ٢٠١٤: ٣٢٥-٣٢٦) جملة من الملاحظات حول تعريف كالفي:

١-السياسة اللغوية: اتخاذ قرار بشأن جملة من الخيارات المطروحة القابلة أو غير القابلة للتنفيذ.

٢-تتخذ القرارات بصورة واعية مقصودة لا عفوية ولا ارتجالية.

٣-يحصر التعريف موضوع السياسة اللغوية الأساس في علاقة اللغة بالحياة الاجتماعية وعلى وجه الخصوص علاقتها بالوطن.

٤-تقتضي السياسة اللغوية توفر جملة من المنطلقات، أهمها:

- الجماعة أو الجماعات اللغوية.
- اللغة أو اللغات.
- إرادة تنظيم علاقة -لافتة للانتباه- بين اللغة والحياة؛ كإرادة إحياء لغة ما أو الرغبة في اعتماد أو تحييد أو عصرنة لغة أو لغات ما.
- خبرات مدروسة دراسة علمية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين اللغة أو اللغات والمجتمع.
- وجود سلطة ما تنظم الحياة داخل الوطن بما فيها تنظيم الوضعية اللغوية.

وتعتبر الإرادة والسلطة برأينا من أهم المنطلقات؛ لأن اتخاذ قرار أنجلزة التعليم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أو فرنسته أو تعريبه يشكل خياراً في السياسة اللغوية، فالإنجليزية التي ظلت طويلاً تحت هيمنة الفرنسية في بريطانيا، حصلت من الضبط اللغوي ما جعلها مرشحة لتكون لغة رسمية فلغة للمحاكم والوثائق القانونية بموجب مرسوم أصدره الملك إدوارد الثالث (١٣١٢-١٣٧٧)، ولما تحولت بريطانيا من وضع المستعمَر إلى وضع المستعمِر جعلت لغتها وسيلة التعليم في مستعمراتها (كندو، ٢٠١٥: ١١٣). ويركز جان- ميشيل إلوا (Eloy, 1997:7) على السلطة والأيديولوجيا فيعتبر أن النقاش حول التدبير اللغوي والسياسة اللغوية غالباً ما يكون أيديولوجياً، ويشمل ذلك أيديولوجية الباحثين، والواقع أن كل تخطيط لغوي يفترض سياسة، وهي سياسة سلطة؛ فتطور التشريع اللغوي في فرنسا[1] مثلاً يعكس من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٩٤ عدة أيديولوجيات سياسية: طابع توجيهي لعمل اللجان المصطلحية، ووحي ليبرالي في قانون با- لوريول loi Bas-Lauriol الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ والمتعلق باستخدام اللغة الفرنسية، والعودة إلى سياسة إرادوية مع قانون توبون loi Toubon لعام ١٩٩٤، ويرى هنري بوير (Boyer, 2012:93) أن الأيديولوجيا اللسانية الاجتماعية، أي الأحادية اللغوية، عملت منذ فرض اللغة الفرنسية لغة مشتركة، وفق مسارين رئيسين متعاضدين: أحادية لغة داخل فرنسا تفرض احترام سلامة اللغة الفرنسية الوطنية، وأحادية لغوية خارج فرنسا تهدف إلى الترويج لعالمية اللغة الفرنسية، وهو ما أطلق عليه جان لوكليرك Jean Leclerc أيضاً اسم سياسة «التدويل اللغوية» التي تمارسها دولة - تكون عادة قوة استعمارية سابقة متفوقة من حيث اللغة -خارج حدودها اللغوية، ومن الدول التي مارست هذه السياسة ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والبرتغال.

يرى علي القاسمي (القاسمي،٢٠١٥: ١٢-١٣) أن السياسة اللغوية في الدولة تنعكس على سياساتها الأخرى، مثل «السياسة التعليمية والسياسة الإعلامية والسياسية والاقتصادية وغيرها، بل حتى على أنظمتها الثانوية مثل نظام منح تأشيرة

١- انظر بخصوص الحالة الفرنسية دراستنا الموسومة بعنوان «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في فرنسا: دراسة حالة» في كتاب الاستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية. دراسة لحالات مختلفة في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، تحرير الدكتور محمود بن عبد الله المحمود، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٦م.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الدخول إلى أراضيها؛ فمعظم الدول الأوربية، مثلاً، لا تمنح تأشيرة العمل إلا إذا كان طالبها يعرف اللغة الرسمية للدولة المستقبلة ويجتاز اختباراً لغوياً منمطاً»، ويرى القاسمي أيضاً أن السياسات اللغوية المختلفة تنطلق من خمس وجهات نظر متباينة: الإدماج اللغوي، والتعدد اللغوي، والإحياء اللغوي، والتدمير اللغوي، والعالمية اللغوية، وتنطبق وجهة النظر الثانية على الحالة السويسرية حيث يسود الاعتقاد بضرورة تأمين الحقوق اللغوية لجميع المواطنين مهما تعددت أعراقهم وتباينت ألسنتهم، وبتنمية اللغات الوطنية على قدم المساواة، وهكذا تتعايش في سويسرا اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومنشية التي تعد لغات رسمية في البلاد ويتعلمها الأطفال في المدارس. وتناقض وجهة النظر هذه وجهة النظر الأولى (من الأمثلة عليها منطلقات السياسة اللغوية في فرنسا، و«حركة الإنجليزية فقط» في الولايات المتحدة) التي تقول إن ضمان حقوق المواطنين بما فيها الحقوق اللغوية يسهم في التنمية البشرية.

وتمر آلية رسم سياسة لغوية بمراحل أساسية عدة أشارت إليها البحوث والدراسات. يميز هربرت سيمون Herbert Simon بين أربع مراحل: تشخيص المشكلة، وتصور الحلول الممكنة، واختيار أحد الحلول، وتقويم الحل الذي تم اختياره، وقد استوحى أوجن من هذا النموذج مباشرة؛ لأنه يحلل مختلف مراحل التخطيط اللغوي باعتبارها تدبير قرار: المشكلة، وأصحاب القرار، والبدائل، والتقويم، والتطبيق (Calvet, 1996).

وأما عبارة التخطيط الثقافي فقد ظهرت خلال الستينيات والسبعينيات مع التحول في ديموغرافيا المدن واقتصادها إذ يندرج التخطيط الثقافي في الاستراتيجيات الأوروبية؛ لتجديد المدن التي دُمجت فيها الفنون بكل جوانب الحياة اليومية والثقافة المحلية، وتدعم دول العالم بأسره اليوم التخطيط والتنمية الثقافية وتشارك فيهما بشكل فعال (Trousse de planification culturelle, 2010: 1). ويؤكد الدبلوماسي الروسي سيرجي إيفانوفيتش كوسينكو صاحب كتاب سياسة الثقافة أو ثقافة السياسة: تجربة فرنسا (كوسينكو، ٢٠١٠) أن "السياسة الثقافية" ابتكار فرنسي، فقد أدخل الفرنسيون المصطلح إلى اللغة، وجعلوه شائعاً، إذ كان الملوك، لا سيما فرانسوا الأول ولويس الرابع عشر، أول الحماة والمدافعين عن الآداب

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والفنون في فرنسا. ويمكن القول، إذا تجاوزنا الجدل المتعلق بأصل المصطلح، إن مفهوم "السياسة الثقافية" يستمد معناه من كلمة سياسة، وقد جاء في المادة التاسعة من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (السياسات الثقافية بوصفها حافزاً على الإبداع) أنه ينبغي على السياسات الثقافية، إلى جانب ضمان التداول الحر للأفكار والمصنفات، «أن تكفل تهيئة الظروف المواتية لإنتاج ونشر سلع وخدمات ثقافية متنوعة؛ وذلك عن طريق صناعات ثقافية تملك الوسائل اللازمة لإثبات ذاتها على الصعيدين المحلي والعالمي، ويرجع لكل دولة، مع احترام التزاماتها الدولية، أن تحدد سياساتها الثقافية وتنفذها بأفضل الوسائل التي تراها، سواء بالدعم التنفيذي أو بالأطر التنظيمية الملائمة».

ويعرف جيرار وجنتي (Girard et Gentil,1982:X) السياسة الثقافية بأنها «نسق من الغايات والأهداف التي تعتمد وسائل وأدوات تقرها مجموعة معينة، وتقوم على تنفيذ ذلك سلطة ما في ميدان الثقافة»، وكان جيرار قد أشار إلى تذكير المدير العام لليونسكو بأنه لا يحق لليونسكو أن تحل محل الدول في تعريف سياساتها الثقافية، وأنه يفضل أن يعني المفهوم ما يلي (Girard,1969: 8):

أ- مجموعة من الممارسات الاجتماعية الواعية والمقصودة، ومن التدخلات أو عدم التدخلات الهادفة إلى إشباع الحاجات الثقافية، بالاستخدام الأمثل لكل الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها مجتمع ما في وقت معين.

ب- تحديد بعض معايير التنمية الثقافية، وربط الثقافة بتكامل شخصية الفرد، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جاء في موقع وزارة السياحة والثقافة والرياضة في مقاطعة أونتاريو الكندية (Planification culturelle, 2010) أن التخطيط الثقافي منهج للتخطيط والتنمية يتمحور حول الواقع الاجتماعي، ويقصد به "عملية تهدف إلى تحديد الموارد الثقافية لمجموع الشعب، وتعزيز إدارة هذه الموارد ودمجها في كل مسارات التخطيط واتخاذ القرار على المستوى المحلي"، وتتضمن العملية خمس مراحل، هي: الانطلاق، وتحليل الوضع الحالي، ووضع رؤية، وتحديد الطريق الواجب اتباعه، ودمج الثقافة بالنشاطات اليومية، وسواء تعلق الأمر بمؤسسة أو بدولة فإن السياسة الثقافية يجب أن تتضمن دائماً وسائل لتقييم النتائج؛ من أجل إعادة النظر في الغايات والأهداف

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والأدوات وتطويرها، وقد تبلور مفهوم "السياسة الثقافية" نتيجة للأحداث التي ميزت القرن العشرين الذي شهد تحولات مختلفة في شتى نواحي الحياة؛ بحيث "امتدت آثارها إلى المجال الثقافي، وانعكست بوضوح على السياسة الثقافية فكراً وممارسة، ما أدى إلى التفكير في معايير جيدة للممارسة الثقافية بالتخطيط والتنظيم الكامل، للوفاء بالمطالب الثقافية للمجتمعات مثلها مثل غيرها من الخدمات التي يحتاجها المجتمع" (لوصيف، ٢٠١٢).

إن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وإن "سلوكه يصدر في أشكال أو أنماط منتظمة، وفي صورة على قدر كبير من الاطراد والتواتر" (Thompson, Ellis, Wildavsky, 1990)، وإن المجتمع يحتاج إلى الثقافة، وهذه الحاجة ضرورة اجتماعية على وجه التحديد: "يحتاج الإنسان إلى المجتمع ليكون موجوداً، والثقافة هي تفعيل لهذه الضرورة"(Fleury, 2008: 47-48). وقد تطور مفهوم السياسة الثقافية ليشمل، بمعناه الواسع، كل نشاطات السلطات الحكومية الهادفة إلى دعم الأدب والفن والدين والتأهيل والعلم ووسائل الإعلام وأوقات الفراغ، وتقوم وظيفتها الرئيسة على وضع القوانين، مثل القوانين المتعلقة بحقوق المؤلف (الملكية الفكرية)، وحماية الممتلكات الثقافية، وتشجيع الإبداع الفني، وتأخذ السياسة الثقافية بعداً اجتماعياً أكثر اتساعاً عندما تكون في خدمة البحث عن هوية جماعية أو حوار نقدي بخصوص هذه الهوية، وتصبح سياسية عندما تجعل الأعمال الفنية أو القيم الفكرية أداةً لتحقيق أهدافها الخاصة، وينسجم مفهوم «تشجيع الثقافة» في الحالة السويسرية التي ندرسها هنا، مع تعريف الثقافة بمعناها الحرفي فيشير إلى "الدعم المادي للإنتاج الثقافي وللنشر وللمحافظة على الخدمات الثقافية التي تقدمها مؤسسات حكومية وأهلية، مثل الجمعيات الثقافية والراعية للآداب والفنون(Keller, 2011).

نشير في هذا السياق إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي الثقافي أو استراتيجية التخطيط الثقافي[١]، إذ أصبحت الاستراتيجية الثقافية في الوضع الراهن تعني المبادرة

١– يرتبط مصطلح «استراتيجية» بالمجال العسكري والحربي، ويعود أصله إلى اللغة اليونانية: اشتق المصطلح من الكلمة اليونانية stratêgy التي اشتقت أصلاً من كلمتين مركبتين: stratos التي تعني الجيش و Agein التي تعني قيادة. وتعني الكلمة المركبة strategos في اللغة اليونانية القديمة قائد الجيش. وقد اشتقت من كلمة strategos كلمة strategee التي تعني الجنرال. انظر: د. علي محمد إبراهيم كردي، "أصل مفهوم الاستراتيجية"، تم تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://kenanaonline.com/users/alikordi/posts/352137.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إلى تحديد الثقافة المطلوبة وتشكيلها والمحافظة عليها وليس انتظار كيف تأتي مجريات الأحداث[1]. وتحتاج الثقافة في سويسرا وفي غيرها من الدول، مثل جميع المجالات، تحتاج للتخطيط ولسياسة ثقافية واضحة ومحددة المعالم، تبعدها عن الفوضى والعشوائية، وتركز على أهمية المشاركة الثقافية، وتعزز اللحمة الاجتماعية، وتدعم التنمية الاقتصادية، وتشجع الإبداع والابتكار.

٢-٤-الواقع الديموغرافي واللغوي

تتميز سويسرا بتنوعها اللغوي والثقافي، إذ يعيش فيها اليوم "مواطنون من حوالي ١٤٠ دولة" (مرحبا بكم في سويسرا، ٢٠١١: ٥)، ويعد هذا التنوع اللغوي والثقافي أحد نتائج تنوع التركيبة السكانية الأصلية فيها، والهجرة إليها من العديد من بلدان العالم، وأحد أهم "المميزات الأساسية لسويسرا التي تتميز بتاريخ عريق"، وهو أيضاً مصدر مهم للدراسات اللسانية الاجتماعية، ولاهتمام الحكومة السويسرية بالمساواة بين اللغات وبتعليم اللغة للمهاجرين لتسهيل اندماجهم في المجتمع وحصولهم على العمل، والجنسية السويسرية.

تبلغ مساحة سويسرا ٤١٢٨٥ كم٢، ويبلغ عدد سكانها ٨ ٧٣٠ ٤١٧ نسمة (٢٠١٧)، ويمثل الذين لا يحملون الجنسية السويسرية حوالي ربع السكان (٢٤,٦٪). جاء في كتيب بعنوان "الكونفدرالية بإيجاز" (La confédération en bref, 2016: 6) أن أكثر من ٥٠٪ من الأشخاص الذين ليس لديهم جواز سفر سويسري ولدوا في سويسرا أو يعيشون فيها منذ ١٠ سنوات على الأقل. وينحدر ٦٦٪ من السكان الأجانب من دول الاتحاد الأوروبي، إذ يشكل الإيطاليون (١٥٪ من الأجانب) والألمان (١٥٪) والبرتغاليون (١٣٪) وهي النسب الأكثر أهمية، وينحدر ١٥٪ من الأجانب من دول غير أوروبية.

وتعتمد سويسرا ثلاث لغات رسمية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية)، وأربع لغات وطنية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانشية)[2]. ويجري مسح اللغات

١- انظر: د. محمد حسين أبو صالح، «التخطيط الاستراتيجي الثقافي». تم تصفحه بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://www.strategy.sd/strsagafy.html.

٢- لمزيد من المعلومات حول اللغة الرومانشية، انظر: سلاتر، جوليا (٢٠١٣). الرومانش.. لغة وطنية رابعة تحت الضغط، موقع سويس أنفو بالعربية: http://www.swissinfo.ch/ara.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في سويسرا وفقاً لدراسة بعنوان أوروبا الغنية بلغاتها. اتجاهات التعددية اللغوية وممارساتها في أوروبا، طبقاً لثلاثة معايير: اللغة الرئيسة، واللغة المتداولة في العمل، وفي المدرسة، واستناداً إلى إحصائيات ٢٠١٦ المتعلقة باللغات الرئيسة، يتحدث ٦٤٪ من السكان اللغة الألمانية أو السويسرية الألمانية، و٢٣٪ اللغة الفرنسية، و٨٪ اللغة الإيطالية، و٥,٠٪ اللغة الرومانشية، وهناك لغات أخرى، مثل الإنجليزية والبرتغالية والألبانية (من ٣ إلى ٥٪ لكل منها)، ويتكلم العديد من الأشخاص لغتين رئيستين (La confédération en bref, 2016:6).

وأما اللغات التي يتم التحدث بها عادة في العمل وفقاً لإحصائيات ٢٠١٤ فتأتي في المقدمة السويسرية الألمانية بنسبة ٤١,٨٪، تليها الألمانية (اللغة القياسية بنسبة ٢١,٢٪)، والفرنسية بنسبة ١٨,٥٪، والإنجليزية بنسبة ١١,٥٪، وأخيراً الإيطالية بنسبة ٥,٥٪.

وكانت العديد من الدراسات قد وضحت مشهد التعددية اللغوية في سويسرا، ذكرت إحصائيات عام ٢٠١٤ أن نسب المتحدثين باللغات الأجنبية هي كما هو موضح في الجدول التالي[١]:

الإنجليزية	البرتغالية	الألبانية	الصربية والكرواتية	الإسبانية	اللغات الاخرى
٤,٦٪	٣,٦٪	٣٪	٢,٥٪	٢,٢٪	٦,٨٪

٥-الإجابة عن تساؤلات الدراسة

٥- ١-السياق التاريخي

تعرف سويسرا رسمياً باسم الكونفدرالية السويسرية، ولكنها في الواقع دولة فدرالية، على حد قول رونان بليز (Blaise, 2007). وكانت سويسرا قديماً مأهولة من القبيلة الهلفيتية، وكانت ضمن الإمبراطورية الرومانية، وتتكلم كلها قبل حوالي أقل من ٢٠٠٠ سنة لغة واحدة، وفقا لفايدر (Weider, 2013)، وهذه اللغة هي اللغة

1- Langues, religions-Données, indicateurs Langues (2014). [En ligne]. Consulté le 5/7/2016, de: http://www.bfs.admin.ch/bfs/portal/fr/index/themen/01/05/blank/key/sprachen.html.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللاتينية مع بعض الاختلافات المحلية في المفردات(Elmiger & Forster, 2005). كانت أيضاً بعض المناطق، مثل أودية غراوبوندن، تتداول اللغة السلتية، وقد وضعت الغزوات البربرية في القرن الثالث حداً لهذه الوحدة فأصبح شرق سويسرا جرمانياً، وتبنى البورغونديون الذين استقروا في الغرب اللغة اللاتينية، لغة السكان المحليين، وأما في الغرب فقد تطورت اللغة إلى اللغة البروفنسالية الفرنسية واللغة الفرنسية، وفي الشرق إلى اللهجات السويسرية الألمانية واللغة الألمانية.

وقد ولد الاتحاد السويسري في الأول من أغسطس سنة ١٢٩١، وذلك عندما اتحدت أول ثلاثة كانتونات وهي أوري وشفيتز وأنترفالد من أجل التحرر من وصاية آل هابسبورغ les Habsbourg الإمبراطورية التي كانت تهدد بضمها، وقد شكّل نص التحالف هذا «الوثيقة المؤسسة للاتحاد السويسري في نهاية القرن التاسع عشر»، ووفقاً لصفحة بعنوان «لمحة شاملة» (Vue d'ensemble, 2016)، وقد تمّ هذا التحالف في سهل غروتلي Grütli (أو Rütli بالسويسرية الألمانية) على ضفاف بحيرة الكانتونات الأربعة، ووفقاً لصفحة بعنوان «ميثاق غروتلي»(Serment du Grütli, 2016).

ظهرت كلمة Eitgenoze (confédéré بالفرنسية) أي متحد كونفدرالياً أو حليف في عام ١٣١٥، وتوسع الاتحاد على مر القرون، وانضمت إليه كانتونات أخرى خلال الصراع للحفاظ على استقلاله، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ واحداً من الكانتونات الأخيرة التي انضمت إلى الاتحاد الكونفدرالي، كان كانتون جنيف في العام ١٨١٥، أمّا كانتون جورا فقد تم إنشاؤه في عام ١٩٧٩، و كان حتّى ذلك الحين يشكّل جزءاً صغيراً من كانتون برن، وأما اسم سويسرا فهو مأخوذ من شفيتز، وهو كانتون من الكانتونات الثلاثة التي أسست الاتحاد الكونفدرالي.

ترى سيسيل بوتيجان (Petitjean, 2009) أن الكونفدرالية أصبحت متعددة اللغات منذ نهاية الحروب البوغورندية في عام ١٤٧٧؛ لأن برن وفريبورغ كانتا قد غزتا أقاليم جديدة في الغرب، وكان الكونفدراليون في نهاية القرن الخامس عشر يسيطرون أيضاً على بعض المناطق الناطقة بالإيطالية في جنوب غوتار، ويقيمون علاقات وثيقة مع الجمعيات الريتية، يعني ذلك أن هذه الكونفدرالية في العصور الوسطى كانت تتميز بلغاتها المتعددة، على الرغم من جرمانيتها وحذرها من اللهجات اللاتينية (Elmiger & Forster 2005: 7).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

عدّل الإصلاح Réforme في القرن السادس عشر العلاقات بين الكانتونات تعديلاً عميقاً، وأدى إلى التقارب بين المدن التي خضعت له (جنيف، لوزان، نوشاتيل، بال، برن، غلاريس، زيورخ)، وحل تدريجياً محل الاختلافات اللغوية تبلور التوترات الدينية التي أدت إلى نزاعات دامية بين الكاثوليك والبروتستانت حتى القرن الثامن عشر، وقد كان لهذا التقسيم الديني الثنائي نتائج مهمة على المستوى اللغوي (Petitjean, 2009: 123).

تطلبت طباعة الكتاب المقدس الاتفاق حول اللغة والكتابة فتبنت المنطقة السويسرية الألمانية اللغة الألمانية القياسية المشتركة التي أفادت على وجه الخصوص في ظهور طبعات جديدة منه في بال، واختارت هولندا جعل الهولندية لغة مكتوبة فكانت ممارسة البروتستانية تقوم على قراءة الكتاب المقدس بالهولندية أو الفرنسية، وتخلى السويسريون الرومانديون شيئاً فشيئاً عن اللهجات الإقليمية لصالح الفرنسية، وأما في القرن السابع عشر فتابعت برن وفريبورغ غزوهما للمناطق الروماندية (فو Vaud، غروير، مورا) لكنهما لم تفرضا اللغة الألمانية فكان القضاة المنحدرون من العائلات الرومانية النبيلة يتكلمون الألمانية والفرنسية، وشهدت الفرنسية رواجاً استثنائياً، وأصبحت لغة الدبلوماسية والثقافة التي كانت تمارسها كل البلاطات الأوربية (Elmiger & Forster 2005: 7).

بقيت الألمانية لغة برلمان الكونفدرالية Diète على الرغم من صعود الفرنسية فلم يكن يحق للاتينيين في تلك الفترة إبداء الرأي، وكان كانتونا فريبورغ وبرن فقط عضوين في الكونفدرالية التي لم تكن دولة وإنما تجمعاً غريباً من المناطق التي تتمتع بأوضاع قانونية مختلفة، وقد منح تدخل الجيش الفرنسي وإنشاء الجمهورية الهلفيتية (١٧٩٨-١٨٠٣) سويسرا وضع الدولة، وأصبح كل من فو وأرغوفيا عضواً في الكونفدرالية بعد تحريرها من وصاية برن، كان من نتائج تدخل نابليون بونابرت من خلال وثيقة الوساطة Acte de médiation تعزيز الطابع الكونفدرالي لسويسرا، وتمتع ثلاث لغات رئيسة (الألمانية والفرنسية والإيطالية) متداولة آنذاك بمنزلة متساوية، ودستور جديد في عام ١٨٤٩ جعلت المادة ١٠٩ منه التعددية اللغوية رسمية (Petitjean, 2009: 123).

أصبحت المادة ١٠٩ في دستور ١٨٧٤ المادة ١١٦، وأصبحت اللغة الرومانشية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لغة وطنية في عام ١٩٣٨ بعد أن صوت الشعب السويسري بنسبة ٩٢٪ لصالحها، كما حدد دستور ١٩٩٩ مبادئ السياسة اللغوية السويسرية.

وأما السياسة الثقافية فتجلت بشكل مبكر من خلال دعم بعض الفنانين أو بناء المباني التاريخية الفريدة الهادفة إلى تمجيد السلطات السياسية أو الدينية أو إلى نشر بعض القيم ويمثل التنصير وبناء المدارس والكنائس أو المسرح الشعبي والممثليات الفصحية (الألعاب الطقوسية) منذ القرن الخامس عشر في المدن الكبرى تعبيراً عن إرادة سياسية في مجال الثقافة، وعن منع المسرح في القرن السابع عشر أو عن الرقابة الرسمية التي انتشرت على نطاق واسع.

كانت السياسة الثقافية حتى القرن الثامن عشر تقع على عاتق المدن والكانتونات وبعض رجال الدين، وكانت البداية الفعلية للتشجيع الفدرالي للثقافة في القرن التاسع عشر من خلال إنشاء الأرشيف الوطني في عام ١٨٤٨، والمتحف الوطني في عام ١٨٩٠، والمكتبة الوطنية في عام ١٨٩٤. (Histoire de l'encouragement fédéral de la culture, 2012) وقد خوّل القراران الرسميان الاتحاديان الصادران في عام ١٨٨٦ وفي عام ١٨٩٤ الكونفدرالية الحق في اتخاذ إجراءات لحماية الآثار التاريخية، وفي تشجيع الفنون، ويعني انتظار مرور جيلين للتوصل إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات وإصدار مثل هذه القرارات أشياء كثيرة حول أهمية الفدرالية الكانتونية والصعوبات التي كانت تعاني من فرضها على المستوى الثقافي، فلم تكن الثقافة آنذاك تقع على عاتق الدولة في بلد يتردد ويعاني من استنفار قواه لتجميع العناصر المتعددة التي تشكل هويته الثقافية والسياسية، وفضلاً عن ذلك، كان يتجاذب سويسرا التي تشاهد انتصار نموذج الدولة-الأمة عدة مفاهيم للأمة، وهذه نتيجة منطقية للتعددية اللغوية التي سرعان ما ظهرت على أنها أحد أسس هويتها .

يعود الظهور الحقيقي للسياسة الثقافية في سويسرا إلى ستينيات القرن العشرين حيث تمّ شيئاً فشيئاً إقرار إجراءات تشريعية في المجال الثقافي تسمح بدعم محدد لحقول معينة، وأصبح دعم السينما يرتكز على أساس دستوري، تحقق من خلال القانون الاتحادي للسينما الذي صدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢، والذي أصبح سارياً في الأول من يناير ١٩٦٣، وقد مثل ذلك سياسة فدرالية حقيقية للسينما (Gimello-Mesplomb, 2012: 125) إذ شهدت بداية السبعينيات النظر إلى الثقافة في جملتها، واتخذت مبادرات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

عدة، أهمها إصدار وزير الداخلية الاتحادي غاستون كلوتو Gaston Clottu في عام ١٩٦٩ قراراً بإنشاء لجنة برئاسته كُلفت بتقييم حالة العرض الثقافي في سويسرا، وانعقاد المؤتمر الثقافي للمدن السويسرية CVSC في عام ١٩٧٠، وتأسيس المكتب الفدرالي للثقافة OFC في عام ١٩٧٥(Weckerle& Theler, 2010: 223) ، واقتراح أول مبادرة لتخصيص ١٪ من النفقات الاتحادية للثقافة في عام ١٩٨٠.

٥-٢-السياق القانوني

٥-٢-١-السياق القانوني للتعددية اللغوية

يحكم الاتحاد الفدرالي دستور تم تبنيه في عام ١٨٤٨، ومراجعته في عام ١٨٧٤، وتعديله لاحقاً أكثر من ١٤٠ مرة، وقد أصبح الدستور السويسري الجديد سارياً في غرة شهر يناير عام ٢٠٠٠، ولم يغير الدستور الفدرالي الجديد (المادة الثالثة) من الطابع المطلق لصلاحيات الكانتونات: يعطي النظام الفدرالي السويسري للكانتونات الحق في التصرف في كامل السلطات، باستثناء السلطات التي تقع ضمن صلاحيات الحكومة الفدرالية مثل صلاحيات إعلان الحرب والسلام، وعقد المعاهدات الدولية والتحالفات العسكرية، وتنظيم التجارة الخارجية، وشؤون الطرق والسكك الحديدية، والاتصالات، والطاقة، والتعليم العالي، والعمالة.

لقد نصت المادة ١١٦ من الدستور (دستور عام ١٩٨٦) على أن الألمانية والفرنسية والإيطالية هي "اللغات الوطنية لسويسرا"، وعلى أنها "اللغات الرسمية"، لكن هذه المادة حلت محلها جزئياً المادة ٤ (اللغات الوطنية) في دستور عام ١٩٩٩: "اللغات الوطنية هي الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانشية"، حلت أيضاً المادة ٧٠ (١٩٩٩) محل المادة ١١٦ (١٩٨٦)، وتعد المادة ٧٠ (اللغات) النص الأكثر أهمية في ما يخص اللغات، وتنص على ما يلي:

١) اللغات الرسمية في الاتحاد السويسري هي الألمانية والفرنسية والإيطالية، واللغة الرومانشية هي أيضاً لغة رسمية للاتحاد عند التخاطب مع المتحدثين بهذه اللغة.

٢) تحدد الكانتونات لغاتها الرسمية، وحفاظاً على الانسجام بين المجموعات اللغوية تحرص الكانتونات على التقسيم الجغرافي التقليدي للغات وتضع في الاعتبار الأقليات اللغوية المحلية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٣) يشجع الاتحاد الفدرالي والكانتونات التفاهم والتبادل بين المجموعات اللغوية المختلفة.

٤) يدعم الاتحاد الفدرالي الكانتونات متعددة اللغات في القيام بمهامها في هذا الشأن.

٥) يدعم الاتحاد الفدرالي الإجراءات التي يتخذها كانتونا غراوبوندن وتسينو للحفاظ على اللغتين الرومانشية والإيطالية وتعزيزهما.

وهكذا أصبحت الرومانشية بموجب المادة ٧٠ في دستور عام ١٩٩٩ لغةً رسمية، واعترف الدستور أيضاً بالسلطات المطلقة للكانتونات في تحديد لغاتها الرسمية، وبمبدأ القطرية؛ بيد أن الكانتونات ملزمة مع ذلك بتشجيع التفاهم والتبادل بين الجماعات اللغوية الأربع، كما يعترف الاتحاد رسمياً للحكومة الفدرالية بإمكانية حماية لغتي الأقليات والترويج لهما: اللغة الإيطالية واللغة الرومانشية، يرى يوري ويندیش (Windisch, 2002: 238) أن الاتحاد السويسري يحرص على تجنب موت اللغة الرومانشية ويعتبر المحافظة عليها «عملاً وطنياً مهماً»، لدرجة أنه يقدم سنوياً دعماً مالياً لتمويل عمل منظمات الدفاع عن اللغة ووكالة الأنباء الرومانشية.

والواقع أن الدستور يعترف أيضاً بالحق الدستوري السويسري الذي يتمفصل حول المبادئ الأربعة الرئيسة:

١-المساواة بين اللغات.

٢-حرية المواطنين فيما يخص اللغة.

٣-مبدأ قطرية اللغات.

٤-حماية لغات الأقليات.

تتمتع اللغات الرسمية على المستوى الفدرالي بموجب المبدأ الأول بالوضع القانوني نفسه: إنها متساوية قانوناً، ويحق لكل المواطنين السويسريين بموجب المبدأ الثاني التحدث باللغة التي يرغبون فيها إذ تكفل المادة ١٨ من الدستور «حرية استخدام أية لغة»، وتنص المادة ٨ منه على أنه «لا يجوز التمييز بين الناس بسبب الأصل أو العرق أو الجنس أو العمر أو اللغة...»؛ بيد أن القضاء في المحاكم الاتحادية فضل دائماً مبدأ قطرية اللغات على حساب حرية التعبير، ويشكل مبدأ قطرية اللغات العنصر الأساسي في قانون اللغات السويسري (المادة ٧٠)، هناك أربع مناطق لغوية أحادية اللغة مبدئياً: منطقة ألمانية، ومنطقة فرنسية، ومنطقة إيطالية، ومنطقة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

رومانشية، وهي مناطق لم تتغير حدودها منذ أكثر من ألف عام، أي أنها موجودة قبل إنشاء سويسرا نفسها.

يهدف تطبيق مبدأ القطرية تجنب تغيير الحدود اللغوية المعترف بها والمحافظة على اتحاد مختلف المناطق اللغوية، ويتطلب تطبيقه سياسة دمج واستيعاب واضحة للمهاجرين في الداخل من كانتون لآخر: على القادم من المنطقة الألمانية إلى المنطقة الفرنسية تعليم أطفاله بالفرنسية، ولكن هذا المبدأ لا يمنع من تعلم اللغات الوطنية في كل المناطق اللغوية، وهكذا تكرس الممارسة في سويسرا هيمنة الفصل القطري للغات على أي اعتبار آخر؛ فالكانتونات – وليس الحكومة الاتحادية – هي التي تعين الحدود اللغوية، لكن هذه الكانتونات يمكن أن تفوض البلديات، كما هي الحال في كانتون غراوبوندن، ومن الثابت حسب الدستور السويسري، في ما يتعلق بالمبدأ الرابع، أن الدستور يضمن المحافظة على اللغات الأربع، ويتخذ الإجراءات الضرورية لحماية اللغتين الإيطالية والرومانشية على وجه الخصوص.

٥-٢-٢-السياق القانوني لتشجيع الثقافة

٥-٢-٢-١-مادة تشجيع الثقافة ١٩٩١-١٩٩٤

اقترح المجلس الدستوري على البرلمان في عام ١٩٩١ مشروعاً جديداً لمادة دستورية حول الثقافة. أخذ نص المادة بمبدأ التبعية subsidiarité، وأكد أولوية اختصاص الكانتونات في مجال الثقافة، ومنح في الوقت نفسه الكونفدرالية صلاحيات في مجال تشجيع الحياة الثقافية في سويسرا، والتبادل الثقافي مع الخارج، وتشير الرسالة المتعلقة بإدراج مادة حول تشجيع الثقافة في الدستور على وجه الخصوص إلى وظيفة الثقافة في بناء الهوية السويسرية، سواء داخل سويسرا أو خارجها، وسواء تعلق الأمر بالهوية الإقليمية أو الوطنية، وقد ركز المجلس الفدرالي على أهمية الثقافة وتشجيعها، مشيراً إليها كعامل توحيد في دولة تتكون من أربع جماعات لغوية ومجتمعات ثقافية عدة، ولم تتجاوز المادة مرحلة تصويت ١٩٩٤ الصعبة، لم يحصل المشروع على أغلبية الكانتونات على الرغم من نسبة ٥١٪ المؤيدة (Histoire de l›encouragement fédéral de la culture, 2012.)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٥-٢-٢-٢-مادة تشجيع الثقافة في الدستور الفدرالي الجديد لعام ٢٠٠٠

لم تحظ نشاطات تشجيع الثقافة بأساس قانوني إلا بعد المراجعة الكاملة لدستور ١٩٩٩الاتحادي، الذي تنص المادة ٦٩منه على ما يلي:

- الثقافة من صلاحيات الكانتونات.
- يمكن أن تشجع الكونفدرالية النشاطات الثقافية التي تنطوي على مصلحة وطنية، والتعبير الفني والموسيقي لا سيما من خلال تشجيع التأهيل.
- تأخذ الكونفدرالية بعين الاعتبار في أثناء القيام بمهامها التنوع الثقافي واللغوي للدولة.

٥-٢-٢-٣-قانون تشجيع الثقافة LEC لعام ٢٠٠٩

تم إعداد مشروع قانون فدرالي حول تشجيع الثقافة بتوجيه من المكتب الفدرالي للثقافة بهدف تنفيذ المادة ٦٩ من الدستور (مادة الثقافة)، وكان المقصود مراجعة القانون الاتحادي الصادر بتأريخ ١٧ديسمبر ١٩٦٥المتعلق بإنشاء المؤسسة الثقافية السويسرية، ففي العاشر من يونيو ٢٠٠٥ سمح المجلس الفدرالي لوزارة الداخلية بالتشاور حول القانونين، وقد تبنى البرلمان بعد أربعة أعوام، أي في ١١ديسمبر ٢٠٠٩، قانون تشجيع الثقافة الذي أضيفت إليه المواد المتعلقة بالمؤسسة الثقافية السويسرية، والذي أصبح معمولاً به منذ الأول من يناير ٢٠١٢، جاء في المادة الأولى من القانون أنه ينظم:

(أ) دعم تشجيع الكونفدرالية للثقافة في المجالات التالية:

١- المحافظة على التراث الثقافي.

٢- الإبداع الفني والثقافي، ويشمل ذلك تشجيع الشباب.

٣- الوساطة الفنية والثقافية.

٤- التبادل بين المجتمعات الثقافية واللغوية في سويسرا.

٥- التبادل الثقافي مع الخارج.

(ب) تنظيم المؤسسة الثقافية السويسرية. Pro Helvetia

يهدف القانون، كما جاء في المادة الثالثة منه، إلى:

١- تعزيز اللحمة والتنوع الثقافي في سويسرا.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٢- تشجيع عرض ثقافي متنوع، ويتميز بالجودة.

٣- خلق ظروف مواتية للفاعلين الثقافيين والمؤسسات والهيئات الثقافية.

٤- تسهيل حصول الشعب على الثقافي.

٥- التعريف بالإبداع الثقافي السويسري في الخارج.

وتشكل الثقافة في سويسرا اليوم جزءاً مكملاً لمختلف المجالات السياسية، وقد منحت الحكومة في سياق العولمة أفضلية جديدة للسياسة الثقافية الخارجية، كما برز في الحوار الوطني دور الثقافة في مجال اللحمة الوطنية وإعداد المبادئ السياسية الرئيسة، وحظيت من جديد الصناعات الثقافية بصفتها جزءاً مكملاً لسياسة ثقافية موجهة نحو المستقبل بعناية السياسة واهتمامها.

وقد رأينا مع مطلع الألفية الثالثة أن الحوار القديم المتعلق بضرورة وضع أساس دستوري للثقافة وللنموذج الثقافي خطا خطوة جديدة، إذ قام المكتب الفدرالي للثقافة بناءً على الدستور المعدل بإعداد مشروع قانون حول تشجيع الثقافة، وتمت في الوقت نفسه مراجعة نشاطات المؤسسة الثقافية السويسرية بهدف الوصول إلى أفضل تنسيق بين الجهات الثقافية الفاعلة في سويسرا، وفي الخارج.

٥-٣- السياق القانوني للتنوع الثقافي

تعتبر اليونسكو أن التنوع الثقافي حقيقة واقعة، وتشير إلى بعض الصعوبات النظرية والسياسية التي ينطوي عليها التنوع، أولها الطابع الثقافي لهذا التنوع إذ ترجع كثير من المجتمعات إلى وسائل مختلفة، خصوصاً التوصيفات الإثنية أو اللغوية للتعبير عن تميزها الثقافي، وثانيها تحديد مكونات التنوع الثقافي. وثالثها علاقة الثقافات بالتغير.

وتعتبر سويسرا التنوع الثقافي جزءاً جوهرياً في مفهوم الدولة، فالتعايش التاريخي بين أربع لغات–ثقافات مختلفة واختلاف ثقافات المهاجرين أيضاً قادا الكونفدرالية السويسرية منذ وقت طويل إلى إدراج مبدأ التنوع الثقافي في دستورها، ونظامها السياسي والإداري، وسياستها الثقافية، وإن سيادة سلطات الكانتونات في المجال الثقافي ومبدأ التبعية يشكلان دليلاً دامغاً، وبعبارة أكثر عمومية، ينتج هذا الوضع عن تفويض دستوري ينص على أن الكونفدرالية السويسرية تدعم «الرخاء العام والتنمية المستدامة والتماسك الداخلي والتعددية الثقافية في البلاد» (المادة٢)، وأن الكانتونات تختص

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بشؤون الثقافة، وأنها يمكن أن تدعم «الأنشطة الثقافية ذات الأهمية لكل سويسرا كما يمكنها دعم الفنون والموسيقى وخاصة في مجال التعليم»، وأنها تحترم التعددية الثقافية واللغوية في البلاد عند قيامها بمهامها (المادة ٦٩)، ويتحقق هذا التفويض الدستوري في قوانين عدة سبق أن ذكرنا بعضها في الأسس القانونية لتشجيع الثقافة، وتشير بشكل واضح إلى التنوع الثقافي، ومن هذه القوانين القانون الفدرالي[١] حول اللغات الوطنية والتفاهم بين الجماعات اللغوية لعام ٢٠٠٧، والقانون الفدرالي[٢] حول تشجيع الثقافة لعام ٢٠٠٩، والقانون الفدرالي[٣] حول الإذاعة والتلفزيون لعام ٢٠٠٦، والقانون الفدرالي حول الثقافة والإنتاج السينمائي[٤] لعام ٢٠٠١، وقانون المتاحف والمجموعات الفنية[٥] لعام ٢٠٠٩، ولهذا السبب دعمت سويسرا الجهود الرامية لإنشاء اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥، وشاركت بفاعلية في إعدادها، وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة إلى سويسرا في ١٦ أكتوبر عام ٢٠٠٨، وقد أشار المجلس الفدرالي في إطار التصديق على هذه الاتفاقية إلى الأهمية الحاسمة لهذه الأداة في ترسيخ شرعية سياسة ثقافية في القانون الدولي، مثل السياسة السويسرية، تتمحور حول تشجيع تنوع أشكال التعبير الثقافي، وقد أصبحت الاتفاقية مرجعاً في وضع السياسات الحكومية، لا سيما في حالة الرسائل المتعلقة بتشجيع الثقافة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وللفترة ٢٠١٦- ٢٠٢٠اللتين تشكلان البرامج الاستراتيجية للسياسات الثقافية وميزانياتها في الكونفدرالية، وفي النصوص المخصصة للثقافة في الرسائل المتعلقة بالتعاون الدولي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وللفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، ويفيد التقرير السويسري لعام ٢٠١٦ إلى ثلاث أولويات تستجيب بطرق مختلفة لإطار عمل اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي: المشاركة الثقافية، واللحمة الاجتماعية، والإبداع والتجديد (Rapport périodique .quadriennal, 2016: 2)

ترى إيزابيل شاسو Isabelle Chassot مديرة المكتب الفدرالي للثقافة (Eichenberger, 2015) ، أن الدفاع عن المشاركة الثقافية يعني تمكن كل فرد من

1- https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/20062545/index.html.

2- https://www.admin.ch/opc/fr/federal-gazette/2009/7923.pdf.

3- https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/20001794/index.html.

4- https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/20001389/index.html.

5- file:///C:/Users/USER/Downloads/MSG_f.pdf.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الاستفادة من عرض ثقافي وممارسة نشاط ثقافي فاعل إذ يدرك كل فرد في الديمقراطية المباشرة أنه جزء من المجتمع ويشارك فيه مشاركة فعالة، وتعتبر أن تشجيع التفاهم بين المناطق لا يتم فقط على المستوى اللغوي وإنما أيضاً في البيئة الاجتماعية والثقافية إذ يشجع التنوع الثقافي اللحمة الاجتماعية، وتولي شاسو الإبداع والتجديد أهمية كبيرة إذ تعتقد أن «مهمة الثقافة تكمن في سؤالنا عن قدرتنا على التغيير، وعلى ما يكوّن مجتمعنا، فالثقافة تشكل إسهاماً ثقافياً مهماً، وتخلق قيمةً مضافةً وفرصاً للعمل، في سويسرا وفي الخارج».

٦-أهم الجهات الفاعلة في السياسة اللغوية والثقافية

٦-١-المؤتمر السويسري لمدراء التعليم العام في الكانتونات

إن سويسرا بلد متعدد اللغات رسمياً منذ عام ١٨٤٨، ولكن مسألة اللغات تبقى حساسة جداً، لاسيما مسألة اختيار اللغة الأولى التي ينبغي تعليمها في المدارس الابتدائية، وفقاً لسيمون فورستر.(Forster, 2007a: 3) ويقع عاتق التعليم العام في سويسرا اليوم في المقام الأول على عاتق الكانتونات التي تؤمن مع بلدياتها الجزء الأكبر من التمويل (حوالي ٩٠٪). ويضم المؤتمر السويسري لوزراء التعليم العام في الكانتونات ٢٦ عضواً من حكومات الكانتونات المسؤولة عن التأهيل، وتشارك إمارة ليختنشتاين بصفة استشارية، ويقوم المؤتمر على المستوى الوطني بالتنسيق في كل مجالات السياسة التعليمية والثقافية، ويتفاوض مع الاتحاد في مجالات التأهيل التي يتقاسم مسؤوليتها كل من الاتحاد والكانتونات، كما يمثل الاتحاد في الخارج في الأمور المتعلقة بالتأهيل والثقافة، ويرتكز عمل المؤتمر على الاتفاقيات أو المواثيق بين الكانتونات الملزمة قانونياً، ويعمل وفق مبدأ التبعية، أي أنه يقوم بالمهام التي لا يمكن أن تنفذها الكانتونات.

لقد اهتم المؤتمر دائماً بالسياسة اللغوية وطرق التدريس والمناهج فقد وضع في عام ١٩٧٢ مشروعاً سمي «لغة٢» يقوم، وفقاً لسيمون فورستر (Forster, 2007b:6)، على ثلاثة أهداف:

- تعليم لغة وطنية ثانية لكل طالب؛ بهدف التأقلم مع منطقة لغوية أخرى.
- بدء هذا التعليم في السنة الرابعة أو الخامسة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- السعي إلى تحسين مهارات التواصل.

تذكر فورستر(Forster, 2007b: 6) أن السياسة اللغوية للمؤتمر تقوم على منح الأولويات للغات الوطنية، وهي سياسة دعته في ١٣ أبريل ١٩٧٣، لمواجهة الهجمة المفاجئة للغة الإنجليزية في سويسرا الناطقة بالألمانية، وإلى تشكيل لجنة من الخبراء للتفكير في سياسة ملائمة لتعليم اللغات، كانت الأهداف تندرج في إطار قرارات المجلس الأوروبي: تطوير المهارات التواصلية للطلاب بتعليم لغة أجنبية قبل سن العاشرة، ويوضح التفويض أن اللغة الإنجليزية لا تؤخذ بعين الاعتبار، ولم تكن تلك المسألة فعلية فلم يعالجها الخبراء في تقرير ١٩٧٤، وكان من المهم بدء دراسة لغة أجنبية أولى قبل البلوغ، أي بين الرابعة والعاشرة، ونقل متعة التواصل والانفتاح على تنوع الثقافات للأطفال. وقد أصدر المؤتمر توصياته الأولى المتعلقة بتعليم لغة وطنية ثانية في المرحلة الابتدائية وطالب بإدخالها في السنة الرابعة أو الخامسة، لملاءمة الممارسات، وتشجيع المواقف الإيجابية في مواجهة التعددية اللغوية، وتوعية الطلاب بثراء الثقافات، كما عالجت التوصيات جغرافية تعليم اللغة الوطنية الثانية: الألمانية في سويسرا الروماندية وفي البلديات الإيطالية، والريتورومانية في كانتون غراوبوندن، والفرنسية في سويسرا الناطقة بالألمانية وتيسنو Tessin. أثارت هذه السياسة مقاومة شديدة لدى الجمعيات التعليمية في شرق سويسرا التي خشيت من البرامج الإضافية، ولم تطبق بعض الكانتونات هذه السياسة الموصى بها تطبيقاً صارماً، وهكذا اختار كانتون أوري اللغة الإيطالية وبدأ كانتون أرغوفيا تعليم الفرنسية في السنة السادسة، ولم تُدخل زيوريخ الفرنسية في السنة الخامسة إلا في عام ١٩٨٨.

أعاد المؤتمر طرح المسألة اللغوية في ٣٠ اكتوبر ١٩٨٨، وأصدر توصية جديدة تركز على انفتاح الطلاب على التعددية، كما أصدر مديرو الاقتصاد العام في الكانتونات المسؤولون عن التأهيل المهني إعلان "الترويج للتعليم ثنائي اللغة في سويسرا"، وأما في عام ١٩٩٤ فقد قررت لجنة النضج الاتحادية العمل بمنح شهادات النضج في لغتين.

عرض مجلس التعليم في كانتون زيورخ في ١٢ فبراير ١٩٩٧ مشروعاً للتشاور ينص على البدء بتعلم اللغة الإنجليزية في السنة السابعة أو الثامنة، وبحذف ساعة لغة فرنسية من الجدول، ونشر المؤتمر في عام ٢٤ يونيو بياناً صحفياً خشي فيه أن

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

يتم تعليم الإنجليزية على حساب الفرنسية وطالب بمتابعة النظر في تعليم اللغات الأجنبية بهدف عدم الخروج على تماسك السبعينيات، وفي ١٠ سبتمبر ١٩٩٧ كلف المؤتمر -الذي حل لجنة اللغة٢- فريقاً يضم ١٥ خبيراً-بوضع «تصور عام لتعليم اللغات»، وقد انتهت الاستشارة في زيورخ في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧، وكانت نتائجها واضحة: الإنجليزية الإلزامية جذابة، ومدفوعة نحو النجاح، وأعلن رئيس مجلس التعليم في كانتون زيورخ إرنست بوشور Ernest Buschsor في شهر فبراير ١٩٩٨، قبل نشر تقرير خبراء المؤتمر، عزمه على تعميم اللغة الإنجليزية في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية منذ بداية العام الدراسي ١٩٩٩، وقد تم في شهر أغسطس ١٩٩٨ تقديم المفهوم الجديد رسمياً.

وقد تجنب التقرير مسألة اختيار اللغة الأجنبية الأولى الشائكة فأعلن أن على كل الأطفال تعلم لغتين في المدرسة الابتدائية: لغة وطنية واللغة الإنجليزية، ويبدأ تعلم اللغة الأولى في السنة الثانية على أبعد تقدير، ويبدأ تعلم اللغة الثانية في السنة الخامسة، وقد أوصت اللجنة بالتشاور في المؤتمرات الإقليمية بهدف عدم إعاقة سهولة الحركة.

قام المؤتمر في ٣١ أغسطس ٢٠٠٠ بقراءة أولى لتوصياته الجديدة حول تعليم اللغات التي قدمها للاجتماع المنعقد بكامل هيئته في ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٠ في مونترو، صوّت وزراء التعليم في مونترو بالإجماع على ١٨ اقتراحاً من أصل ١٩، وأما الاقتراح رقم ٦ المتعلق باختيار اللغة الأجنبية الأولى فقد أدى إلى نتيجة صعبة جداً: ١٣ صوتاً لصالح لغة وطنية مقابل ١٢، وامتناع كانتون بال عن التصويت، أدى هذا الأمر إلى عدول المؤتمر عن حل وطني وحيد، وعرض للتصويت مشروع قانون على الاجتماع المنعقد بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١١: تنسيق السياسات اللغوية في الفضاءات الإقليمية، وتحديد أهداف التعلم الملزمة بالنسبة إلى اللغات الأجنبية، وتحسين فاعلية تعليمها، لم يتبلغ الجمهور بالمشروع لأنه لم يحظ بأكثرية الثلثين، وأعلن مؤتمر مدراء التعليم العام في المنطقة الوسطى في ٢٨ يونيو ٢٠٠١ عزمه تعليم اللغة الإنجليزية منذ السنة الابتدائية الثالثة، وأقر المؤتمر السويسري لمديري التعليم العام في الكانتونات في ٩ نوفمبر ٢٠٠١ خطة عمله لتعليم اللغات؛ بهدف التوصل إلى تنسيق من خلال تحديد المستويات المراد بلوغها في نهاية التعليم الإلزامي، وقرر مؤتمر مدراء التعليم العام في المنطقة الشرقية في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢ الانتقال إلى اللغة الإنجليزية، ويبدو واضحاً أن

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

حل الأزمة يمر عبر الحل الإقليمي مع تحديد أهداف التعلم على المستوى الوطني.

وافقت الكانتونات التي عقدت اجتماعاً بكامل هيئتها في ٢٥ مارس ٢٠٠٤ بالإجماع تقريباً استراتيجية لتعليم اللغات، وتم التركيز على اللغة الأولى وتعليم لغتين أجنبيتين في المرحلة الابتدائية: لغة وطنية واللغة الإنجليزية بدءاً من السنة الثالثة والسنة الخامسة على أبعد تقدير، وتكون الكانتونات بحلول عام ٢٠١٠ قد أدخلت لغة أجنبية أولى في السنة الثالثة، ولغة أجنبية ثانية في السنة الخامسة بحلول ٢٠١٥، وللكانتونات الحرية في تقرير البدء بلغة وطنية أو باللغة الإنجليزية، وكان برنامج هارموس HarmoS لملاءمة التعليم الإلزامي الذي تم تبنيه بتاريخ ٦ يونيو٢٠٠٢ قد حدد أهداف التعلم "بلغة محلية أولى" (في السنوات: الثانية والسادسة والتاسعة)، وبلغات أجنبية في نهاية السنة السادسة (لغة أجنبية أولى)، وفي نهاية السنة التاسعة (اللغتين الأجنبيتين)، وقد تخلصت سويسرا في نهاية المطاف من مأزق، ولكنها اضطرت إلى التسليم بأن تحرم من سياستها المشتركة في ما يتعلق باختيار اللغة الأجنبية الأولى.

وقد جاء في تقرير المؤتمر السنوي لعام ٢٠١٤ أنه ناقش بحضور المستشار آلان برسيهAlain Berset تعليم اللغات، وأنه لاحظ أن نموذج السنة الثالثة/ السنة الخامسةHarmoS 3e/ 5e الذي ينص على تعليم لغة وطنية ثانية واللغة الإنجليزية منذ المرحلة الابتدائية مطبق في ٢٣ كانتوناً، وأن المؤتمر سوف يتابع العمل من أجل حل بين الكانتونات يسير في هذا الاتجاه، ودعا المؤتمر "حكومات الكانتونات وبرلماناتها إلى المساهمة في حل منسّق في مجال تعليم اللغات وفقاً للتفويض الدستوري، وإلى اعتبار أنه في بلد متعدد اللغات مثل سويسرا لا يمكن إهمال اللغات الوطنية" (Rapport annuel 2014, 2015: 4).

وقد جاء في برنامج عمل المؤتمر ٢٠١٥-٢٠١٩ الذي انعقد بكامل هيئته في ١٨ يونيو ٢٠١٥ أن أهداف تعليم اللغات هي «مواكبة تنفيذ استراتيجية اللغات التي تم تبنيها في عام ٢٠٠٤، والمساهمة في التنسيق والتطوير في تعليمها، ودعم التعددية اللغوية على المستوى الوطني والأوروبي» (Programme de travail 2015-2019, 2015: 5-6).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٦-٢-الصندوق الوطني السويسري

يعتبر الصندوق الوطني السويسري، وهو المؤسسة الرئيسة لتشجيع البحث العلمي في بيان بعنوان «السياسات اللغوية للصندوق الوطني السويسري»[١]، أن التعددية اللغوية في سويسرا ورقة رابحة لمكانتها العلمية ولتنوع ثقافاتها العلمية وجودتها، فالانفتاح الدولي للبحث السويسري شرط لجودته وتنافسيته، ويتطلب الإكثار من استخدام اللغة الإنجليزية في الأوساط العلمية السويسرية، وانطلاقاً من هذين المبدأين، يسعى الصندوق للتوفيق بين الوحدة والتنوع في مجال التواصل العلمي.

ويرى الصندوق أنه ينبغي أن تتوفر لدى العالم المختص معارف لغوية جيدة سواء في لغته الأم أو في اللغات الأخرى فقد شاع استخدام اللغة الإنجليزية في العلوم الطبيعية والشكلية، وأصبح إتقان العديد من اللغات في العلوم الإنسانية والاجتماعية أمراً ضرورياً، ويقوم الصندوق من خلال سياسته وممارسته للغات بتشجيع ثقافة علمية متعددة اللغات، فالإنجليزية بصفتها لغة نشر ضرورية، ولكنها غير كافية.

٦-٣-المكتب الفدرالي للثقافة

يعد المكتب الفدرالي للثقافة الفاعل الأول في مجال الثقافة، تأسس المكتب في عام ١٩٧٥، وهو يتمتع بكيان خاص، وينسق النشاطات الثقافية للإدارة الاتحادية، أصبح المكتب لاحقاً مسؤولاً عن بروهلفستيا ProHelvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية، وعن علاقات اليونسكو مع مجلس التعاون الثقافي، كما أصبح يشرف على التشريع الثقافي، وينسق المكتب بين مختلف السلطات الفاعلة في الترويج للثقافة السويسرية في الخارج (Gillabert, Hauser, Kadelbach et Milani, 2011: 453-54). ويضطلع المكتب أيضاً، وفقاً لجوسلان (Jauslin, 2010: 14)، بالمهام التالية:

- الحصول على اعتراف بأهمية الثقافة في سويسرا بالدفاع عن المصالح الثقافية أمام الأوساط السياسية والاقتصادية، والبرهنة لها على أن سويسرا بلد ثقافي.

1- Politiques des langues du Fonds national Suisse (2010) , p. 1. Consulté le 25/6/2016, de (http://www.snf.ch/sitecollectiondocuments/dossiers/dos_sprachenpolitik_snf_f.pdf).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- تشجيع الجودة في المجال الثقافي والفني بالاتفاق مع المؤسسة الثقافية السويسرية، وبالتعاون مع الكانتونات والمدن.
- ضمان المحافظة على التراث السويسري وتحسينه.

٦-٤-بروهلفستيا Pro Helvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية

تعد بروهلفستيا Pro Helvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية، إلى جانب المكتب الفدرالي للثقافة، الفاعل الثاني في المجال الثقافي، وقد تم إنشاء المؤسسة في عام ١٩٣٩ بعد الحرب، وبعد قرار الحكومة السويسرية حشد "كل القوى الروحية والمادية بهدف الدفاع عن سويسرا" (Knüsel, 2010: 145)، وعن قيمها، كانت فكرة إنشاء المؤسسة تهدف إلى تكوين هوية سويسرية غير موجودة آنذاك، وكانت الحكومة ترمي إلى تحقيق هدفين: المحافظة على الثقافة السويسرية، وتعزيز القيم السويسرية (الديمقراطية والحرية والحيادية) الذي تحقق منذ عام ١٩٤٩، وقد تمخض عن هذين الهدفين صدور قانون ١٩٦٥ الذي ينص على أربعة مهام رئيسة:

- المحافظة على التراث.
- تشجيع الإبداع الفكري.
- تشجيع التبادل الثقافي بين المناطق السويسرية، لا بل تعزيز اللحمة السويسرية.
- تشجيع التبادل الثقافي مع الخارج.

تجدر الإشارة إلى أن النقطة الأخيرة المتعلقة بالسياسة الثقافية الخارجية كانت دائماً من اختصاص الإدارة الفدرالية وليس من اختصاص الكانتونات، وقد وضعت المؤسسة التي تضطلع بأعباء كبيرة سياسة ثقافية براغماتية؛ فتلبي طلبات الدعم التي تتلقاها، لا سيما مع عدم وجود وزارة للثقافة في الكونفدرالية، وتقوم وزارة الداخلية الاتحادية بهذا الدور جزئياً، وتساعد مادياً مشاركة سويسرا في مؤتمرات أو تظاهرات في الخارج، منها بينالي البندقية، ولكنها لا تدعم نشاطات أخرى بشكل مباشر، فالمؤسسة الثقافية السويسرية، وفقاً لمبدأ التبعية هي المكلفة بذلك، والواقع أن الحياة السياسية في سويسرا تقوم على ثلاثة مستويات: تتخذ الكونفدرالية والكانتونات والبلدات قراراتها بكل استقلالية في بعض المجالات، وفقاً لمبدأ التبعية: لا يأخذ

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المستوى الأعلى على عاتقه إلا المهام التي لا تستطيع المستويات الأدنى القيام بها بنفسها.

٧-السياسة اللغوية

كثرت منذ ثمانينيات القرن الماضي المقترحات التي تهدف إلى تحسين وضع اللغات في سويسرا، والتي نشرت في عام ١٩٨٩ في تقرير ضخم بعنوان الرباعية اللغوية في سويسرا –حاضراً ومستقبلاً، وكان فريق العمل في وزارة الداخلية الاتحادية قد أوصى بتعديل المادة ١١٦ من الدستور السويسري بحيث يتم الاعتراف بالرباعية اللغوية والمحافظة عليها، وقد بدأ العمل بالدستور الجديد منذ الأول من يناير في عام ٢٠٠٠، كما قُدّم اقتراح في ذلك الوقت يقضي بوضع قانون اتحادي يتضمن كل العناصر الجوهرية، ويحل بطريقة أكثر فعالية محل تشتت المعايير في عدد كبير من القوانين القطاعية.

وهكذا، فإن اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية ضمن نطاق صلاحيات الحكومة الفدرالية لغات رسمية "في مرتبة متساوية"، ولكن الرومانشية تتمتع اليوم بالمنزلة نفسها – لغة إقليمية رسمية– بالنسبة إلى العلاقات التي تقيمها مع الأشخاص الذين يتكلمون هذه اللغة، يحق للدولة الفدرالية في نشاطاتها الداخلية أن تستخدم اللغة الرسمية التي تناسبها، ومع ذلك، تحترم الدولة القيود القطرية والحدود اللغوية للكانتونات، ويحدد مكان الإقامة، من حيث المبدأ، اللغة التي ينبغي على المواطن أن يستخدمها في مخاطبته للحكومة الفدرالية.

٧-١-القوانين الفدرالية

هناك ما يقارب ١٥ قانوناً اتحادياً في ما يخص اللغة، وهي ليست قوانين لغوية حقيقية باستثناء ما يتعلق بالمطبوعات الرسمية والترجمة (Leclerc, 2016)، إنها تتعلق بمجالات خاصة تدخل في نطاق الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية: النظام القضائي الاتحادي، والمطبوعات الحكومية الرسمية، والمحكمة الاتحادية، والترجمة، والتشوير المروري، وتمثيل الجماعات اللغوية في الإدارة العامة للاتحاد الفدرالي.

يتضمن قانون اللغات (١٩٩٩) نصوصاً لحل المشكلات المرتبطة بالاستخدام الفعال للغات الرسمية –عندما يراسل المواطنون السلطات الفدرالية، والكانتونات والبلديات– وبالاستخدام السلبي للغات الرسمية – بالنسبة إلى النصوص التي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ينشرها الاتحاد، ويذكر القانون الحدود التي تستخدم فيها الرومانشية بصفتها «لغة رسمية إقليمية» للاتحاد في المطبوعات.

٧-٢-لغات التشريع، ولغات الوثائق وقواعد البيانات الرسمية حول التنوع اللغوي

تتمتع جميع اللغات الوطنية من حيث المبدأ بحق المواطنية في البرلمان الفدرالي في برن، ويعبر النواب الفدراليون باللغة التي يختارونها، وبما أن تمثيل الناطقين بالألمانية يشكل الأكثرية فإن اللغة الألمانية هي الأكثر استخداماً، وكذا السويسرية الألمانية، ويستخدم البرلمانيون الناطقون بالفرنسية بعامة اللغة الفرنسية، بينما يميل الناطقون بالإيطالية، حرصاً على الفعالية، لاستخدام الفرنسية أو الألمانية، وأما الرومانشية فاستخدامها قليل جداً ولكنه ليس ممنوعاً، وتتوفر في البرلمان الفدرالي خدمة الترجمة الفورية بالنسبة إلى الألمانية والفرنسية والإيطالية فقط.

تصدر جميع القوانين وتنشر فورًا باللغات الرسمية المهمة (الألمانية والفرنسية والإيطالية) وفقاً لقانون المطبوعات الرسمية الصادر بتاريخ ٢١ مارس ١٩٨٦، ويعتبر كل من النصوص الثلاثة بمثابة نص أصل، ويصلح دليلاً أمام القضاء.

وفضلاً عن ذلك، يحدد قانون المطبوعات الرسمية المؤرخ في ١٥ أبريل ١٩٨٧ استخدام الحكومة الاتحادية للغة الرومانشية، وتختص المادة ١١ منه بالوثائق التشريعية للاتحاد باللغة الرومانشية، ويصدر المجلس الفدرالي بموجب قانون الترجمة في الإدارة العامة في الاتحاد توجيهات تنظم ترجمة وثائق القانون الاتحادي المهمة إلى اللغة الرومانشية التي يقوم بها الاتحاد، مثل قانون العقوبات، وقانون المساواة، وقانون التامين ضد الحوادث، وقانون الملاحقة بسبب الديون والإفلاس.

يتم في الواقع منذ سنوات عدة إعداد معظم النصوص التشريعية باللغة الألمانية، وترجمتها إلى الفرنسية والإيطالية. ومن النادر أن تحرر مشاريع القوانين باللغة الرومانشية إذ تترجم بعض القوانين أيضاً إلى هذه اللغة منذ عام ١٩٨٨.

إن الاتحاد السويسري مطالب، بسبب الظروف الحياتية والعملية واللغوية في سويسرا، بتكييف سياسته مع واقع التنوع اللغوي فيشجع تعليم اللغات الوطنية، ويمنع ترجمة خدماته (La Suisse en bref, 2012)، ويتناول التشريع اللغوي والبيانات الرسمية حول التنوع اللغوي اللغات الوطنية الأربع واللغات الأجنبية ولغات المهاجرين، وهناك شراكات تتعلق بتمويل تعلم اللغات الوطنية وتعليمها

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لذوي الأصول السويسرية الموجودين في الخارج مع أكثر من ٢٠ دولة داخل أوروبا وخارجها، وقد وقعت سويسرا على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، وصادق عليه البرلمان، وأصبح معمولاً به في الأول من أبريل ١٩٩٨، وتوجد آليات رسمية على الصعيد الوطني لتجميع البيانات بشأن التنوع اللغوي في سويسرا على شكل بيانات محدثة سنوياً STATPOP تتضمن هذه الآليات أسئلة حول اللغة الوطنية واللغات الإقليمية ولغات الأقليات، ولغات المهاجرين، بالصياغات الثلاث التالية (Extra et Yagmur, 2013: 261):

١) ما لغتك الرئيسة؟ أي اللغة التي تفكر بها والتي تتقنها بشكل أفضل من غيرها.

٢) ما اللغة/ اللغات التي تتحدث بها بعامة في المنزل مع عائلتك؟

٣) ما اللغة/ اللغات التي تتحدث بها بعامة في مكان العمل/ مؤسستك التعليمية؟

ويعود اهتمام السويسريين بالتنوع بأشكاله المختلفة (اللغوية والثقافية والسياسية والدينية) لاقتناعهم أنه يعزز الوحدة ويثريها، ولا يهددها، يقول المثل الفرنسي: «الجمال في التنوع»، ويقول السويسريون: «الوحدة في التنوع»، يرى ويندیش(Windish, 2010) «أنه كلما شجعنا التنوع ودعمناه كلما كانت الوحدة أكثر قوة؛ لأن التنوع الذي يشعر بتقدير الجميع لفردانيته وتشجيعها ليس بوسعه إلا أن يثري هذه الوحدة»، وأن يحميها، وقد ذكرت جوليا سلاتر (Slater, 2010) أن سويسرا انتقلت من الرباعية اللغوية إلى التعددية اللغوية، وأنها تدير تنوع اللغات في أراضيها بشكل مدهش للغاية، وأنها تمثل حالة خاصة، وأن التعددية اللغوية واحترام الأقليات هما من أسس سويسرا وثقافتها، ومن المشكلات العديدة المتعلقة بالتعددية اللغوية واحترام الأقليات التي ساعد نظام الديمقراطية المباشرة والفدرالية على حلها مشكلة كانتون جورا الذي يمثل سكانه أقلية على مستويات عدة: لغوياً (أقلية تتحدث الفرنسية في مقابل أكثرية جرمانية)، وسياسياً (أقلية مهمشة في اثناء التصويت والانتخابات من الجماعات اللغوية الأخرى التي تختلف عنها من حيث الثقافة والعقلية ونمط الحياة)، ودينياً (كانتون جورا كاثوليكي وبعيد عن المركز البروتستانتي، وأقل تطوراً اقتصادياً، ومهمشاً جغرافياً وطرقياً)، وقد كان بإمكان جورا إعلان استقلاله من دون أن يتعارض ذلك مع النظام السويسري، ولكن هذا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الاستقلال لم يعلن من جانب واحد، وكان نتيجة مجموعة من الاستفتاءات الشعبية المتعددة في جميع المقاطعات والبلديات (Windisch, 2002).

٧-٣-اللغات في الإدارة الاتحادية

يتضح أن استخدام الحكومة الفدرالية ثلاث لغات يختلف عما هو عليه، على سبيل المثال، في كندا التي تمارس ثنائية لغوية على كامل أراضيها (نظريا على الأقل)، وينبغي- في ما يخص سويسرا- التمييز بين الإدارة الفدرالية الاتحادية المركزية في العاصمة برن والإدارة الاتحادية اللامركزية والمنتشرة في الكانتونات.

إن الإدارة المركزية في برن ثلاثية اللغة (الألمانية، والفرنسية والإيطالية) تجيب باللغة التي يستخدمها المواطن، كتابياً أو شفهياً، وتُعتبر الإدارة الفدرالية ملزمة باستخدام اللغة الرومانشية عند مخاطبة مجمل السكان الناطقين بالرومانشية منذ ١٠ مارس ١٩٩٦، وتبني الدولة الفدرالية المادة المتعلقة باللغات التي أصبحت المادة ٧٠ في الدستور الجديد، وهكذا، إن تطبيق هذا النمط من الثنائية (أو الثلاثية أو الرباعية) اللغوية يبقى مشابهاً لنمط الحكومة الفدرالية الكندية.

ومع ذلك، ينبغي على المواطن السويسري الذي لا يقطن في العاصمة أن يطبق مبدأ القطرية، وهو أمر يختلف كثيراً عن الثنائية اللغوية الإدارية التي تطبقها الحكومة الفدرالية في كندا، فالإدارة السويسرية اللامركزية تستخدم لغة الكانتون، إلا إذا كان هذا الكانتون ثنائي اللغة، فالسويسري الناطق بالفرنسية على سبيل المثال لا يمكنه طلب خدمة فدرالية بالفرنسية في مدينة سويسرية تتكلم الألمانية.

٧-٤-لغات المحاكم الاتحادية

لا يعترف النظام القضائي السويسري بالحق في الترجمة، ويحق للمواطنين السويسريين استخدام اللغة الأم في المحاكم الفدرالية، يعني ذلك أن المحكمة الفدرالية ثلاثية اللغة، حتى أنها تقبل المستندات والمذكرات باللغة الرومانشية، وتقوم بترجمتها على نفقة الصندوق الفدرالية، ومع ذلك تصدر المحكمة الفدرالية أحكامها مكتوبة بلغة واحدة هي لغة المدعى عليه على الرغم من إمكانية استخدام لغتين في قضية ما، ويمكن للمهاجرين الأجانب أن يتمتعوا في بعض الحالات،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في إطار المساواة الدستورية، بالحق في الترجمة، تنص المادة ٥٤ من قانون المحاكم الاتحادية الصادر في ١٧ يونيو ٢٠٠٥ على ما يلي (Leclerc, 2016):

١) تجري المرافعات بإحدى اللغات الرسمية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانشية)، وبلغة المدعى عليه عموماً، وإن استخدم الطرفان لغة رسمية أخرى، فيمكن تبني هذه اللغة.
٢) تؤخذ لغتا الطرفين في إجراءات الدعوى بعين الاعتبار إنْ تعلق الأمر بلغة رسمية.
٣) إذا قدم أحد الطرفين مستندات بلغة رسمية، فيمكن للمحكمة الاتحادية، بموافقة الطرفين الآخرين، ألا تطلب ترجمة.
٤) تطلب المحكمة الاتحادية ترجمة عند الضرورة.

٧-٥-لغات وسائل الإعلام

خصّ الدستور السويسري وسائل الإعلام، نظراً لدورها المهم في مجالات عدة، بالمادة ٩٣ التي تنص على ما يلي:

١) يختص الاتحاد بإصدار التشريعات المتعلقة بالإذاعة والتلفزيون، ووسائل الاتصالات العامة الأخرى التي تقوم بنشر البرامج والأخبار.
٢) تساهم الإذاعة والتلفزيون في التعليم والتطور الثقافي وفي تكوين الرأي الحر وفي الترفيه، ويُؤخذ في الاعتبار خصائص البلاد ومتطلبات المقاطعات، كما تُنقل الأحداث بشكل موضوعي وتُعطى فرصة التعبير المناسبة للآراء المختلفة.
٣) تُحترم استقلالية الراديو والتلفزيون وكذلك الحرية في إخراج البرامج.
٤) تراعي الإذاعة والتلفزيون وضع وسائل الإعلام الأخرى ووظيفتها، وخاصة الصحافة.
٥) يمكن تقديم شكاوى بخصوص البرامج إلى جهة مستقلة خاصة للنظر فيها.

وقد حصلت المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون بموجب القانون الاتحادي حول الإذاعة على تفويض على المستويين الوطني والإقليمي، تنص المادة ٢٤ منه بشكل خاص على احترام التفويض التالي:

١) تنفذ المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون التفويض الدستوري في مجال الإذاعة والتلفزيون (تفويض)، وينبغي عليها على وجه الخصوص:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- تقديم برامج إذاعية وتلفزيونية كاملة وبالقدر ذاته للمواطنين باللغات الرسمية الثلاث.

٢) تذيع المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون برنامجاً واحداً على الأقل لسويسرا الناطقة باللغة الرومانشية، وفضلاً عن ذلك، يحدد المجلس الاتحادي المبادئ التي تحكم أخذ الحاجات الخاصة لهذه المنطقة اللغوية بعين الاعتبار في مجال الإذاعة والتلفزيون.

٣) يحدد المجلس الاتحادي المبادئ التي تحكم أخذ الحاجات الخاصة للأشخاص المصابين بقصور حواس، كما يحدد على وجه الخصوص نسبة البرامج التي ينبغي تقديمها بلغة الإشارات للمصابين بقصور في السمع.

٤) تساهم المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون:

- في التكوين الحر للرأي بتقديم معلومة كاملة، ومتنوعة، وأمينة، لاسيما حول الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- في تنمية الثقافة وتعزيز القيم الثقافية للدولة، وكذا تشجيع الإبداع الثقافي السويسري، على أن على تأخذ وجه الخصوص بعين الاعتبار الإنتاج السويسري الأدبي والموسيقي والسينمائي، لاسيما بإذاعة برامج لمنتجين سويسريين، وبرامج من إنتاجها.
- في تكوين الجمهور، لاسيما بفضل إذاعة البرامج التربوية بشكل منتظم.
- في الترفيه.

٥) تستخدم اللغة القياسية بعامة في البرامج الإعلامية المهمة التي يمكن أن تجذب جمهوراً يتجاوز المنطقة اللغوية والحدود الوطنية.

وقد نصّ القانون على أنه ينبغي على المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون أن تبث على الأقل برنامجاً إذاعياً لسويسرا الناطقة بالرومانشية، وفضلاً عن ذلك، حدد المجلس الفدرالي المبادئ التي تحكم أخذ حاجات المصابين بقصور حواس بعين الاعتبار؛ لاسيما نسبة البرامج الخاصة التي ينبغي تقديمها بلغة الإشارات للمصابين بقصور في السمع.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٧-٦-قانون اللغات الاتحادي

تتمحور السياسة اللغوية الاتحادية الجديدة في قانون اللغات (١٩٩٩) حول النقاط التالية:

أ-تعزيز الرباعية اللغوية المؤسساتية والفردية في الإدارة الاتحادية.

ب-دعم التبادل المدرسي للطلاب والمدرسين في جميع مستويات التأهيل.

ت-دعم الكانتونات في الترويج للغات الرسمية في التعليم.

ث-دعم مشروع مركز علمي للكفاءات ينسق البحث العلمي التطبيقي في مجال اللغات والتعددية اللغوية، ويوجهه، وينظمه.

ج-دعم المهام الخاصة للكانتونات متعددة اللغات في مجالات تعليم اللغات والتعددية اللغوية للإدارات.

وتكرر المادة الخامسة من قانون اللغات النصوص الدستورية في مجال اللغات:

١) اللغات الرسمية للاتحاد الفدرالي هي الألمانية والفرنسية والإيطالية، واللغة الرومانشية هي أيضاً لغة رسمية عند التخاطب مع المتحدثين بهذه اللغة.

٢) تستخدم السلطات اللغات الرسمية القياسية.

وأما في ما يخص "لغات الخدمات" فتنص المادة السادسة على إجراءات محددة لاسيما فيما يتعلق باللغة الرومانشية:

١) يمكن لمن يرغب مخاطبة السلطات أن يستخدم اللغة الرسمية التي يختارها.

٢) تجيب السلطات باللغة الرسمية التي يستخدمها مخاطبها.

٣) يستطيع الناطقون بالرومانشية مخاطبة الاتحاد باللغة الرومانشية أو بلغة أخرى.

٤) يمكن أن يقيد المجلس الاتحادي اختيار اللغة الرسمية في العلاقات مع السلطات التي يقتصر نشاطها على جزء من الأراضي السويسرية.

٥) يمكن أن يقضي الاتحاد السويسري بتقديم الأعمال أو المستندات الأخرى التي لم تحرر بلغة رسمية من دون ترجمة.

٦) تستخدم السلطات في علاقاتها مع الأشخاص الذين لا يتقنون أية لغة رسمية لغة يفهمونها في نطاق الممكن.

لقد تمّ على إثر إدراج مبادئ السياسة اللغوية السويسرية في الدستور إعادة تعريف سياسة الاتحاد، كانت المادة ٧٠ من الدستور والمداخلات البرلمانية تطلب من الاتحاد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والكانتونات التزاماً أكثر وضوحاً، وقد تم التركيز على مختلف الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الكفاءة اللغوية في اللغات الوطنية وتبادل الطلاب والمدرسين في جميع المراحل الدراسية، ودعم الإجراءات التي يقترحها آخرون في مجال سياسة الفهم، وفضلا عن ذلك، ينص قانون اللغات الجديد على إنشاء معهد لتشجيع الرباعية اللغوية، كما يتضمن إجراءات تهدف إلى ترويج اللغة الرومانشية واللغة الإيطالية في كانتون غراوبوندن وكانتون تسنيو، ومنح الاتحاد إمكانية دعم الكانتونات متعددة اللغات.

لقد أثار قانون اللغات الهادف إلى تطبيق المادة ٧٠ من الدستور جدالاً متعدداً، يتضمن النص عدداً كبيراً من النصوص بدءاً من ترجمة الاتفاقيات الدولية وانتهاءً بالمحافظة على اللغة الرومانشية، مروراً بتطوير لغة الإشارات، ولكنه أغفل مسألة تفضيل اللغة الإنجليزية أو اللغات الوطنية في التعليم، وقد قررت لجنة العلوم والتربية والثقافة صاحبة الاختصاص في هذا الشأن التصرف وتعديل قانون اللغات، وقد أقرّ البرلمان الاتحادي في ٥ أكتوبر ٢٠٠٧ مشروع القانون حول اللغات الوطنية والتفاهم بين المجتمعات اللغوية، وأصبح سارياً في ٤ ديسمبر ٢٠٠٩.

٧-٧-اللغات الوطنية والتفاهم بين المجتمعات اللغوية

صدر أمر ٤ يونيو ٢٠١٠ حول اللغات الوطنية والتفاهم بين المجتمعات اللغوية بناءً على قانون اللغات الاتحادي، وتضمن ٣١ مادة، وأصبح ساري المفعول في ١ يوليو ٢٠١٠، وقد عزز صدوره التعددية اللغوية في سويسرا إذ نصت المادة الثامنة منه («أهداف استراتيجية») على أن المجلس الاتحادي يحدد للسلطة التشريعية أهدافاً استراتيجية في مجال الترويج للتعددية اللغوية، ويعين مفوضاً للتعددية اللغوية، ويحدد مهامه، وهي:

- دعم المجلس الفدرالي في وضع أهداف استراتيجية وفي مراقبة تنفيذ هذه الأهداف.
- تنسيق تنفيذ الأقسام والمستشارية الفدرالية للأهداف الاستراتيجية وتقييمه.
- تقديم النصح للأقسام والمستشارية الفدرالية وللوحدات الإدارية والعاملين فيها ودعمها وتوعيتها بخصوص المسائل المتعلقة بالتعددية اللغوية.
- تقديم النصح للأقسام والمستشارية الفدرالية ووحداتها الإدارية والعاملين

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فيها ودعمها وتوعيتها بخصوص المسائل المتعلقة بالتعددية اللغوية.

- التعاون مع إدارات الكانتونات والإدارات الحكومية الأخرى، وإقامة علاقات مع المؤسسات الخارجية المهتمة بالتعددية اللغوية.
- إعلام الجمهور بانتظام بمجال التعددية اللغوية.
- تمثيل الكونفدرالية في الهيئات الوطنية المهتمة بالترويج للتعددية اللغوية.

وقد نصت المادة العاشرة على "إجراءات الترويج للغات الوطنية في التعليم"، والمادة الحادية عشرة على منح إعانات مالية "للترويج لاكتساب اللغة الأولى، والمادة الثانية عشرة على دعم مالي لمعهد التعددية اللغوية في جامعة فريبورغ وللمدرسة العليا للتربية في مجال البحث التطبيقي حول اللغات والتعددية اللغوية، ونصت المادة السادسة عشرة على دعم مالي للترجمة، والمادة السابعة عشرة على دعم مالي للترويج للتعددية اللغوية للكانتونات متعددة اللغات وإداراتها.

٨-مبادئ السياسة الثقافية الوطنية السويسرية وأهدافها

٨-١-المبادئ الرئيسة للنموذج الثقافي السويسري

تركز السياسة الثقافية الوطنية السويسرية على مبدأين رئيسين هما الفدرالية والتبعية المزدوجة، تعني الفدرالية في إطار السياسة الثقافية السويسرية أن الإجراءات التي يتم اتخاذها وتنفيذها تطبق على مستوى الكانتونات أو على المستوى الاتحادي؛ فالحكومة الاتحادية تقوم بالمهام الأكثر قرباً من طموحات الفنانين وحاجاتهم، والتي تعجز عنها الكانتونات والمجوعات المحلية ،وأما التبعية المزدوجة فتعني، في حالة الحاجات المالية، أن الحكومة الاتحادية تقدم الدعم المادي للكانتونات، وأن الكانتونات تقدم الدعم للمدن، ولا يقدم هذا الدعم المادي إلا بشرط تقديم القطاع الأهلي دعمه المسبق، من خلال المؤسسات الداعمة أو الراعية، ويعمل القطاع الأهلي بصفته ضامناً فيقدم الأموال المطلوبة بداية للحصول على التمويل الحكومي الاتحادي.

ينتج ذلك عن نظام تتعدد فيه الجهات الفاعلة، وتهدف مختلف أشكال التعاون إلى التعهد بالمشاريع المرتقبة، يعني ذلك بعبارات المؤسسة الثقافية السويسرية Pro helvetia أن الفسيفساء الثقافية السويسرية خليط مرقع من ٢٦مقاربة كانتونية أكثر منها نموذجاً وطنياً فريداً، فكما هو الأمر في التعليم تقع مسؤولية دعم الثقافة والفن على عاتق الكانتونات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تنطوي هذه المرونة على مشكلات ملازمة، مثل الازدواجية أو التداخل؛ إذ يصعب تركيز إجراءات السياسة الثقافية على هدف مشترك، ويصبح أيضاً التوصل إلى آفاق مشتركة على المدى المتوسط والبعيد أكثر تعقيداً، ومع ذلك، اتخذت الفدرالية السويسرية توجهاً جديداً خلال السنوات الماضية، وبدأت تتبلور مساعي الحكومة الفدرالية والكانتونات والمدن الرامية إلى وضع إطار لسياسة ثقافية مشتركة، وقد قام الحوار الدائر حول قانون تشجيع الثقافة على طريقة زيادة فعالية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى الفدرالي، وكذلك بين مختلف الكانتونات والمدن السويسرية.

٨-٢-أهداف السياسة الثقافية الوطنية السويسرية

يرى بعض الباحثين أن غياب تعريف وطني للثقافة يجعل الإحاطة بمختلف أهداف الجهات الفاعلة في السياسة الثقافية السويسرية صعبة، ويشيرون مع ذلك إلى صياغة مقترحات عدة بشأن أهداف السياسة الثقافية في إطار الحوار المتعلق بالقانون الجديد لتشجيع الثقافة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية (Weckerle & Theler, 2010: 229):

- تتوجه السياسة الثقافية (على جميع مستويات الكونفدرالية) إلى جميع المواطنين والفنانين، والمؤسسات، والمشاريع الثقافية.
- تعني السياسة الثقافية أكثر من مجرد تشجيع الثقافة وتقوم مقام الحوار العام حول الثقافة، في البحث عن الظروف الأساسية وتوفيرها، وفي مصلحة الفنانين.
- ترتبط السياسة الثقافية بمجالات سياسية، مثل تخطيط المدن، والسياسة المالية والضريبية، والسياحة، والصناعات الثقافية.
- تعني السياسة الثقافية أكثر من مجرد هيكلة مجال محدد، ويشمل تأثيرها دائماً المجتمع بمجمله.

وتتقيد هذه الأهداف بأهداف مجلس الاتحاد الأوروبي: إعلاء شأن الهوية، والإبداع، والتنوع، وإتاحة الحياة الثقافية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٩-تمويل الثقافة

يتلقى القطاع الثقافي الدعم من جهات عدة، وهو قطاع شهد إدراك أهميته تحولاً مهماً في العقود الأخيرة؛ إذ أصبح ينظر إليه على أنه شبكة من العلاقات التي تتضمن مجالات وظيفيه عدة، وقد اقترحت كلية الفنون في زيوريخ نموذجها الخاص، وهو نموذج ثلاثي القطاعات، حيث يقسم القطاع الثقافي إلى ثلاثة أقسام: القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع المشترك (Wekerle & Theler, 2010 :234).

إن نتائج هذا التحول واضحة، فلم تعد السياسة الثقافية تقتصر حصرياً على توزيع النقود العامة؛ فالفاعلون وشركات القطاع الثقافي يتمتعون بمكانة مركزية في رؤيتها وفقاً للواقع الجديد: أصبحت الحدود بين القطاعات الثلاثة نفيذة فالسيرة النمطية لقطاع ثقافي تقوم اليوم على الانتقال باستمرار من قطاع لآخر (Wekerle & Theler, 2010, p.235).

يذكر جوسلان (Jauslin, 2010) أن السلطات الحكومية السويسرية تستثمر ٢ مليار فرنك سويسري سنوياً، أي ما يعادل ١,٤ مليار يورو. ويذكر أيضاً أن الكانتونات هي التي تضطلع، وفقاً للدستور، بمسؤولية السياسة الثقافية للدولة، ولكن المدن هي الأكثر استثماراً في مجال الثقافة، وأما الرعاية الفردية فهي مغفلة ولا توجد بشأنها أرقام دقيقة، لكن الشركات الخاصة تستثمر ٣٥٠ مليون فرنك سويسري سنوياً في الثقافة، بيد أن التقديرات الأكثر واقعية تفيد، وفقاً لجوسلان، أن القطاع الخاص يقدم للثقافة مليار فرنك سويسري سنوياً، وينافس القطاع الحكومي في هذا المجال.

يمكن القول إن الأرقام السابقة قديمة وعامة، وإننا نرى، نظراً للتطور المستمر الذي أشرنا إليه سابقاً ولأهمية التفاصيل، التركيز على الدعم الذي يقدمه المكتب الفدرالي للثقافة والمؤسسة الثقافية السويسرية والمؤسسات والشركات في القطاع الخاص، وعلى التمويل التشاركي أو الجماعي بناءً على أحدث الإحصائيات والأرقام المتوفرة.

٩-١- دعم المكتب الفدرالي للثقافة

يوضح الجدول التالي الدعم الذي قدمه المكتب الفدرالي للثقافة لخمسة أعوام متتالية:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

العام	مليون فرنك سويسري
٢٠١٢	١٦٠,٩
٢٠١٣	١٦٩,٧
٢٠١٤	١٧٠
٢٠١٥	١٦٧,٧
٢٠١٦	١٧٤,٦

ويوضح الجدول التالي إنفاق السلطات الحكومية على الثقافة ونسبته للفترة ٢٠١١-٢٠١٣:

العام والمرجع	إنفاق السلطات الحكومية سنويا
2011 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2014	٢,٥٩ مليار فرنك سويسري (١,٦ ٪ من الميزانية)
2012 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2015	٢,٧٢ مليار فرنك سويسري (١,٧٪ من الميزانية)
2013 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2016	٢,٧٢ مليار فرنك سويسري (١,٧٪ من الميزانية)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٩-٢- دعم بروهلفستيا Pro Helvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية

يظهر الجدول التالي ميزانيات المؤسسة ومدى أهمية الزيادات التي طرأت عليها (Gillabert, Hauser, Kadelbach et Milani, 2011: 451-52):

العام	الميزانية السنوية
١٩٥٠	٧٠ ألف فرنك سويسري
١٩٦٦	٣ملايين فرنك سويسري
١٩٧٠	٤ ملايين فرنك سويسري
١٩٧١	٥ ملايين فرنك سويسري
١٩٨١	٨,١ مليون فرنك سويسري
١٩٨٦	١٦مليون فرنك سويسري
١٩٩٢	٢٨مليون فرنك سويسري
٢٠٠٧	٣٢ مليون فرنك سويسري

كما حصلت المؤسسة على ١٣٥ مليون فرنك سويسري للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (Soutien Pro Helvetia pour la culture? N° 13: Culture)، وعلى ٢١٠،٩ مليون فرنك سويسري للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، موزعةً كما هو موضح في الجدول التالي (Faits et chiffres)[١]:

العام	الميزانية/ مليون فرنك سويسري
٢٠١٦	٣٩،٩
٢٠١٧	٤٠،٩
٢٠١٨	٤٢،٣
٢٠١٩	٤٣،٢
٢٠٢٠	٤٤،٦

1- https://prohelvetia.ch/fr/faits-et-chiffres/

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٩-٣- دعم الشركات والمؤسسات الخاصة للثقافة ورعايتها

تتميز سويسرا بأهمية دعم الشركات والمؤسسات الخاصة وللثقافة ورعايتها، وعلى الرغم من أهمية دعم القطاع الخاص للثقافة فإنه يبقى، على حد قول جينوز (Geinoz, 2010: 44)، أقل من الدعم الحكومي، ويذكر جينوز أرقاماً تقريبية: يقدر دعم الشركات بحوالي ٣٢٠ مليون فرنك سويسري، ودعم المؤسسات بـ ١٠٠مليون فرنك سويسري، ويذكر أيضاً أن ١٠٪ من إمكانيات مؤسسات المنفعة العامة تذهب للثقافة.

تركز الشركات دعمها على الفنون المسرحية أو السينمائية، والفنون التشكيلية، والمحافظة على التراث الثقافي، وتخصص ٢٥٪ من دعمها لشراء الأعمال الفنية أو لتظاهراتها الخاصة، مثل الحفلات الموسيقية أو المعارض، وتقوم الشركات الكبيرة بعمل مهم إذ يأتي ٥٠٪ من الدعم الكلي للشركات من ٢,٠٪ من الشركات الراعية.

يرى جينوز (Geinoz, 2010: 45) أن دافع الشركات للدعم تجاري غالباً، حتى وإن كان لدى رؤساء الشركات والمالكين والمساهمين دافع شخصي، وأن هناك في جميع الأحوال قضية الفصل بين الرعاية وخدمة المجتمع التي تسمح بالاعتراف بالمنفعة العامة، ويمكن أن نجد في الشركة نفسها وبالتوازي نظام الرعاية ونظام الإعفاء الضريبي بسبب خدمة المجتمع.

ويقارن جينوز بين سويسرا وفرنسا فيرى على الرغم من الاختلاف الكبير في نقاط عدة، أنهما متساويتان فيما يتعلق بمجال الدعم: تدعم ١٩٪ من المؤسسات السويسرية الثقافة بشكل رئيس، وأما إذا نظرنا إلى المجالات مجتمعة (أي عندما تنشط المؤسسات في مجالات عدة)، فإن ٢٥٪ منها ينشط في الفن والثقافة إذ يمثل كل مجال من المجالات الجوهرية (المجتمع والتأهيل والتعليم والعلوم والبحث) أكثر من ٣٠٪ بقليل، ويوضح الجدول التالي الدعم الذي تقدمه المؤسسات السويسرية الخاصة حسب المجال الرئيس (Geinoz, 2010: 45):

	المجتمع	التأهيل والبحث	الثقافة	الصحة	السكن	البيئة	المنفعة العامة	الدين
النسبة	٪٢٦	٪٢١	٪١٩	٪١٦	٪٧	٪٦	٪٣	٪٢

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

كما يوضح الجدول التالي دعم هذه المؤسسات بالنظر إلى المجالات مجتمعة:

	المجتمع	التأهيل والتعليم	العلوم والبحث	الفن والثقافة	الصحة	البيئة	مجالات أخرى
النسبة	٣٨,٥٪	٣٤,٥٪	٣٣,٨٪	٢٥٪	٢٠,٣٪	١٣,٥٪	١٢,٧٪

ويشير جينوز إلى تعدد أنماط المؤسسات الثقافية: مؤسسات ذات طابع أكثر تخصصاً من غيرها بمجال ملموس مثل الموسيقى، أو مؤسسات ذات طابع عام تروج للثقافة، وتعمل في مجالات عدة، وبحسب طريقة الدعم، هناك مؤسسات فاعلة أكثر من غيرها من خلال المنح على مستوى تأهيل الفنانين ودعمهم؛ إذ تمنح مؤسسات جوائز ثقافية عدة، وتدير أخرى متحفاً أو فرقة موسيقية، وهناك أيضا مؤسسات ثقافية في الشركات مثل يو بي إس UBS، وأليانز Allianz، ونستله Nestlé. وتشكل مؤسسة ساندوز Sandoz حالة خاصة، فهي ليست مؤسسة منفعة عامة: إنها مؤسسة عائلية، وتُعد عائلة ساندوز نشطة جداً في جال الدعم الثقافي.

ويذكر جينوز (Geinoz, 2010: 47) بعض التحديات التي تواجهها المؤسسات الخاصة، ومنها:

- غياب الرقابة الديموقراطية القوية جداً التي يمثلها المكتب الفدرالي للثقافة.
- ارتباط الشركات بصورتها الإعلانية من جهة وبكبار زبائنها من جهة أخرى.
- وضع الشركات بعض الشروط لنشاطها الثقافي.
- تمتع المؤسسات الخاصة بحرية كبيرة وببعض الاستقلالية.

٩-٣-١- مؤسسة ليناردز

يعرف ميشل بيير غلوزر (Glauser, 2010: 57-60) بمؤسسة ليناردز Fondation Leenards التي تدعم ثلاثة مجالات: المجال العلمي لاسيما البحث الطبي الأحيائي، والمجال الثقافي، والمجال الاجتماعي، وتقدم المؤسسة كل عام ٥,٢ مليون يورو دعماً للمؤسسات الثقافية الكبيرة في كانتون فو Vaud وكانتون جنيف، وتمنح سنوياً ثلاث جوائز قيمة كل منها ٢٠ ألف يورو لشخصيات أسهمت إسهاماً مهماً في الإشعاع الثقافي في القوس الليماني Arc lémanique، وقد منحت المؤسسة في عام

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٢٠١٥ السينمائي الفرنسي السويسري جان- لوك غوادر Jean-Luc Godard الجائزة الشرفية للسينما السويسرية، وتقدم المؤسسة أيضاً سنوياً ثماني منح بقيمة ٥٠ ألف فرنك سويسري لمواهب شابة أثبتت جدارتها لمساعدتها على التقدم في فنها، وتدعم مشاريع تتقدم بها المتاحف والمسارح يتم الموافقة سنوياً على حوالي ١٠٠ مشروع منها، مثل مشروع كتاب العصور القديمة في السينما الذي حصل في عام ٢٠٠٩ على جائزة أفضل كتاب التي تمنحها النقابة الفرنسية للنقد السينمائي(Glauser, 2010: 59).

٩-٣-٢-النسبة المئوية الثقافية ميغرو

تعد النسبة المئوية الثقافية ميغرو التزاماً طوعياً في مجال الثقافة، والمجتمع، والتأهيل، وأوقات الفراغ، والاقتصاد، وتسمح لشريحة واسعة من السويسريين الحصول على خدماتها ونشاطاتها، تذكر غرابر (Graber, 2010:100) مديرة الشؤون الثقافية والاجتماعية في ميغرو أن المؤسسة وظفت في عام ٢٠٠٨ حوالي ٨١ مليون يورو، موضحة في الجدول التالي:

التأهيل	الشؤون الثقافية	أوقات الفراغ	الشؤون الاجتماعية	الشؤون الإدارية	السياسة الاقتصادية
٥٤٪	٢٣٪	١٠٪	٦٪	٥٪	٢٪

وتوجه ميغرو سياسة تشجيع الثقافة نحو الثقافة المعاصرة وفقاً للتطور الحالي للمجتمع، وهي سياسة في غاية الأهمية إذ يتم تعزيز أثرها الجوهري لمصلحة الجمهور والفاعلين الثقافيين، وأما أهداف هذه السياسة فهي:

- الإبداع.
- المشاركة والاستمرارية.
- الأهمية الاجتماعية.

وتذكر غرابر(Graber, 2010: 102-103)، من جملة مشاريع ثقافية عدة، ما يلي:

- مهرجان خطوات Steps الدولي للرقص المعاصر الذي يقام كل سنتين، والمؤتمر المصاحب له.
- النسب الثقافية التقليدية.
- متحف الفن المعاصر في زويورخ.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٩-٣-٣-مؤسسة باير Baer وجائزة المعرض السويسري Swiss Exhibtion

تمثل هذه الحالة شراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي المتمثل في المكتب الفدرالي للثقافة، تهدف إلى تشجيع الفن المعاصر ودعمه، يستعرض زينغ (Zingg, 2010:113-115)، وهو مدير مؤسسة باير، أسباب التزام مؤسسة باير بدعم الفن المعاصر فيذكر ما يلي:

- ولع الجيل الثاني من أسرة باير بالنحت.
- النمو السريع الذي شهدته المؤسسة في الربع الأخير من القرن العشرين.
- مكافأة المؤسسات، مثل المتاحف والفضاءات الفنية، بجائزة أفضل معرض في العام.

٩-٤- الصناعات الثقافية في القطاع الخاص

تحتل الصناعات الثقافية مكانة هامة في القطاع الخاص، وقد تم توسيع مفهوم «الصناعات الثقافية» وفقاً لضرورات التغيرات في الأسواق (مع أخذ أهمية الألعاب الإلكترونية بعين الاعتبار، على سبيل المثال)، تشير دراسة حديثة نسبياً إلى النتائج المتمثلة في العلاقات بين الصناعات الثقافية والاقتصاد في سويسرا، التي يظهرها الجدول التالي(Weckerle & Theler, 2010:.235):

أماكن العمل	٤١ ٦٠٠
عدد الشركات	٤٠ ٦٠٠ (١٢,٧٪ من الشركات)
الموظفون	٢٠٠ ٠٠٠
القيمة المضافة الإجمالية	١٩,٥ مليار فرنك سويسري (٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) بالنسبة إلى صناعة الساعات (٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي)
مجموع المبيعات الإجمالي	٦١,٧ مليار فرنك سويسري (٢,٥٪ من الاقتصاد العام)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وتأتي سويسرا ثانية على المستوى الأوروبي في عدد الموظفين في القطاع الثقافي، الأمر الذي يبرهن على أهمية الصناعات الثقافية في مجمل هذا القطاع، وتشمل هذه الصناعات، وفقاً للدراسة نفسها، ١٣ مجالاً، وهي: الصناعة الموسيقية، وسوق الكتاب، وسوق الفن، وصناعة الفيلم السينمائي، وصناعة الإذاعة، والفنون المسرحية، وصناعة التصميم، وسوق الهندسة، وصناعة الإعلان، وصناعة الألعاب الإلكترونية، وفنون الزخرفة، وصناعة الصحافة، وسوق الأجهزة السمعية البصرية (Weckerle & Theler, 2010 :235-36).

وتشير الإحصائيات الرسمية الحديثة المتعلقة بالصناعات الثقافية والإبداعية إلى أهمية عدد الموظفين، وعدد الشركات التي توظفهم، والقيمة المضافة الناتجة:

العام والمرجع	عدد الموظفين	عدد الشركات	القيمة المضافة	أرقام المبيعات الإجمالية
2011 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2015, p.2	٢٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠ مليار فرنك سويسري	٧٠ مليار فرنك سويسري
2013 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2016, p.2	٢٧٥٠٠٠	٧١٠٠٠	٢٢ مليار فرنك سويسري	٦٩ مليار فرنك سويسري

إن سويسرا دولة متنوعة الثقافات، وإن الأرقام والإحصائيات تدل على أن الصناعات الثقافية أكثر أهمية من الصناعات الأخرى إذ يفوق عدد الموظفين في مؤسسات ثقافية عدد الموظفين في المصارف وشركات التأمين، ويتجاوز مجموع المبيعات الإجمالي الناتج عن الصناعات الثقافية نظيره في صناعة الساعات (Jauslin, 2010:13).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وقد وقع المكتب الفدرالي للثقافة عدداً من الشراكات مع القطاع الخاص تهدف إلى تحقيق أهدافه، ومن الأمثلة على ذلك (Jauslin, 2010, :14) :

جائزة الفن السويسري Swiss Art Award: وهي جائزة للفن المعاصر تمنح لمبدعين في بداية مسيرتهم، في إطار تظاهرة فن بال Art Basel السنوية التي تجري في كل من بال وميامي وهونغ كونغ، ويتم التعاون في هذه الجائزة مع مؤسسات ثقافية وشركات مثل كاران داش Caran d›Ache التي تصنع الورق وأقلام الرصاص وأقلام الحبر.

- جائزة المعرض السويسري Swiss Exhibtion: وهي جائزة تمنح لأفضل معرض فني في سويسرا خلال العام، وقد عقدت شراكة من أجل هذه الجائزة مع مصرف جوليوس باير Julius Baer الخاص.
- منتدى الثقافة والاقتصاد Forum Culture et économie: وهو لقاء سنوي يشارك فيه مسئولو المؤسسات الخاصة والحكومية الداعمة للثقافة.
- منصة الأنترنت promotionculturelle.ch: وهي قاعدة بيانات لكل مؤسسات دعم الثقافة في سويسرا، يتم تطويرها مع مؤسسة ميغرو Migros السويسرية، وهي إحدى شركات بيع التجزئة الرائدة، من خلال آلية النسبة المئوية الثقافية ميغرو Pourcent culturel Migros.

٩-٥-التمويل التشاركي أو الجماعي

يقصد بالتمويل التشاركي أو الجماعي التمويل عبر الإنترنت، أو ما يُسمى بـ «كراود فندنغ» Crowdfunding الذي توفره منصات إلكترونية متخصصة عبر الجمهور، ويتميز التمويل ببساطته وسهولة تنفيذه، حيث يقوم صاحب الابتكار أو الفكرة بتقديم نبذة عن مشروعه بطريقة مغرية، غالباً ما تكون بواسطة فيلم ترويجي مختصر يشرح إن كان المبلغ المطلوب لإنجاز المشروع جزئياً أو كلياً، ليختم بالإعلان عن تاريخ غلق باب التبرع.

ويقوم المتصفحون الذين تغريهم الفكرة بتقديم المساهمة التي يرغبون فيها، وتحدد قيمتها بحسب إمكانياتهم، وحسب ما يقدمه لهم صاحب الفكرة كمقابل لهذه المساهمات، ويتنوع المقابل الذي يجنيه المتبرع بين الإشارة إلى شخصه في تنويهات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مصاحبة للعمل المنجز، وبين الدخول كشريك مساهم في رأسمال المشروع، أو اقتراحات أخرى يتفرد بها كل موقع، وإذا لم تبلغ مجموع المساهمات السقف المحدد يمكن لأصحابها استردادها تلقائياً، وهو ما تلتزم به إدارة هذه المنصات، ويقدم هذا النوع من التمويل – إضافةً إلى السيولة المالية– دعماً لا يقدر بثمن يتمثل في التسويق الذي يقوم به الممولون الافتراضيون لصالح المشروع بين أوساطهم ولدى محيطهم القريب.

وتعد الثقافة في سويسرا أحد أكبر الرابحين من التمويل التشاركي[١]، إذ أودع مستخدمون سويسريون للإنترنت في عام ٢٠١٥ حوالي ستة ملايين فرنك سويسري لدعم ٥٠٠ مشروع ثقافي، على الرغم من أن التمويل التشاركي لا يزال في طور النشأة في هذا البلد، ترى ميلينا روشار Melina Roshard ، التي صاحبت واحداً من أوائل مشاريع التمويل التشاركي في سويسرا وتشغل حالياً منصب الإدارة لمنصة Wemakeit الرائدة في سويسرا، أن التمويل التشاركي «قد توطد جيداً في مجالي الموسيقى والفيلم في السنوات الأربع الأخيرة، وأن هناك مجالات أخرى سوف تنمو بقوة أيضاً».

ويذكر الموقع السويسري Swiss.info.ch حقائق حول التمويل التشاركي في سويسرا:

- تم في عام ٢٠١٥ جمع ٢٧,٣ مليون فرنك سويسري لتمويل ١٣٤٢ حملة.
- انطلقت ٧٥٪ من المشروعات من مناطق حضارية.
- كانت حوالي ٥٠٪ منها مشروعات تعتمد على التمويل التشاركي.
- كان مطلقو الحملات وممولوها يسكنون على بعد حوالي ١٢ كم فقط بعضهم من بعض في المتوسط.
- تبلغ نسبة نجاح مشروعات التمويل التشاركي حوالي ٦٥٪ .
- أقوى الفئات التي تحظى بالتمويل التشاركي هي: الموسيقى/ المهرجانات، التكنولوجيا/ الشركات الناشئة، المشروعات الاجتماعية/ المجتمع.
- أشهر المنصات: Wemakeit و 100 days.

١– انظر: «التمويل التشاركي سند لا يمكن الاعتماد عليه باستمرار» الذي تم تصفحه من موقع Swiss.info.ch بتأريخ٢١/ ٣/ ٢٠١٧.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويتطور التمويل التشاركي بالفعل تطوراً سريعاً: ففي عام ٢٠١٥ أودع ٩٠٠٠٠ شخص ٢٧,٣ مليون فرنك سويسري بهدف تمويل مشروعات؛ أي أكثر من ضعف المبلغ الذي تم التبرع به في عام ٢٠١٣، وهذا بحسب دراسة أجرتها جامعة لوتسرن Lucerne. فالاتجاه إذن نحو الارتفاع.

١٠-الانعكاسات السياسية والاقتصادية للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي

تنعكس السياسة اللغوية في الدول على سياساتها الأخرى، مثل السياسة التعليمية والسياسة الإعلامية والسياسة الاقتصادية وغيرها، ويرى هربرت لوتي أن هذه الانعكاسات ذات طابع ثانوي (Lüthy, 1966-1967)، ويمكن إرجاع هذه الانعكاسات في معظم الحالات إلى العلاقات الدولية وليس إلى مشكلة سياسة داخلية: لا تكمن المشكلة في تكلم السويسريين لغات عدة، وإنما في كون كل عائلة من عائلاتها اللغوية، باستثناء اللغة الرومنشية، تتكلم لغة دولة عظمى مجاورة وتخضع لجذب مراكز ثقافية كبيرة خارجية؛ وإذا كان هذا الوضع إشكالياً على المستوى السياسي، فإنه ينطوي على المستوى الثقافي على إيجابية لا تقدر لسويسرا التي تشارك في ثلاث حضارات أوروبية هامة.

وتجدر الإشارة سريعاً إلى عدم التناسب بين الأهمية الرقمية والأهمية السياسية والثقافية للجماعات اللغوية السويسرية، ويبدو عدم التناسب هذا من الناحية الإحصائية مقلقاً، لكن الواقع لا يشير إلى هيمنة اللغة الألمانية أو إلى طموحها لأن تكون مهيمنة؛ لسبب بسيط هو أن سويسرا الألمانية لا تتحدث الألمانية الفصحى في الحياة العائلية واليومية وإنما العديد من اللهجات، ذلك أن "اللهجة الألمانية، لغة التداول اليومي في سويسرا، لا تختلف عن اللغة الفصحى أو اللغة المعتمدة في ألمانيا فحسب، بل تختلف أيضاً من جهة إلى أخرى داخل سويسرا نفسها" (العبدلي، ٢٠٠٨). وفضلاً عن ذلك، إن اللغة الفصحى هي لغة العلم والخطابات الرسمية، واللغة التي يتم تعلمها في المدرسة حيث لا يشعر معظم السويسريين الناطقين بالألمانية براحة كلية، ويفضلون محادثة مواطنيهم الرومنديين بالفرنسية بصفتها اللغة الثانية التي يتم تعلمها في المدرسة، والتي تتيح لهم معرفتها تجنب صعوبة التعبير برشاقة بلغتهم المفترض أن تكون لغتهم الأم، وهكذا، إن التعددية اللغوية السويسرية أكثر

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تعقيداً مما تقوله الإحصائيات، وإن تعقيداتها تأتي في صالح الأقلية الأكثر قوة، وتمنع تكوّن جماعات لغوية واضحة؛ لأن الفرنسيين الناطقين بالفرنسية لا يشعرون بالكبت النفسي ذاته تجاه الفرنسية الباريسية، ويشاركون بعامة عقدة تفوقها، ولأنهم يجيدون التواصل مع جيرانهم الناطقين بالألمانية، الأمر الذي يسمح للفرنسية ليس فقط بالمحافظة على مواقعها وإنما أيضا بالتقدم، ففي البنى السويسرية الحالية تشكل هذه الاختلافات في "الوعي اللغوي" عامل توازن، ولو كانت النسبة بين الفرنكوفونيين والجرمانيين معكوسة لكانت هناك مشكلة لغوية شبيهة بـ"المشكلة الفلامندية" في بلجيكا التي تسيطر فيها لغة أقلية ممثلة في الفرنسية على اللغة الهولندية، لغة الأغلبية.

يمكن القول إذن إن التعددية اللغوية يمكن أن تؤدي إلى مشكلات مختلفة- اختلالات اقتصادية، انعزال جغرافي، اختلافات مذهبية - ربما تتلون بتضايق الجماعات اللغوية المختلفة، وإن المشكلة ليست لغوية ولا يمكن طرحها من خلال التعارض بين جماعات لغوية، وبدلاً من الكلام على انعكاسات سياسية على هذه التعددية اللغوية، يفضل الكلام «على الطريقة المعقدة جداً التي تنعكس فيها المشكلات البنيوية السياسية والاقتصادية وغيرها على العلاقات بين العائلات اللغوية للدولة» (Lüthy, 1966-1967).

وأما بشأن الانعكاسات الاقتصادية فإن فلوريان كولماس (Coulmas, 1993) يرى في كتابه الاقتصاد واللغة أن اللغة عبارة عن رصيد بمعنى أن الثراء الاجتماعي مرتبط بالتعددية اللغوية، وهو ارتباط سببي وليس مجرد علاقة عرضية، وإن اللغة أداة قبل كل شيء، وهي لا تمتلك قيمة بذاتها، وإنما تنطوي على قيمة، فامتلاك لغة، مثل امتلاك النقود، ينطوي على إمكان توسيع مجال الفعل لدى الأفراد، وبالتالي على إمكان إغنائهم متى نجح المتحدثون بها في استثمارها استثماراً صحيحاً؛ من أجل هذا أصبح التوظيف المكثف للخطاب اللغوي في معظم النشاطات السائدة في مجتمع العولمة يمثل عاملًا حاسماً من العوامل المرتبطة بالبنى الاقتصادية التحتية المعاصرة، وبتطوير الفرد والمجتمع، ينطبق هذا الكلام، بحسب تيل بوركارت (Burckhardt, 2008)، على سويسرا التي تميزت بمكانة مالية تنافسية نظراً لتوفر عوامل سياسية ولغوية ومحلية وقانونية مواتية.

تقوم اللغة في سويسرا بدور حاسم في إدارة الشركات والمؤسسات والكانتونات، وهي ضرورية وورقة رابحة لاندماج الفرد وللحصول على عمل، وللقادة في تعزيز

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

سلطتهم السياسية وتحقيق أهدافهم في إدارة المجتمع (Petitjean, 2009: 82)، وتعتبر التعددية اللغوية مكلفة من حيث الوقت والجهد والمال، لكنها مفيدة ثقافياً وفكرياً وتجارياً واقتصادياً؛ فالقرارات السياسية حول تخصيص أموال عامة لتعليم لغة أجنبية تتأثر باعتبارات اقتصادية، وقد أشار كولماس (كولماس،٢٠٠٠: ٦٩) إلى مسح أجري في سويسرا في عام ١٩٨٤ إلى أن الإنجليزية أصبحت اللغة الأجنبية الأولى الأكثر رواجاً، وأهم الأسباب لتعلم اللغة الإنجليزية التي قدمها الطلاب تدل على الغلبة الواضحة للدوافع الاقتصادية.

وأظهرت دراسة[1] أن تُراث سويسرا المُتميِّز بِلُغاته المُتعَدِّدة، يمنحها مِيزة تنافسية بقيمة ٤٦ مليار فرنك سويسري، أي ما يُعادل (٣٨,١٥ مليار دولار أمريكي)، وهي مُساوية لِـما يُعادل ٩٪ من الناتج الإجمالي المحلي.

١١-تقييم التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي

بعد استقراء أهم المراحل التي مر بها التخطيط اللغوي والثقافي، واستعراض أثره على الواقع الفعلي، وذكر أهم السياقات والعوامل المؤثرة والجهات الفاعلة في الحالة السويسرية، يمكن القول إن التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي تجربة استثنائية، وفريدة، ومرنة، وبراغماتية[2]، وناجحة. فمقارنتها بتجارب الدول الأخرى تؤدي إلى تقديم صورة متجانسة وإيجابية لهذا البلد الذي قام على مخزون مشترك من المؤهلات، والذي ارتبط فخره بفكرة «الاستثناء» الذي يصف سويسرا ويفسر طرافتها. وبعبارة أكثر دقة، تتكون سويسرا من شراكة تاريخية تضم جماعات مختلفة من حيث الأصل واللغة، وتتمتع بتاريخ مشترك يقوم على إرادة الاستقلال والدفاع عن سويسرا في مواجهة أطماع الدول الكبرى المجاورة، وهي إرادة تفسر عدم انضمامها للاتحاد الأوروبي.

إن ما يميز التجربة السويسرية أيضاً هو ديمقراطيتها، وتعدديتها اللغوية، وعقلانيتها وسلميتها. فالديمقراطية مؤسسة اجتماعية تشكل عاملاً من عوامل الهوية

---

١ – دراسة علمية تكشف عن القيمة الاقتصادية للتعدد اللغوي في سويسرا (٢٠٠٨). تم تصفحه بتأريخ ١/ ٨/ ٢٠١٦، من: http://www.swissinfo.ch/ara

2-D'une Suisse quadrilingue à une Suisse plurilingue (2010). Consulté le 25/8/2016, de Berne: FNS., p.1. www.nfp56.ch/fils/62/MM_synthèse_NFP56-f.pdf.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

واللحمة الوطنيتين، وأداة سياسية بامتياز يمكن أن تفسر احترام الآخر وقبوله، تساعد الديمقراطية مختلف الجماعات على التعايش في مكان معين، وتضمن لحمة اجتماعية إيجابية، وبما أن سويسرا تضم تنوعاً جغرافياً وبشرياً، فإن الانتماء لهذا المجتمع الخاص هو الذي ينقل من جيل لآخر هذا الحب لسويسرا، وهذه القدرة على قبول الآخر المختلف.

وإن مبدأ «الوحدة في التنوع» أو «الوحدة المتنوعة» يشكل إحدى السمات المميزة للهوية السويسرية التي تتكون من كانتونات يتمتع كل منها باستقلاليته، وهو وضع شبيه بالحالة الأوروبية، إذ تضم سويسرا تنوعاً من الجماعات اللغوية والثقافية والسياسية والدينية التي تجتمع في تنظيم سياسي واحد. ويشترك السويسريون في هوية أصيلة (التسامح وحب التنوع) ويتوارثونها عبر الأجيال(Windisch, 2002)، ويهتمون بالتنوع بأشكاله المختلفة لاقتناعهم أنه يعزز الوحدة ويثريها، ولا يهددها (Slater, 2010). ويدير السويسريون تنوع اللغات والثقافات بشكل مدهش للغاية، ويعتبرون التعددية اللغوية واحترام الأقليات من أسس سويسرا وثقافتها، وتتجذر التجربة السويسرية في إدارة التنوع اللغوي في تاريخ قديم جدًا شكل أرضية لخلق أسطورة وطنية خاصة وترتكز، فضلاً عن ذلك، على مجموعة من الظروف المواتية، مثل الاختلافات اللغوية والثقافية والسياسية والدينية، ويترجم كل ذلك على المستويين الإداري والمؤسسي حيث تحدد مكانة اللغات الوطنية الأربع في الاتحاد بتوازن معقد يمثل فيه مبدأ القطرية ومبدأ سيادة الكانتون حجر الزاوية...

لقد تغير الواقع اللغوي في سويسرا من ثقافة اللغة الواحدة إلى ثقافة أربع لغات، ومنها إلى ثقافة التعددية اللغوية التي تسير جيداً وتتم ممارستها بمرونة وبراغماتية وتوافقية، يظهر السويسريون أنهم مرنون وبراغماتيون وتوافقيون في تخطيطهم اللغوي والثقافي، ويشتركون جميعاً في اتخاذ القرارات، ويتعاونون بنجاح في حياتهم اليومية، ويتقن السويسريون غالباً لغتين أجنبيتين، ولا تعتبر اللغة الإنجليزية لغة تواصل مشترك.

إن من أهداف التشريع اللغوي الرئيسة في سويسرا دعم الأقليات اللغوية وحمايتها، وليس صهرها في بوتقة لغة واحدة، وإن من أولويات الدولة التمكن من التواصل مع جميع السكان في أراضيها.

إن هذا الموقف الاستثنائي من التعددية اللغوية والتعامل مع الأقلّيات والتنوع

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الثقافي، لا ينتمي إلى النظرة الذاتية لسويسرا فحَسب، ولكنه جزء من ثقافتها، ومورد إضافي، فعامل اختلاف اللغة، في الجيش أو الرياضة أو الإدارة على سبيل المثال، يخدم في تحديد هوية المتدربين القادمين من مناطق لغوية مُختلفة، إذ يستخدم المدربون لغات مُختلفة لدمجهم، ففي مقابلة مع swissinfo.ch (سلاتر، ٢٠١٠)، قال ساندرو كاتاسان أستاذ عِلم المجتمع في جامعة جنيف: "في سويسرا، لا يُعتبَر التعدّد اللغوي مشكلة، بل يُنظَر إليه كموردٍ إضافي"، كان كاتاسان مسؤولاً عن فريق عملٍ قام بدراسة مجموعات، ينتمي أعضاؤها إلى أنحاء مُختلفة من سويسرا، كما يتكلّمون لغات مُتعدّدة، وشمِلَ ذلك أعضاء المنتخب الوطني السويسري لكرة القدم دون سِنّ ١٧ عاماً، بالإضافة إلى أعضاءٍ من الجيش والإدارة الفدرالية (الحكومة) السويسرية، وتفيد إحدى النتائج التي توصَّل إليها الفريق، بأنَّ عامل اختلاف اللغة خدَمَ هُنا في تَحديد هوية المجموعة، وكما يقول كاتاسان: "لو أخذنا الجيش السويسري على سبيل المثال، سنرى بِأنَّ المُدَرِّبين استخدموا لغات مُختلفة لإدماج الجنود القادمين من مناطق لغوية مُختلفة"، وكان المُشرف على التدريب يُلحِق شرحاً باللغة الفرنسية بعد قِيامه بداية بِشَرح موضوعٍ ما باللغة الألمانية لوضع الناطقين بالفرنسية في الصورة، وعند إخلائه سبيل الجنود في النهاية، كان المُدرب يلجأ إلى استخدام تعابير إيطالية لِبَثِّ روح الحماسة مثل "Forza ragazzi" (الهِمّة يا شباب)، لِتَعريف المجموعة بأكمَلِها على اللغة الإيطالية، التي تُعتبَر اللغة المُحفزة"، ويُضيف كاتاسان: "هنا، تُشَكِّل التَعَدُّدية اللغوية "هوية" من خلال الاختلاف، وليس من خلال التصرّف، كما لو تَشابه الجميع"، وتمثل هذه الهوية سمة ثقافية دالة للسويسريين، لا بل تقارباً رمزياً لاسيما أنهم يعرفون التنوع اللغوي والثقافي ويعيشون في اتحاد وتكافل وثيقين: إن التعددية اللغوية هي التي تكرس وحدة الدولة، وتوحد الشعب السويسري حول فكرة أنه يمثل واقعاً "روحياً" (Veillette 2014: 389).

وتتصف تجربة التخطيط اللغوي والثقافي في سويسرا بالعقلانية والسلمية، وتشكل استثناء لقاعدة حرب اللغات، فسويسرا التي تعيش التعددية اللغوية والثقافية يومياً والديمقراطية السياسية والثقافية الحقة، لم تعرف أهوال الحرب ونتائجها التي عرفتها بعض الدول، يدل ذلك على أن اللحمة الاجتماعية والوحدة السياسية والدينية لا علاقة لهما مباشرة باللغة الواحدة والثقافة الواحدة، بل لها علاقة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بالسياسات الحكومية المتبعة وبتصورها الخاص لمفهوم "الديمقراطية".

ولو أنّ السلطات السويسرية قررت أنّ اللغة الوحيدة في الدستور هي اللغة الفرنسية أو غيرها، فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى عواقب سياسية واجتماعية وخيمة تهدد الأمن فيها، وسيحتج المواطنون الذين حرمتهم الدولة من حقوقهم اللغوية المشروعة احتجاجاً عارماً على الرغم من أنّ الدين واحد، وهذا دليل آخر على أنّ اللغة الواحدة ليست ضامنة للوحدة السياسية (أرحموش، ٢٠١٦).

١١-توصيات للتخطيط اللغوي والثقافي في العالم العربي

تمثل التجربة السويسرية حالة ثرية جديرة باهتمام أصحاب القرار والباحثين، وبدراستها لاستخلاص نتائجها، والاستفادة منها في تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية، وفي دعم الثقافة على الرغم من اختلاف البيئة اللغوية والاجتماعية للحالة السويسرية وللحالة العربية.

أظهر البحث الدور الكبير الذي تقوم به الجهات اللغوية والثقافية الوطنية والمحلية الفاعلة والمعنية باللغات الوطنية والثقافة، وأظهر أيضاً أن التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي شهدت تحولاً من الأحادية اللغوية إلى الرباعية اللغوية، ومن هذه الأخيرة إلى التعددية اللغوية والتنوع الثقافي اللذين أصبحا ليس فقط مصدراً للتفاهم المُشترك بين السويسريين، وإنما أيضاً رابطاً مهماً لِتماسكهم ولحمتهم.

ويمكن طرح بعض المقترحات والتوصيات من خلال استقراء التجربة السويسرية، وملاحظة الواقع العربي، والاطلاع على الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠١٧-٢٠٢٢ التي تقوم على برنامج «تعزيز ثقافة التعايش المشترك والحوار البناء ومكافحة التطرف والعنف والإرهاب»، الذي يهدف إلى مجابهة التحديات المطروحة على البلدان العربية في ميادين الفكر والثقافة، والتي ترتكز أيضاً على برنامج «السياسات الثقافية في الدول العربية ومواكبة التغيرات العالمية»، وذلك من خلال تفعيل التنسيق بين المسؤولين عن الثقافة في البلدان العربية وعقد مؤتمرات وزارية وندوات علمية، فضلاً عن ارتكازها على «خدمة اللغة العربية وتطويرها وتعليمها ونشرها في ظل المتغيرات والتحديات»، من خلال

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إعداد نماذج متطورة في طرق تعليم اللغة العربية، واعتمادها كأداة إلكترونية لتحقيق التواصل، ولتبادل الخبرات وتعزيز المطالعة باللغة العربية، إلى جانب إعداد نماذج تعليمية تطبيقية لتعليم هذه اللغة للجاليات بالخارج:

- سن قوانين لغوية وثقافية شاملة تنظم الواقع اللغوي والثقافي، وتلزم باستخدام اللغة العربية في جميع المجالات، وتمنع استخدام اللغات الأخرى.
- تعليم لغتين أجنبيتين على الأقل، ولغات الوافدين من غير العرب لما تمثله هذه اللغات في التواصل مع لغات وثقافات مختلفة، ولفائدتها أيضاً في البنوك، والسياحة، وفي الشركات متعددة الجنسيات أو الترجمة.
- تعليم اللغة العربية للوافدين من الأعراق المختلفة.
- توفير الترجمة في الخدمات العامة، والنشرات والمواقع متعددة اللغات.
- تطوير سبل التخطيط للغة العربية وثقافتها في الخارج بحيث يشمل هذا التخطيط المهتمين بتكلم اللغة العربية وبتعليمها في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.
- الاستثمار وعقد الشراكات في مجال اللغة العربية والثقافة والترجمة، وتحسيس المعنيين والمختصين والمستثمرين العرب والأجانب بالفوائد العديدة المتوقعة من هذه المجالات.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الثقافية العربية والأجنبية.
- زيادة الاهتمام بالصناعات اللغوية والثقافية.
- حماية التراث اللغوي والثقافي العربي ورقمنته، وإبراز دوره في الهوية العربية وفي إثراء شخصية الإنسان العربي.
- الاهتمام بالتخطيط اللغوي والثقافي الرقميين.
- بذل المزيد من الجهود في مجال الثقافة والترفيه.
- تنويع العروض الثقافية وإتاحتها في مختلف المدن والبلدان، والاهتمام بالفئات العمرية المختلفة، لاسيما الشباب والأطفال.
- توفير الدعم المادي الكافي للثقافة.
- نشر تقارير وإحصائيات سنوية عن النشاط الثقافي والدعم المادي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الخاتمة:

في الختام ناقش البحث كيف عالجت السياسة اللغوية والثقافية في سويسرا التعددية اللغوية والتنوع اللغوي، غير أنه لم يكن بالإمكان الوقوف على جميع جوانب التخطيط اللغوي والثقافي في الحالة السويسرية نظراً لتعقده، ولتداخل العديد من العوامل اللغوية وغير اللغوية، ولسياقاته المختلفة، وقد رأينا أن سويسرا استثمرت العامل اللغوي استثماراً جيداً، وانتقلت من الأحادية اللغوية إلى الرباعية اللغوية، ومن هذه الأخيرة إلى التعددية اللغوية، فقد اعترفت سويسرا، على الرغم من الكلفة المرتفعة، بتحدي التعددية اللغوية والتنوع الثقافي ونجحت فيه، وحافظت على وحدتها وموروثها اللغوي والثقافي، واكتسبت مكانة بارزة في قائمة الدول المتقدمة.

وقد ساهمت اللغات والثقافات مساهمة فعّالة في بناء الهوية السويسرية، وفي وحدتها وتعزيزها للحمة الاجتماعية وللتنوع الثقافي، وقدمت نموذجاً مهماً للتعايش بين لغات-ثقافات مختلفة، وبرهنت على أن السياسة اللغوية والثقافية جزء مكمل للسياسات الأخرى، ويشكّل سلوكها اللغوي-الثقافي نموذجاً مهماً يجعلها في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً وثقافياً، ويظهر حاجة ماسة لبحوث عدة حول التجارب المختلفة في التخطيط اللغوي والثقافي في الدول المتقدمة على وجه الخصوص، وحول قضايا التخطيط اللغوي والثقافي على وجه العموم.

شكر وتقدير:

يتوجه الباحث بالشكر والتقدير إلى مركز البحوث بكلية اللغات/ عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود على دعم هذا البحث.

المراجع

١-المراجع العربية

- دربال، بلال (٢٠١٤): السياسة اللغوية-المفهوم والآلية-جامعة باتنة: مجلة المختبر، العدد العاشر.
- ديورنغ، سايمون. (٢٠٠٥/ ٢٠١٥): الدراسات الثقافية: مقدمة نقدية (ترجمة د. ممدوح يوسف عمران). الكويت: عالم المعرفة، العدد ٤٢٥، (العمل الأصلي نشر في عام ٢٠٠٥).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- السعيدي، محمد بن إبراهيم (٢٠١٧): المثقف والمجتمع؛ تحديات ومقاربات في الشأن السعودي. الرياض: مركز الفكر المعاصر.
- عبد الله، محمود (٢٠١٦): الإحصاء أساس التخطيط الثقافي الاستراتيجي. جريدة الاتحاد ١٠ ديسمبر٢٠١٦، أبو ظبي: شركة أبوظبي للإعلام.
- القاسمي، علي (٢٠١٥): السياسة اللغوية وتنمية اللغة العربية. مجلة التعريب، العدد ٤٨، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.
- كايزر، مايكل م. (٢٠٠٧): التخطيط الاستراتيجي في الفنون: دليل علمي. (ترجمة أشرف رياض). القاهرة: دار شرقيات.
- كندو، ولي الدين (٢٠١٥): السياسة اللغوية لدى الأمم الحية. الرياض: مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد الأول.
- كوسينكو، سيرجي إيفانوفيش (٢٠١٠): سياسة الثقافة أو ثقافة السياسة: تجربة فرنسا، ترجمة عماد طحينة. أبوظبي: مشروع كلمة للترجمة بهيئة أبوظبي للثقافة والتراث.
- لوصيف، سفيان (٢٠١٢): السياسة الثقافية: بين نظرية المفهوم والفعل المؤسساتي. الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية.

٢- **المواقع الإلكترونية:**

- أبو صالح، محمد حسين (بلا تأريخ): التخطيط الاستراتيجي الثقافي. تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://www.strategy.sd/strsagafy.. html
- أرحموش، أحمد (٢٠١٦): لماذا الصراع من أجل التعدد اللغوي والثقافي؟ تمّ تصفحه بتأريخ ١/ ٨/ ٢٠١٦، من: http://www.iffuspress.com/articles/ details/462#.V8sW4ph97IU.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٦): الخطة الاستراتيجية للمنظمة ٢٠١٧– ٢٠٢٢. تونس، تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٦/ ٢٠١٧، من: https://www.alecso.org/site/images/2016files/khottaistratitig a-final.pdf

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- السعداوي، أحمد (٢٠١٠): سياسة الثقافة يبرز جهود الحكام في دعم الثقافة الفرنسية وتكريس دورها عالمياً. أبوظبي: صحيفة الاتحاد، تمّ تصفحه بتأريخ ٢٢/٣/٢٠١٦، من:
.http://www.alittihad.ae/details.php?id=52634&y=2010
- الرومانش.. لغة وطنية رابعة تحت الضغط (٢٠٠٧). تمّ تصفحه بتأريخ ١٣/٦/٢٠١٦، من:
http://www.swissinfo.ch/ara/36300780.
- اللغات الأكثر تداولاً في سويسرا (٢٠١٣). تمّ تصفحه بتأريخ ٢٥/٦/٢٠١٦، من:
.http://www.swissinfo.ch/ara
- الميلاد، زكي (٢٠٠٤).» الثقافة والأنثروبولوجيا: قراءة في نظرية الأنثروبولوجيين". الكلمة، العدد٤٤. تمّ تصفحه بتأريخ٢٢/٣/٢٠١٧، من:
http://www.kalema.net/v1/?rpt=547&art.
- أوخسنباين، غابي (٢٠٠٩). اللغة الإنجليزية. هل ستتحوّل إلى اللغة الخامسة في سويسرا؟ (٢٠٠٩)، تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/٦/٢٠١٦، من: http://www.
.swissinfo.ch/ara
- بهاتي، أنيل (٢٠٠٩). التعدد اللغوي والتنوع الثقافي؛ أوروبا والهند كمثالين. معهد غوته، مجلة فكر وفن. تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/٧/٢٠١٦، من:
.http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/spr/ar4980085.htm
- دراسة علمية تكشف عن القيمة الاقتصادية للتعدد اللغوي في سويسرا (٢٠٠٨). تمّ تصفحه بتأريخ ١/٨/٢٠١٦، من:.http://www.swissinfo.ch/ara
- سلاتر، جوليا (٢٠١٣): الرومانش.. لغة وطنية رابعة تحت الضغط، موقع سويس أنفو بالعربية: .http://www.swissinfo.ch/ara
- سلاتر، جوليا (٢٠١٠) التعددية اللغوية في الكونفدرالية "ثقافة حية و"رابط مُهـمّ" للهوية السويسرية (٢٠١٠). تمّ تصفحه بتأريخ ٣١/٧/٢٠١٦، من: http://www.swissinfo.ch/ara .

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- سيمو، يوسف (٢٠١٥): التمويل التشاركي عبر الإنترنت الحيطة القاتلة. تمّ تصفحه بتأريخ ٢١/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://www.aljazeera.net/news/ scienceandtechnology/2015/8/9.
- عبد اللطيف، خالد محمود (٢٠١٦). ضرورة التخطيط الثقافي. الصدى. تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠١٧، من: http://essada.info/node/4341.
- فرانسواز، ريفيير (٢٠٠٩): تقرير اليونسكو العالمي: الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات. باريس: اليونسكو. تمّ تصفحه بتأريخ ١٠/ ٢/ ٢٠١٧، من: http://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/pdf/unescoreport.pdf.
- كامرمان، مارتينا (٢٠١٦): التمويل التشاركي سند لا يمكن الاعتماد عليه باستمرار. تمّ تصفحه بتأريخ٢١/ ٣/ ٢٠١٧، من www.swissinfo.. ch/.../42479392.
- كردي، علي محمد إبراهيم (٢٠١١): أصل مفهوم الاستراتيجية، تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://kenanaonline.com/users/alikordi/ posts/352137.
- المكتب الفدرالي للهجرة(٢٠١١): مرحباً بكم في سويسرا. تمّ تصفحه بتأريخ ١٠/ ٢/ ٢٠١٧، من:
https://www.sem.admin.ch/dam/data/sem/publiservice/ publikationen/willkommen/wil.lkommen-ar.pdf

٣- المراجع الأجنبية

- Audet, C. et Diane Saint-Pierre (2009). Tendances et défis des politiques culturelles. Analyses et témoignages. Québec, PU Laval.
- Blaise, R. (2007). La Suisse, État paradoxal : la Confédération fédérale. [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de http://www.taurillon.org/La-Suisse-Etat-paradoxal-la-Confederation-federale,00951.
- Boyer, H. (2012). Idéologie sociolinguistique et politiques linguistiques «intérieures» de la France. In: Synergies Pays germanophones, N° 5. [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de:
https://gerflint.fr/Base/Paysgermanophones5/boyer.pdf.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- Boyer, H. (2010). Les politiques linguistiques. In: Mots, N°94. [En ligne]. Consulté le 3/7/2017, de: https://mots.revues.org/19891.
- Brohy, C. (2004). L'enseignement plurilingue en Suisse: de la gestion de l'innovation au quotidien. Revue suisse des sciences de l'éducation, Vol. 26, Nº 3.
- Burckhardt, Till J.A. (2008). La langue comme facteur de développement régional. Colloque de l'ASRDLF. Consulté le 1/8/2016, de:

http://www.observatoireplurilinguisme.eu/images/Economique_et_social/Economie_des_langues/burckhardt_till_texte_asrdlf_2008.pdf.
- Calvet, L. J. (2011). Il était une fois 7000 langues. Paris: Fayard.
- Calvet, L. J. (2009). La sociolinguistique. Paris: PUF.
- Calvet, L.-J.(1999, 2005). La guerre des langues. Paris: Hachette.
- Calvet, L.-J.(1996) .Les politiques linguistiques. Paris: PUF.
- Chansou, M. (1997). Les politiques de la langue et la législation en France (1966-1994). In: Mots, Nº 52.

http://www.persee.fr/doc/mots_0243-6450_1997_num_52_1_2463
- CDIP: programme de travail 2015-2019 (2016). [En ligne]. Consulté le 3/5/2016, de http://www.edudoc.ch/static/web/edk/tgpro_f.pdf.
- Conférence suisse des directeurs cantonaux de l'instruction publique CDIP. Consulté le 23/6/2016, de:

http://www.etudesensport.ch/fr/i/conference-suisse-des-directeurs-cantonaux-de-l+instruction-publique-cdip-_content---1--1063--44.html.
- Conférence des délégués cantonaux aux affaires culturelles". [En ligne]. Consulté le 18/8/2016, de http://www.edk.ch/dyn/17549.php.
- Conférence suisse des directeurs cantonaux de l'instruction publique CDIP".[En ligne]. Consulté le 3/5/2017, de:

http://www.ciip.ch/CMS/default.asp?ID=803.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- Coulmas, F.(1993). Economy and language. London: Blackwell Pub.
- Culture et Loisirs» (2017). Office fédéral de la statistique. [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de:

https://www.bfs.admin.ch/bfsstatic/dam/assets/2322319/master.

- Culture. Promotion de la culture et politique culturelle". [En ligne]. Consulté le 13/10/2016, de http://www.edk.ch/dyn/17538.php.
- Dépenses culturelles des ménages privés en Suisse. Tableau synoptique-Dépenses mensuelles et annuelles 2006-2013 (2015)» .[En ligne]. Consulté le 10/3/2017, de

https://www.bfs.admin.ch/bfsstatic/dam/assets/326872/master.

- Dépenses culturelles des ménages privés en Suisse 2006-2011(2013) Neuchâtel: Office fédéral de la statistique».[En ligne]. Consulté le 10/3/2017, de:

https://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home/statistiques/culture-medias-societe-information-sport/culture/financement.assetdetail.347930.html.

- Dépenses culturelles et de loisirs en Suisse. Premiers résultats de l'enquête 2014(2016).Neuchâtel: Office fédéral de la statistique.
- Eichenberger, I. (2015). La culture favorise la cohésion national». [En ligne]. Consulté le 22/3/2017, de:

http://www.swissinfo.ch/fre/politique/politique-culturelle-suisse_-la-culture-favorise-la-coh%C3%A9sion-nationale-/41296514.

- Eloy , J-M. (1997). Aménagement ou politique linguistique? In: Mots, N°52. «.[En ligne]. Consulté le 19/3/2017, de:

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/mots_0243-6450_1997_num_52_1_2462.

- Elmiger, D. & Forster, S. (2005). Histoire politique du plurilinguisme. Situation actuelle de l'enseignement des langues. La Suisse face à ses langues. Neuchâtel : Institut de recherche et de documentation pédagogique (IRDP), [En ligne]. Consulté le

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

10/7/2016, de: https://www.irdp.ch/data/secure/299/document/la-suisse-face-ses-langues-299.pdf.

- Extra, G. & Yağmur, K. (2013). L'EUROPE RICHE DE SES LANGUES. Tendances des politiques et des pratiques du plurilinguisme en Europe. Cambridge University Press pour le British Council..
- Faits et chiffres - Pro Helvetia. [En ligne]. Consulté le 18/6/2017, de:
https://prohelvetia.ch/fr/faits-et-chiffres/.
- Farchy, J. (2008). Promouvoir la diversité culturelle. Les limites des formes actuelles de régulation. Questions de communication [En ligne] 13 | 2008. Consulté le 19/4/2017, de: http://questionsdecommunication.revues.org/1761.
- Fleury, J. (2008). La culture. Paris: Bréal.
- Forster, S. (2007a). En Suisse, les lois sur les langues déclenchent les passions. Bulletin CIIP, Nº 21.
- Forster, S. (2007b). Politique linguistique de la CDIP au fil du temps. Bulletin CIIP, Nº 21.
- Forster, S. (2007c). Deux langues étrangères au primaire: une réalisation à vitesse variable. Bulletin CIIP, Nº 21.
- Forster, S.(2002a). De quelques éclairages sur l'histoire de l'enseignement des langues. Bulletin CIIP, Nº 10.
- Forster, S.(2002b). La nouvelle loi sur les langues. Vers une loi fédérale sur les langues nationales et la compréhension entre les communautés linguistiques. Bulletin CIIP, Nº 10.
- Genève ville de culture (2008). Genève: Département de la culture. [En ligne]. Consulté le 20/6/2016, de:
http://www.ville-geneve.ch/fileadmin/public/Departement_3/Publications/geneve-ville-de-culture-brochure-2008-ville-de-geneve.pdf.
- Gillabert, G., Hauser, C., Kadelbach, Th. et Milani, P. (2011). La culture comme politique publique : le cas de la Suisse". In: Philippe Poirrier(dir.), Pour une histoire des politiques culturelles dans le monde. Paris: La documentation française.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- Girard, A. (1969). Réflexions préalables sur les politiques culturelles. Paris: UNESCO.
- Girard, A. et Gentil, G. (1982). Développent culturel. Paris: Dalloz.
- Grin, F.(2005). L'enseignement des langues étrangères comme politique publique. Paris: La documentation française, Nº 19. Consulté le 10/7/2016, de:
  http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/054000678.pdf.
- Guespin et Marcellesi (1986). Pour la glottopolitique. In: Langages, N° 83. [En ligne]. Consulté le 12/6/2017, de:
  http://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_1986_num_21_83_2493.
- Hassenforder, J. (1973) «Girard Augustin.— Développement culturel». Revue française de pédagogie. Volume 22 Numéro 1. [En ligne]. Consulté le 07/06/2016, de:
  http://www.persee.fr/doc/rfp_0556-7807_1973_num_22_1_2040_t1_0052_0000_2.
- Herreras. J. C. (2013). Politiques linguistiques en Europe. Europe[s]-4, Valenciennes: Presses universitaires de Valenciennes.
- Histoire de l'encouragement fédéral de la culture» (2012). [En ligne]. Consulté le 13/10/2016, de: http://www.bak.admin.ch/themen/04128/04213/?lang=fr.
- Historique de la LEC (Cst 69)/ LPH (2012). [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de: http://www.bak.admin.ch/themen/04128/04132/?lang=fr.
- Jauslin, J.-F (2010). La politique culturelle suisse. In: Mécénat et fondation culturelles France-Suisse. Paris: la documentation française.
- Jauslin, J.-F (2008). De quelle politique culturelle la Suisse a-t-elle besoin? [En ligne]. Consulté le 25/10/2016, de:
  http://www.sef-bale.ch/telechargement/colloque_sept08.pdf.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

■ Keller, R.(2011). Politique culturelle. Dictionnaire historique de la Suisse. [En ligne]. Consulté le 21/4/2017, de:

http://www.hls-dhs-dss.ch/textes/f/F10993.php?topdf=1.

■ La confédération en bref. (2016). [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de https://www.bk.admin.ch/dokumentation/02070/index.html?lang=fr.

■ La diversité culturelle-plus qu'un slogan (2009). [En ligne]. Consulté le 01/4/2017, de http://www.tradi.info/pdf/Rapfinal2009.pdf.

■ La diversité culturelle-plus qu'un slogan (2009). Commission suisse pour l' UNESCO. [En ligne]. Consulté le 20/1/2017, de:

www.tradi.info/pdf/Rapfinal2009.pdf.

■ Langues, religions-Données, indicateurs Langues (2014). [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de:

http://www.bfs.admin.ch/bfs/portal/fr/index/themen/01/05/blank/key/sprachen.html.

■ La politique linguistique Suisse, terre d›accueil (2009). Consulté le 16/7/2016, de: http://www.nfp56.ch/files/62/17.02.2009_fr.pdf.

■ La stratégie culturelle pour le monde islamique (2007). Tunis: ISESCO. [En ligne]. Consulté le 20/6/2017, de:

https://www.isesco.org.ma/fr/wp-content/uploads/sites/2/2015/05/Strategie-culturelle.pdf.

■ La Suisse en bref (2012). Consulté le 20/6/2016, de http://www.s-ge.com/sites/default/files/FR_Investorenhandbuch_120808_1.pdf.

■ Leclerc, J. (2016). La Suisse fédérale. [En ligne]. Consulté le 15/6/2017, de:

http://www.axl.cefan.ulaval.ca/europe/suissefed.htm.

■ Le Serment du Grütli, (2016). [En ligne]. Consutlé le 14/6/2017, de https://www.herodote.net/1er_aout_1291-evenement-12910801.php.

■ Lignes directrices de la Conférence suisse des directeurs cantonaux de l›instruction publique (CDIP) du 12 juin 2008» (2008). [En ligne]. Consulté le 3/5/2017, de:

http://www.edudoc.ch/static/web/edk/ll_edk_f.pdf.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Loubier, L. (2011). L›aménagement linguistique. Fondements de l'aménagement linguistique. [En ligne]. Consulté le 12/6/2017, de:

http://collections.banq.qc.ca/ark:/52327/bs48262.

Lüdi, G. (2009). Les nouveaux défis du plurilinguisme en Suisse. [En ligne]. Consulté le 19/6/2016, de:

http://docplayer.fr/6054888-Les-nouveaux-defis-du-plurilinguisme-en-suisse.html.

Lüthy, H. (1966-1967). Incidences politiques de la pluralité linguistique en Suisse. [En ligne]. Consulté le 5/7/2016, de http://dx.doi.org/10.5169-16880.

Message sur le financement des activités de la fondation Pro Helvetia dans les années 2000-2003» (1999). [En ligne]. Consulté le 20/1/2017, de:

https://www.admin.ch/cp/f/373975b6.0@fwsrvg.bfi.admin.ch.html.

Gimello-Mesplomb, F. (2012). Olivier Moeshler, Le cinéma suisse, une politique culturelle en action: l'État, les professionnels, les publics». In: 1895. Mille huit cent quatre-vingt-quinz, N° 67. [En ligne]. Consulté le 2/10/2016, de:

https://1895.revues.org/4547.

Feuille de route 2015-2020 du Département de la culture et du sport (DCS) (2016). Genève: Administration municipale [En ligne]. Consulté le 3/5/2017, de:

http://www.ville-geneve.ch/administration-municipale/departement-culture-sport/politique-culturelle-sportive/feuille-route.

Geinoz, F. (2010) Présentation des enjeux des fondations dédiés à la culture en Suisse, tendances marquantes et développements récents». In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

■ Graber, H. (2010). Le Pourcent-culturel Migros: un engagement unique. In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.

■ Glauser, M.-P. (2010). Le rôle des fondements privés en Suisse. L'action de la Fondation Leenaards». In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.

■ Knüsel, P. (2010). Pro Helvetia: un peu d'égoïsme culturel. In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: Ministère de la culture et de la communication.

■ Maradan, O.(2008). Le concordat HarmoS. Bulletin CIIP, № 2.

■ Marcellesi, J-B. & Guespin, L. (1986). Pour la glottopolitique. In: Langages, N° 83, pp. 5-34. [En ligne]. Consulté le 15/6/ 2016, de:

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/lgge_0458-726X_1986_num_21_83_2493.

■ Petitjean, C.(2009). Représentations linguistiques et plurilinguisme. Thèse de Doctorat présenté devant l›Université de Neuchâtel, sous la direction de Simona-PKAREK-DOHLER.

■ Planification culturelle. [En ligne]. Consulté le 16/3/2017, de:

http://www.mtc.gov.on.ca/fr/culture/cul_planning.shtml.

■ Politique Culturelle: lignes directrices et objectifs. Lausanne: Site officiel de la ville de Lausanne [En ligne]. Consulté le 12/4/2016, de:

http://www.lausanne.ch/thematiques/culture-et-patrimoine/service-de-la-culture/politique-culturelle.html.

■ Politique culturelle suisse 2016-2020 (2016). Berne: OFC. [En ligne]. Consulté le

http://www.bak.admin.ch/themen/04135/index.html?lang=fr.

■ Politiques des langues du Fonds national Suisse (2010). [En ligne]. Consulté le 22/7/2016, de:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

http://www.snf.ch/sitecollectiondocuments/dossiers/dos_sprachenpolitik_snf_f.pdf.

- Population (2017). Office fédéral de la statistique. [En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:

https://www.bfs.admin.ch/bfsstatic/dam/assets/2241465/master.

- Programme d'activité 2015-2019 (2015). Neuchâtel: CIIP. [En ligne]. Consulté le 1/8/2016, de http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=7686.

- Programme de travail 2015-2019 (2015). Berne: CDIP. [En ligne]. Consulté le 1/8/2016, de: http://www.edudoc.ch/static/web/edk/tgpro_f.pdf.

- Programme de travail 2015-2019. Version actualisée" (2016). [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de: edudoc.ch/record/122747/files/pb_TP_2016_f.pdf.

- Rapport annuel 2016 (2017). Berne: OFC.[En ligne]. Consulté le 18/6/2017, de: http://www.bak.admin.ch/org/01308/06120/index.html?lang=fr.

- Rapport annuel 2015 (2016). Berne: CDIP. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://edudoc.ch/record/122627/files/JB_2015_f.pdf.

- Rapport annuel 2015 (2016). Berne: OFC. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://www.bak.admin.ch/org/01308/05921/index.html?lang=fr.

- Rapport annuel CIIP 2015 (2016). [En ligne].Consulté de le 15/3/2017, de:

http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=8288.

- Rapport annuel 2014 (2015). Berne: CDIP. [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de: http://edudoc.ch/record/117641/files/JB_2014_f.pdf.

- Rapport annuel 2014 (2015). OFC. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://www.bak.admin.ch/org/01308/05620/index.html?lang=fr.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

■ Rapport annuel 2013 (2014). OFC. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://www.bak.admin.ch/org/01308/05212/index.html?lang=fr.

■ Rapport annuel CIIP 2014 (2015). [En ligne].Consulté de le 15/3/2017, de

http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=7183.

■ Rapport annuel CIIP 2013 (2014). [En ligne].Consulté de le 15/3/2017, de:

http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=5830.

■ Rapport d'activité juin 215-juin 2016 (2016). Genève: Département de la culture et du sport. [En ligne]. Consulté le 20/6/2016, de:

http://www.ville-geneve.ch/fileadmin/public/Departement_3/Administration/rapport-activite-dep-culture-sport-ville-de-geneve.pdf.

■ Rapport d'activité 2011-2015 (2016). Département de la culture et du sport, Ville de Genève. [En ligne]. Consulté le 20/6/2016, de:

http://www.ps-geneve.ch/wp/wp-content/uploads/2016/08/bilan_sami_kanaan.pdf.

■ Rapport périodique de la Suisse 2012-2016 (2016). [En ligne]. Consutlé le 20/3/2017, de www.bak.admin.ch/themen/04118/04119/.../index.html?lang...

■ Rapport périodique de la Suisse 2008-2012 (2012). [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de:

http://www.unesco.ch/fileadmin/user_upload/3_Wie/kultur/kulturelle-vielfalt/Rapport_UNESCO_Diversite%20culturelle_2012.pdf.

■ Rapport périodique quadriennal (2016). [En ligne]. Consulté le 20/1/2017, de:

www.bak.admin.ch/themen/04118/04119/.../index.html?lang...

■ Rapport –préavis N° 2008/26 (2008). Politique culturelle de la ville de Lausanne. [En ligne]. Consulté le 15/6/2016, de:

http://webapps.lausanne.ch/ressources/decimuni/file/1719.pdf.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- Rapport-préavis N° 2015/1(2015). Politique culturelle de la ville de Lausanne (2015). [En ligne]. Consulté le 15/6/2016, de:
webapps.lausanne.ch/apps/actualites/Next/serve.php?id=4897.
- Qu'est-ce que Fide? Consulté le 28/8/2016, de: http://www.fide-info.ch/fr/fide.
- Qu'est-ce qu'un Interrg. Office fédéral des migrations. [En ligne]. Consulté le 19/4/2017, de http://regiosuisse.ch/fr/interreg/ http:www.bfm.admin.ch.
- Slater, J. (2010). La Suisse, un melting-pot linguistique plutôt réussi. [En ligne].
Consulté le 29/6/2016, de:
http://www.swissinfo.ch/fre/la-suisse--un-melting-pot-linguistique-plut%C3%B4t-r%C3%A9ussi/28876604.
- Soutien Pro Helvetia pour la culture? N° 13.[En ligne]. Consulté le 20/10/2016, de
http://www.fddm.ch/media/document/0/pdf137_soutien_prohelvetia_culture_c.pdf.
- Statistique de poche de la culture en Suisse (2016). Office fédéral de la culture. [En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:
www.bak.admin.ch/themen/04110/index.html?lang=fr.
- Statistique de poche de la culture en Suisse (2015). Office fédéral de la culture.
[En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:
http://www.bak.admin.ch/themen/04110/index.html?lang=fr.
- Statistique de poche de la culture en Suisse (2014). Office fédéral de la culture.
[En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:
http://www.bak.admin.ch/themen/04110/index.html?lang=fr.
- Télévision (2017). Office fédéral de la statistique. [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

https://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home/statistiques/culture-medias-societe-information-sport/medias/offre-utilisation/television.html.

- Michael Thompson, M., Richard J. Ellis, R. J. , Wildavsky, A.M. (1990). Theory of culture. Westview Press; 1st edition.
- Trousse de planification culturelle (2010). British Columbia et Leacies Now 2010. [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de:

www.creativecity.ca/database/files/library/Trousse_de_planification_culturelle.pdf.

- Veillette, J.(2014). Imaginaires identitaires et dynamiques relationnelles entre les divers acteurs de deux communes urbaines du Canton de Fribourg au prisme du «bilinguisme» et de la «migration». Thèse de doctorat présentée devant l›Université de Fribourg , sous la direction de Marc-Henry Soulet. Consultée le 25/8/2016, de:

https://doc.rero.ch/record/235839/files/VeilletteJ.pdf.

- Vue d›ensemble. Confédération suisse (2016). [En ligne]. Consulté le 10/6/2016, de: https://www.eda.admin.ch/aboutswitzerland/fr/home/geschichte/uebersicht.html.
- Weckerle, W. & Theler, H. (2010). La politique culturelle en Suisse: modèles et défis. In: Tendances et défis des politiques culturelles. Cas nationaux en perspective (2010). Qubec: Presses de l›Université de Laval.
- Weider, E.(2013). Politiques linguistiques et plurilinguisme en Suisse. In: Politiques linguistiques en Europe, Europe[s] -4, Sous la direction de J.-C. HERRERAS. Valenciennes: P.U. de Valenciennes.
- Windisch, U. (2002). Multiculturalisme et plurilinguisme: le cas suisse. In: Denis Lacorne et Tony Judt. La politique de Babel Du monolinguisme d›État au plurilinguisme des peuples. Paris: KARTHALA.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- Wolton, D. (2010). Mondialisation, diversité culturelle, démocratie. In: Synergies Brésil. N° spécial 1 – 2010 pp. 13-20. Consulté le 15/6/2016, de: http://gerflint.fr/Base/BresilSPECIAL1/bresilSP1.html.
- Wolton, D. (2008). De la diversité à la cohabitation culturelle. In: Hermès, N° 51. Consulté le 15/6/2016, dehttp://hdl.handle.net/2042/24197.
- Zingg, Ch. (2010). Les partenariats entre public et privé en Suisse: le mécénat de la fondation de la banque Julius Baer et le partenariat avec l'Office fédérale de la culture pour la promotion de l'art contemporain". In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التخطيط اللغويّ نحو العربية بين المقننين، والمنفذين

د.عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان [1]

ملخص البحث:

يعد التخطيط اللغويّ تفعيلاً للسياسة اللغويّة التي ترسمها الجهات المعنية به، وتتبناها الدولة ومن ثَمَّ المجتمع، ويوكل إلى الجهات المختلفة في الدول تنفيذ هذه السياسات، ورسم الخطط التنفيذية لتحقيقها.

وتكمن أهمية الجهات التنفيذية في أنَّها الواقع العمليّ للتخطيط اللغويّ، وعلى قدر فهمها لهذا التخطيط، ومعرفتها بكيفية تنفيذه، وقدرتها على ذلك، وامتلاكها الأدوات المعينة، تكون النتائج المرجوة منه.

ولأَنَّ التخطيط اللغويّ يسعى إلى رسم الأهداف، ووضع آليات ووسائل؛ للتأثير في المجتمع لتوجيهه إلى أداء لغويّ معيّن، والنهوض بالمنظومة اللغويّة، المكتوبة والمنطوقة، فلا بدّ أن يتوافرَ له جُملةٌ من العوامل التي تعينه على رسم أهدافه، وتصور وسائله، وتذلل له العقبات، وتمكنه من القدرة على التنفيذ الأمثل. ولأَنَّ تنفيذ التخطيط اللغويّ يسهم فيه جميعُ عناصر المجتمع، وجميعُ وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، الفردية والعامة، التقليديّة والتقنيّة، فلا بدّ من أخذها بعين الاهتمام في عملية التخطيط اللغوي.

ولأجل أَنَّ ثمرة التخطيط اللغويّ تكون بتكامل المعرفة بين المخطّطين والمنفذين، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار سمات المنفذين، وقدراتهم، وحاجاتهم من التعليم والتدريب. وهذا الأمر يغيب غالباً في أثناء التخطيط اللغوي، ممّا يؤول إلى ضعف التنفيذ، وعدم تحقيق الغايات منه.

---

١ – أستاذ النحو والصرف المشارك، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويأتي هذا البحث لمعالجة هذه الزاوية من زوايا التخطيط اللغويّ؛ حيث تكمن مشكلة البحث في أثر المنفذين للتخطيط اللغويّ، وحاجاتهم العلميّة والمهاريّة والتنظيمية. كما يشمل حاجة مؤسسات الدولة، والمجتمع المدنيّ المعنيّة بتنفيذ التخطيط اللغويّ كما رسم له.

ثمّ يخلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي تعين في تحقق الأهداف المرجوّة من التخطيط اللغويّ.

والله أسأل أَنْ يسدد الفكر والقلم، ويفتح علينا من عظيم علمه.

المقدمة:

إن التخطيط اللغويّ هو «العمل على تنفيذ السياسة اللغوية ووضع الخطط اللازمة لذلك بناء على المعطيات اللغوية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية، من ثمّ تنفيذ تلك الخطط؛ لتحقيق السياسة، مثل التعليم الإلزامي باللغة القومية واستخدامها أداة للتواصل في شتى جوانب المعرفة والحياة، وتنمية اللغة وتوفير المراجع اللازمة لتواكب احتياجات الناطقين بها»(صالح، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م، ص٦).

ولما كان التخطيط رسماً للسياسة اللغوية(١) التي تتبناها الدولة، فهما مفهومان متلازمان يضمن كل واحد منهما صاحبه، فلا سياسة فاعلة ما لم يكن لها تخطيط لتنفيذها، ولا تخطيط ناجح ما لم يكن ضمن سياسة قائمة تعدّه تحقيقاً لها، وعند الحديث عن التخطيط للغة نقف أمام قضايا ذات أهمية بالغة، هي:

١- لتعريف السياسة اللغوية، والتخطيط اللغويّ ينظر:

- البريدي، أ.د.عبدالله، (٩-٧ مايو ٢٠١٣م). التخطيط اللغويّ تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ورقة بحثية ألقيت في الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، الرياض، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- بلال دربال، (٢٠١٤م). السياسة اللغوية المفهوم والآلية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر.
- طوليفسن، جيمس، (٢٠٠٧م). السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة: خطابي، محمد، ط١، الرباط: مؤسسة الغني للنشر.
- الفاسي الفهري، عبدالقادر، (٢٠١٣م). السياسة اللغوية في البلاد العربية، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- هدى الصيفي، (١٤٣٦-١٤٣٥هـ - ٢٠١٥-٢٠١٤م). علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغويّ دراسة حالات من الوطن العربي، بحث لاستكمال متطلبات، الماجستير في اللغة العربية وآدابه، جامعة قطر، قسم اللغة العربية، ماجستير اللغة العربية وآدابها مسار الدراسات اللغوية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- رسم السياسة.
- المسؤول عن التنفيذ.
- المتابعة وقياس الأثر.
- الجهات الأكثر تأثيراً في إنجاح السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

رسم السياسة

لما كان الحديث عن رسم السياسة اللغوية للغة العربية فلا بدّ من الإشارة إلى أن الذي يرسم السياسة اللغوية للعربية يختلف عن غيرها من اللغات، فإذا كانت اللغات الأخرى ترسم سياستها دولة تعتمد هذه اللغة لغة رسمية، أو جماعة عرقية تعد هذه اللغة هويةً وانتماءً، فإن اللغة العربية يرسم سياستها جميع المسلمين باختلاف دولهم، وقوميّاتهم، ولغتهم الأمّ؛ وذلك لأنها لغة دينهم وكتابهم وعبادتهم، فاللغة العربية يقصد إلى تعلمها جميع المسلمين في شتى أقطار الأرض منذ انبثاق الإسلام، ودخول الناس في دين الله أفواجاً.

وهذه الخاصية مكّنت اللغة العربية من السيادة والانتشار والبقاء طيلة هذه الفترة الممتدة على مدى خمسة عشر قرناً من الزمن. وفي العصر الحديث عصر الدول القطرية المستقلة بسياستها ولغتها، تتنازع اللغة العربية جهات عديدة بينها بعض الاختلافات في الأفكار والتوجهات.

رافق ذلك توجه دولي إلى رسم سياسات لغوية عند الأمم والشعوب المختلفة، ويبدو ذلك في أول دليل أكاديمي للسياسة اللغوية، وهو (كتاب كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية «The Cambridge Handbook Of Language Policy») يقول عنه د.المحمود: «يمثل كتاب كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية «The Cambridge Handbook Of Language Policy») دليلاً أكاديمياً ضخماً في مجال السياسة اللغوية. والكتاب من تحرير (برنارد سبولسكي Bernard Spolsky) وهو من الباحثين المميزين في مجال التخطيط اللغويّ والسياسة اللغوية وصدر له عدة مؤلفات في ذلك. وصدر الكتاب عن دار جامعة (كامبريدج) في عام ٢٠١٢م، ويقع في (٧٥٦) صفحة مقسمة على خمسة فصول شارك في تأليفها (٤٦) باحثاً. وتبرز أهمية هذا الكتاب في كونه أول عمل مرجعي وملف شمولي يشارك فيه عدد كبير

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

من الباحثين المتخصصين لطرح قضايا السياسة اللغوية من خلال تأصيل أكاديمي محكم»(المحمود، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م، ص١٢٨).

والذي يعنينا أن السياسة اللغوية والتخطيط لها مفهومان حديثان، نشآ عند حاجة الأمم والشعوب للمحافظة على لغاتهم؛ إذ من المعلوم أن اللغات تنمو وتزدهر ثمّ تضعف وتموت موتاً نهائياً، أو موتاً معنوياً بأن يصبح الجيل الجديد لا يفهم كلام الأجيال السابقة، مع اختلاف في عدد الأجيال من لغة إلى أخرى. وتتوقع بعض الدراسات أن نصف اللغات المستعملة ستختفي مع نهاية هذا القرن، وهو ما دفع المهتمين باللغات للعمل على وضع سياسات للحفاظ على اللغات، وهو ما حدا بمؤسسات العمل الدولي إلى التفاعل مع هذه الحقائق العلمية المقررة، فمنظمة اليونسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة قد أعلنت عن برنامج سمّته (اللغة الأمّ)، واتخذت له يوماً عالمياً هو ٢١ فبراير من كل عام، وكان ذلك في إطار إعلان سنة ٢٠٠٠م السنة الدولية لثقافة السلام، وقد حدّدت اليونسكو هدفها من كل ذلك، وهو حماية نحو ستة آلاف لغة إنسانية من الاندثار، وبتلك المناسبة شرح المدير العام للمنظمة يومئذ (كويشرو ماتسورا) كيف فشل القرن الـمُـتمُّ للعشرين في الحدّ من تسلط القوة على الثقافة الإنسانية بما أصبح يهدّد خصوصياتها المتنوعة حتَّى اللغوية منها. (المسدّي، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ص ٨).

وعودة على قضية رسم السياسة اللغوية للغة العربية، فإن المتتبع لتاريخ هذه اللغة وجغرافياتها وامتدادها عبر القارات، يجد أن السياسة اللغوية العربية انطلقت من خلال محورين رئيسين، حققا له النمو السريع، والانتشار الواسع، هما:

١- قرار سياسي.

٢- وعي مجتمعيّ وفرديّ.

المحور الأول: قرار سياسي تمثل في الحكم العربي لهذه البلاد، وفرض لغة الحاكم في جميع شؤون الحياة المختلفة، حتى أصبح من يرغب من أبناء الشعوب المختلفة في تولي منصباً في الدولة الإسلامية لا بدّ له من تعلم العربية وإتقانها. فكان حرص الخلفاء والولاة والأمراء على تعلم اللغة العربية سمة لذلك العهد. ورافق ذلك تبني الدولة الإسلامية ترجمة دواوين الدولة وهي ما يقابل الوزارات والإدارات الحكوميّة، لجعل اللغة العربية الوحيدة في التعاملات الرسميّة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فغدت جميع المعاملات والوثائق والعهود والمكاتبات باللغة العربية، وكان الخلفاء والأمراء يبحثون عن أفضل الكُتَّاب لتولي مثل هذه المهام، وقد برزت أسماء سجلت روائع البيان، كعبدالحميد بن يحيى الكاتب (ت-١٣٢هـ)، وأبي محمد عبدالله بن المقفع (ت-١٤٢هـ)، وأبي إسحاق إبراهيم بن العباس الصولي (ت-٢٤٢هـ)، أبي الفضل محمد بن الحسين العميد (ت-٣٦٠هـ)، وأبي القاسم إسماعيل بن عباد، الصاحب ابن عباد (ت-٣٨٥هـ)، والقاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني (ت-٥٦٩هـ)، وغيرهم.

وإذا كان هذا على مستوى الدولة وتنظيمها، فإن جانب العلم والمعرفة والثقافة والحضارة لم يكن يغيب عن هذا اللسان العربيّ، إن لم يكن قد أربى عليه، وقد كانت محاضن العلم، ومعاقل المعرفة، ومرافق الحضارة تلهج باللسان العربيّ، وتسطر بالعربية الناصعة. أمدها بذلك تمكن العلماء وطلاب العلم من العربية التي هي لغتهم، عليها نشؤوا، وبها تعلموا، وفي أكنافها درجوا. ومكّن للعربية ترجمة العلوم المختلفة إليها، والتشجيع على ذلك؛ لجعل لغة العلم هي العربية، ونشر الكتب، وإتاحتها لطلاب العلم والمعرفة، فمن يرغب في تعلم الطبّ، أو الهندسة، أو الجبر، أو الفلك، أو الكيمياء يجد الكتب بالعربية متاحة بين يديه، ومتوفرة في كل مكان، وإن كانت أصولها بلغات مختلفة. فأدى إلى الإقبال على العربية لمن يرغب في هذ العلوم، فضلاً عن العلوم الإسلامية التي نشأت في أحضان العربية، ومن أبرزها علوم الشريعة الإسلامية.

لقد أصبحت العربية لغة العلم والمعرفة والحضارة بشقيها الإنساني والتجريبي، فالترجمة إلى العربية أغنت طلاب العلم والمعرفة عن الحاجة إلى غيرها، والتأليف بالعربية دفع غير العرب لتعلمها حتّى من غير المسلمين، وفي ذلك يقول ابن خلدون: «وأصبحت العلوم كلها بلغة العرب، ودواوينها المسطرة بخطهم، واحتاج القائمون بالعلوم إلى معرفة الدلالات اللفظية والخطية في لسانهم دون ما سواه من الألسن، لدروسها وذهاب العناية بها»(ابن خلدون، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٢/ ٣٦٥).

إن هذا الدور الذي أداه القرار السياسيّ الموحد، هو الركيزة الأولى في نشر العربية؛ حيث تدثر بالقوة والتمكين، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن حزم بقوله: «فإن اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم وأما من تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوهم واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم فمضمون منهم موت الخواطر وربما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم ونسيان أنسابهم وأخبارهم وبيود علومهم، هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة»(ابن حزم، د ت، ١/ ٣٢).

وهنا نسجل أول مظهر للسياسة اللغوية الفاعلة والمؤثرة التي آتت أكلها، وأينعت ثمارها بانتشار العربية في جميع أقطار المعمورة، ولم يضرّ هذه السياسة أنها غير مدونة؛ لأنها تمارس واقعاً عملياً يؤمن بها الجميع قيادة وأفراداً، حكّاماً وعلماء وطلبة علم، ورجال دولة.

هذه السياسة اللغوية التي نفتقدها في عصرنا الحاضر رغم ما يصدر من قوانين وأنظمة، وتقام مؤتمرات ومحافل تدعو إلى تعريب المجتمع. إن هذه السياسة اللغوية انطلقت من اعتقاد في نفوس الجميع أن العربية هي اللغة التي يجب أن تكون لغة الإدارة والسياسة والعلم، إذ لم يخامر نفوسهم شكّ في قدرتها على الإبلاغ والإفهام والتعبير. مع ما كانت تحتل في عقولهم وقلوبهم من قيمة عالية؛ لأنها لغة كتابهم ولسان نبيهم، وفيها أخبارهم وأمجادهم وماضيهم وحاضرهم.

نعم لقد كان هذا القرار السياسي أظهر معالم السياسة اللغوية العربية الذي مكّن لها طيلة هذه القرون الممتدة، وحافظ عليها حتى جاءت العصور المتأخرة التي ضعف فيها هذا الشعور، وتراجعت فيها قيمة العربية في نفوس أهلها وعقولهم، فاحتاجت العربية إلى إحياء من جديد، وإقناع أصحاب القرار بها، وإثبات قدرتها على التعبير عن جميع مناحي الحياة المختلفة. فأصبحت مهمة إرجاع العربية إلى مكانها من مهام الدولة، وأصبح رسم السياسات اللغوية للعربية منوطاً بها.

وهذا الأمر الذي يقع على عاتق الدولة في الحفاظ على اللغة بوضع السياسات اللغوية والتخطيط أمر من البدهيات، وقد كتبت فيه كثير من الدراسات والبحوث والكتب، وسطرت فيه المقالات، وألقيت فيه الندوات والمحاضرات، وتمّ التنظير له والتأطير بما يكفي.

ويبقى أن يشار إلى أمر قلّ من يشير إليه، وهو أن تراعى الجهات المسؤولة قضيّة التنفيذ لهذه السياسات والخطط، وهو ما سيفرد له حديث خاص.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المحور الثاني الذي أدى إلى تمكين العربية وانتشارها، هو وعيٌ مجتمعيٌّ وفرديٌّ، فالمجتمع الإسلامي الأول ممثلاً في أفراده أخذ على عاتقه نشر اللغة العربية والمحافظة عليها، وهذا ما جعل المجتمع كله أدوات في المحافظة عليها، وكلهم يعملون على التخطيط للحفاظ على العربية، وبإلقاء نظرة على تاريخ نشأة العربية، وأسباب نشأتها يتضح أن أفراد المجتمع هم اللبنة الأولى في هذا، فهذا أبو الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع النحو، يتحرك من تلقاء نفسه بالتخطيط اللغويّ بل والتنفيذ، وقصته مع ابنته التي أثارت في نفسه التخطيط مشهورة معلومة، وله قصة أخرى تؤكد قيامه بالتنفيذ، وهي أنه مر بأبي الأسود سعدٌ، وكان رجلاً فارسيّاً، من أهل بوزنجان، كان قدم البصرة مع جماعةٍ من أَهْلِهِ، فدنوا من قدامة بن مظعون الجمحي؛ فادعوا أنهم أسلموا على يديه، وأنهم بذاك من مواليه. فمر سعد هذا بأبي الأسود، وهو يقود فرسه، قال: ما لك يا سعد، لا تركب؟ قال: إنّ فرسي ضالع. فضحك به بعض من حضره، قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه؛ فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه. (السيرافي، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م، ص-ص ١٤-١٥).

هذا الاهتمام انتشر عند العلماء، فكان الواحد منهم يشرع في التخطيط والتنفيذ، وما مبادراتهم في جمع اللغة من أفواه العرب، والتنقل في صحراء الجزيرة العربية جبالها ووهادها لجمع هذه اللغة إلا دليل ظاهر على ذلك، وفي قصة الكسائي في توجهه لجمع اللغة اقتداء بالخليل ما يؤكد ذلك، فقد روي أنه خرج إلى البصرة فلقي الخليل بن أحمد، وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة، وتميماً وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة. فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة. فخرج، وقد أنفذ خمسة عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ. (القفطي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م، ٢/ ٢٥٨).

وعلى منهاجهما سار العلماء، ولا نزال نقرأ في التاريخ والسير والتراجم عن رحلات العلماء من الشرق أو الغرب إلى الحواضر الإسلامية لتلقي العربية ثمّ العود بها إلى بلادهم وممارسة تعليمها. كما أننا ما نزال نطّلع على رحلة كتب العربية إلى أقطار العالم الإسلامي بمبادرات من أفراد المجتمع، وما رحلة كتاب سيبويه إلى المغرب العربي إلّا مثال على ذلك.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وإذا تجاوزنا العلماء وطلاب العلم إلى الوجهاء والأثرياء فنجد مبادراتهم في نشر العربية لا تقل عن ذلك، ويتمثل ذلك في كثير من الأعمال من أبرزها: بناء المدارس، والمكتبات، ونسخ الكتب، والأوقاف على طلبة العلم، وغيرها الكثير.

ومما يسجل في حقل العلم أن المحافظة على العربية ورسم سياستها، والتخطيط لذلك لم يكن قاصراً على علماء العربية، بل كان سمة لجميع العلوم والمعارف سواء المتعلقة بالعلوم الشرعية والإنسانية، أو العلوم الطبيعية والتجريبية، وبإلقاء نظرة على العلوم المختلفة، والحركة العلمية بجميع اهتماماتها نجد أن أوّل مراحل تكوين العلماء تعليمهم العربية، بل نجد بعضهم معلماً لها، وسيرهم حافلة بذلك. ينقل ابن خلدون عن القاضي أبي بكر بن العربي أنه قدم تعليم العربية والشعر على سائر العلوم كما هو مذهب أهل الأندلس. وقال عنه: «وهو لعمري مذهب حسن» (ابن خلدون، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٢/ ٣٥٥). وإذا فتشنا في مؤلفاتهم نجد أثر اللغة العربية فيها، فغني عن الذكر اعتماد علماء التفسير، والفقه، وشراح السنة، وعلماء الكلام والجدل على العربية، وبناء كثير من مسائلهم وقضاياهم عليها. وإذا نظرنا في مؤلفات علماء الطب، والهندسة، والكيمياء، والفلك، والجبر، والحساب، وغيرها نجدها كلّها مدوّنة بلغة عربية سليمة، تنبئ عن سياسة لغوية عربية، وتخطيط لها يتمثل في أمرين رئيسين:

الأول: نقل هذه العلوم من اللغات المختلفة، كالهندية، واليونانية، والفارسية، وغيرها إلى العربية، وهي ما عرف بحركة الترجمة.

الآخر: تعريب المصطلحات والأسماء حتّى ذابت الكلمات غير المعربة في هذه العلوم المختلفة.

يضاف إلى هؤلاء العلماء أهل الحرف والصنائع والمهنيين في حركة التعريب لمهنهم وأدواتهم المختلفة.

لقد كان المجتمع الإسلامي العربي بجميع شرائحه، وتخصصاته، وأعماله يصنع السياسة اللغوية العربية، وينفذها تنفيذا ذاتياً مما مكن لها أن تبقى اللغة السائدة كل هذه القرون، ويكتب بها هذا التراث الضخم الذي لم تسبق إليه.

لقد تكامل هذان المحوران في قيادة السياسة اللغوية للعربية تخطيطاً وتنفيذاً ما أدى إلى ازدهارها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وخلاصة القول إن اللغة العربية في عصورها الزاهرة حظيت بسياسة واضحة، وتخطيط فعَّال اشترك فيهما جميع الأمة قيادة وأفراداً، أثمر عن تمكنها وغلبتها على اللغات الأخرى، وهذا بتكامل بين التوجه الرسمي المدعوم بقرارات منفذة على أرض الواقع، وبمبادرات مجتمعية داعمة وراعية له، وباذلة ما يـُمَكِّنه ويَجْعَلُه قيمة مجتمعيّة، وهُويّة وطنيّة، وميزة حضارية، وريادة علمية وعملية.

ومما سبق نخلص إلى أن العربية حظيت بسياسة لغوية فاعلة نتيجة:

١- تبني القيادة العليا في الدولة المتمثلة في الخلفاء والأمراء والولاة لها.

٢- القيمة الكبيرة التي تحظى بها العربية في نفوس جميع أفراد المجتمع.

٣- وضوحها وسهولتها، وسرعة تدوينها إذ لم يمض القرن الأول إلا وهي حاضرة ومدونة، ومعاقل تعليمها قائمة.

٤- دعم جميع العلوم المختلفة لها بأن جعلت اللغة الوحيدة لهذه العلوم.

٥- أنها لغة القرآن الكريم، ولسان النبي الأمين -ﷺ-، وبها سجلت الشريعة الإسلامية، وأغلب العبادات لا تكون إلّا بها.

٦- حركة الترجمة والتعريب السريعة والمبكرة.

٧- تضافر أبناء المجتمع الإسلامي على استخدامها والتواصل بها.

٨- أن كل جهة تعمل لرسم سياسة لغوية في حدود عملها وسلطتها مما مكنها من تنفيذها ومتابعة ذلك.

إن هذه السياسة اللغوية العربية قام برسمها جهات عديدة، كل فيما يتعلق به، وهذا ما نريده اليوم ألا نقصر التخطيط اللغويّ للعربية على جهة معيّنة، فالدول تخطط فيما يخصها، والمجامع العلمية تخطط فيما يخصها، والجامعات تخطط فيما يخصها، والمراكز المختلفة تخطط فيما يخصها.

إن ميزة العربية أن قواعدها مستقرة، ونظامها اللغويّ والاشتقاقي واضح ومرن، وقدرتها التعبيرية لا تنافسها لغة أخرى، وتجاربها في استيعاب التطور العلمي والمعرفي غاية في الوضوح والمقدرة على التجاوب معه، فالذي تحتاجه هو:

- تعزيز الثقة فيها، ورفع قيمتها الحضارية في نفوس أبناء العالم العربي والإسلامي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- قرار سياسي باعتمادها اللغة الرسميّة.
- العمل على تعريب العلوم الحديثة، والمصطلحات الجديدة.
- تدريسها للناشئة عرباً ومسلمين، بأساليب تناسب هذا العصر.
- بثها في وسائل التواصل المختلفة، وتطبيقاتها المتنوعة.
- تعزيز المبادرات الفردية التي تصدر من المتخصصين في العلوم المختلفة في التعليم باللغة العربية.

وبناء على هذا تحتاج السياسة اللغوية العربية في هذا العصر إلى:

١- أن يقوم الجميع برسم سياسة لغوية عربية كل في مجال اهتمامه.

٢- عدم قصر المهمة على الدول والحكومات فقط.

٣- على مجامع اللغة العربية، ومراكزها المختلفة رسم سياسات تكون في نطاق قدرتهم وسلطتهم، وعدم تجاوز ذلك إلى رسم سياسات لجهات لم تطلب منها، وليست تحت سلطتها، فتنشغل بها دون تحقيق نتائج ملموسة.

٤- الإفادة من دور العلم المختلفة في الإسهام برسم سياسة لغوية عربية لهم، كمراكز تعليم الدين الإسلامي، والجامعات الإسلامية في الدول غير العربية، ودور نشر الكتاب العربي، ومراكز تحقيق التراث الإسلامي ونشره، ومراكز العناية بتاريخ العلوم؛ إذ لا بدّ أن يتحدثوا عن أثر العرب في هذه العلوم في عصورهم الزاهرة، مما يدفعهم إلى إبراز هذه الجهود المدونة بالعربية.

٥- تبني مراكز لغوية عربية في القطاع الاقتصادي والتقني، فهذان القطاعان لديهم رغبة في ذلك ليعينهم للوصول إلى المستخدم العربي.

٦- لا بدّ أن تتضافر جهود علماء اللغة، والعلوم الإسلامية، والاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، والسياسة، لبناء نظام تكاملي لسياسة لغوية عربية تشترك فيه جلّ العلوم الإنسانية، لأنه يتعامل مع اللغة، واللغة إرث الجميع وليست ملكاً لأحد.

٧- وأخيراً، لا بدّ أن نوصي بدراسة أسباب ازدهار العربية قديماً لما حققته من نجاحات كبيرة وسريعة؛ للإفادة منها في التخطيط اللغويّ للعربية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المسؤول عن التنفيذ

إن المسؤول عن تنفيذ السياسة اللغوية في المقام الأول هو الواضع لها، فلا يحسن أن يرسم شخص سياسة ثم يتخلى عنها. ولا شكّ أنه لن يباشر التنفيذ بنفسه، لكن سيكلف جهات تحت مسؤوليته لتتولى التخطيط والتنفيذ.

وبهذا يتضح لنا أن هناك ثلاثة مستويات تعمل في بلورة السياسة اللغوية:

١- القيادات العليا في الدولة التي تتولى مهام وضع السياسات اللغوية. ومن أمثلة ذلك أن يصدر الملك أو رئيس الدولة قراراً بالاعتناء باللغة العربية، واعتمادها في جميع التداولات.

٢- إدارات الدولة المعنية التي تتولى مهام التخطيط الاستراتيجي لهذه السياسات برسم الخطط الاستراتيجيات التي ينبغي السير عليها للوصول إلى الغايات. ومن أمثلة ذلك أن تقوم وزارة التجارة برسم خطة استراتيجية تؤدي إلى اعتماد اللغة العربية تعاملات المؤسسات التجارية، ومطبوعاتها، وغيرها.

٣- الجهات التنفيذية التي تتولى تنفيذ الخطط الاستراتيجية، عن طريق بناء الخطط التنفيذية لجعل القرار السياسي أمراً محققاً. ومن أمثلة ذلك قيام فروع وزارة التجارة بهذا الأمر.

مما سبق يتضح أن عملية التنفيذ الفعلية مناطة بالمخططين والمنفذين للخطط، ولكل منهم أثر في تحقيق الأهداف، بل على كل منهما جانب من التنفيذ موكل به. فالمخططون هم منفذون للسياسات لذا فإن عليهم إتقان هذه المهمة الموكلة بهم. إن الذي تعانيه العربية في رسم خططها هو عدم وضوح الرؤية عند راسمي الخطط؛ إذ إنهم في الغالب من المنظرين الذين يعنون بالأفكار العامة، والرؤى الكبرى، أو يوغلون في تفاصيل كثيرة يلهي بعضها عن بعض، ويصاحبهم في هذا أصحاب القرارات الذين يصدرون القرار اعتماداً على ما يذكره المنظرون دون وعي تامّ به أو بما يتطلبه من مقدمات، ومتابعات، واستمرارية.

كما أنه يغيب عن المخططين طبيعة المنفذين، وقدراتهم، وفهمهم لهذه الخطط وثمرتها، واقتناعهم بجدواها، أو كيفية أدائها.

فنجد مثلاً قراراً سياديّاً بجعل العربية لغة المعاملات التجارية، فيوكل ذلك إلى وزارة التجارة التي لا يوجد فيها متخصص في اللغة، فيبدأ التنفيذ لهذا القرار بالدعاية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والاكتفاء بها، وإذا تقدمت قليلاً أصدرت تعميمات تلزم بالعربية، وإذا تقدمت أكثر أوجدت لجنة أو نحوها لمتابعة هذا القرار، وهذا كله غير مجدٍ في التخطيط اللغوي.

إذ قرار مثل هذا يجب أن يصاحبه دراسة علمية دقيقة لوضع تصور سليم لكيفية تحقيقه بدراسة مدى معرفة التجار بالتعريب والمصطلحات، وصياغة العقود، والأنظمة وغيرها، ثمّ إنشاء مركز لغوي في الوزارة لإعانة التجار في ذلك، ثمّ إيجاد متخصصين لغويين في المؤسسات التجارية، وتدريبهم على القضايا المتعلقة بالتجارة.

ويؤكد هذا دراسة واقع السياسة اللغوية والتخطيط لها في الوطن العربي، فقد توصلت الباحثة هدى الصيفي في دراستها عن التخطيط اللغويّ في عدد من الأقطار العربية إلى النتائج الآتية:

- تنصّ جميع الدساتير العربية على رسمية اللغة العربية، إلا أن الواقع العملي في شتى المجالات الحيوية للدول مخالف لنص الدستور جملة وتفصيلاً.
- تزخر البلاد العربية بجملة من القوانين والأنظمة والمؤسسات التي من شأنها إعلاء مكانة اللغة العربية وتعزيزها، إلا أنها تفقد الجدية والحزم في تطبيق التدابير اللغوية.
- تعاني البلاد العربية من اختلال السياسات اللغوية وغياب التخطيط اللغويّ في المجال التعليمي والإداري والإعلامي.
- العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغويّ علاقة غير سوية، يسير كل منهما في اتجاه مخالف للآخر»(هدى الصيفي، ١٤٣٦-١٤٣٥هـ - ٢٠١٥-٢٠١٤م، ص ١٤٠).

ويمكن أن نخلص إلى أبرز حاجات المخططين، والتنفيذيين:

أولاً: المخططون:

المخططون هم القيادات العليا في الدولة، واللجان الاستشارية، الذين يقومون على بناء الخطط الاستراتيجية في مجالاتهم المختلفة، وتشمل الوزارات، والهيئات العليا، وما ماثلها، وتتمثل حاجاتهم في:

١- معرفة جوانب القصور اللغوي، عند الفئة المستهدفة بالتخطيط.
٢- معرفة القضايا اللغوية التي تحتاجها الفئة المستهدفة.
٣- معرفة القدرات اللغوية عند الفئة المستهدفة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٤- معرفة الإمكانات المتاحة عند الفئة المستهدفة.

٥- معرفة خصائص اللغة العربية، وما تتميز به عن سائر اللغات.

إن هذه القضايا لا بدّ أن تراعى عند رسم الاستراتيجيات، وعدم معرفتها يجعل التخطيط بعيداً عن الواقع المراد تغييره، فالقصور اللغويّ عند التجار يختلف عن القصور اللغويّ عند المهنيين، وحاجة طلاب الجامعات تختلف عن حاجة الموظفين الحكوميين، وقدرات القطاع الخاص تختلف عن قدرات القطاع العام، وإمكانات الصناعيين تختلف عن إمكانات المعلمين. لذا لا بدّ أن تختلف الاستراتيجيات، وما يتبعها من تخطيط لكل فئة من فئات المجتمع، فلا يصح أن يعامل جميع أفراد المجتمع باختلاف أعمالهم بطريقة واحدة.

إن التخطيط اللغويّ لا بدّ أن يراعي أيضاً الزمن، فالتغيير السريع لا يمكن أن يؤتي ثماراً مستدامة. إن التغيير يحتاج أن تكون جرعاته قليلة ومستمرة، كما يصنع الطبيب عند تحديد الدواء.

إن التغيير اللغويّ يعد من تغيير القيم والمفاهيم، والتغيير على هذا المستوى يتطلب وقتاً وصبراً وتكثيفاً مستمراً. ويمكن الإفادة من الدورات التدريبية المستمرة لإعادة صياغة المستوى اللغويّ عند الفئات المستهدفة، وهي تؤتي نتائج قوية مؤثرة في تغيير السلوك والمفاهيم، وخاصة إذا كانت على هيئة جرعات صغيرة وسهلة التطبيق، ويصاحبها قياس أثر التدريب لتطويره وتنميته. وهذا مشاهد عند مشاركة الأفراد في الدورات التدريبية، حيث التفاعل، وتعزيز القناعات، والتطبيق المباشر.

ولأن التغيير اللغويّ يعمل على مستوى الثقافة والقيم فإنه يسير بتؤدة لكنه مؤثر، ويعدّ من ضمن التغيير في ثقافة المؤسسة، وهذه الثقافة يكتسبها أفراد المؤسسة من خلال التعامل بينهم ثم يعملون على تنميتها والإضافة إليها كلما احتاج الأمر ذلك، أو دعت الأحداث إليه، أو تطلبته المستجدات.

ولا بدّ أن يتنبه المخططون إلى خصائص العربية، وما تتميز به عن سائر اللغات، ومن أبرزها أنها لغة القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه، وهذا الحفظ يلزم منه حفظ لغته؛ إذ من المعلوم أن القرآن الكريم لا يمكن أن يقرأ إلا بالعربية، فتعلمها واجب على جميع المنتمين إلى الإسلام، وهذا ما يجعل تعلم اللغة العربية واجباً على

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

جميع المسلمين، ويبقى لكل فئة منهم مقدار من هذا التعلم، وعليه فإن جميع العالم الإسلامي يسهم في تعليم اللغة العربية، ويشارك في رسم السياسة اللغوية العربية، فلا بدّ أن تتضافر الجهود، وتتعاون الدول والحكومات، وتتكاتف المؤسسات المعنية برسم الاستراتيجيات اللغوية للعربية.

ثانياً: التنفيذيون:

إن أي سياسة لغوية وتخطيط لها لن تؤتي أكلها ما لم يتبعها تنفيذ متقن ودقيق، ومسؤولية التنفيذيين عن تحقيق هذه السياسة وتطبيق الخطط تعتمد على مقدار فهمهم لها، ومعرفتهم بالأساليب والوسائل المناسبة لتحقيقها.

ونعني بالتنفيذيين: هم القائمين على إدارة مؤسسات الدولة الوسطى أو ما دونها، كفروع وزارة التجارة، ومكاتب وزارة الإعلام، والبلديات، وغيرها.

فلا يكفي إصدار التعاميم أو إنشاء لجان متابعة ضعيفة، بل لا بدّ أن تكون الخطط التنفيذية متقنة البناء، ومحكمة الصياغة؛ ولأجل أن تنجح هذه الخطط التنفيذية لا بدّ لها من مراعاة الآتي:

١- معرفة حاجة الجهة المستهدفة من المقدار اللغويّ ونوعه، فلكل جهة حاجة خاصة بها، ومقدار مناسب لها، فمثلاً: هناك من يحتاج إلى المفردات اللغوية العربية، وهناك من يحتاج إلى صياغة المكاتبات، وهناك من يحتاج إلى ضبط الكتابة، وهناك من يحتاج إلى التنبيه على الأخطاء الشائعة، فلا بدّ من معرفة حاجة المستهدفين بالتنفيذ.

٢- معرفة قدرة الجهة المستهدفة على تحقيق هذه الخطط، وإعانتها بما تحتاج إليه، وإمدادها بالوسائل المعينة لها.

٣- تذليل العقبات التي تواجه الجهات المستهدفة، ومساعدتها في علاج المشكلات التي تواجهها في التنفيذ.

٤- وضع آليه فاعلة للمتابعة.

٥- ضمان استمرارية عمل هذه الجهات بالخطط المرسومة.

٦- مراجعة الخطط للوقوف على مدى مناسبتها للمكان والزمان والجهة المستهدفة.

٧- وضع حوافز للجهات المنفذة للخطط لحثهم واستمرارية العمل، وخاصة في البدايات، والجهات الناشئة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إن الأخذ بهذه الأمور أثناء رسم الخطط التنفيذية يكفل نجاح الخطط، ويجعل عملية التخطيط متكاملة.

ثمّ لا بدّ من أن يردف هذا التخطيط بمجموعة من الوسائل التي تعينه، وتجعله ماثلاً للجميع، وسهل التنفيذ، ومضمون النتائج، ومن أبرز الوسائل المعينة في تحقيق السياسات اللغوية:

١- نشر النصوص القانونية والنظامية التي تُلْزم بالعربية، وتعد تجربة مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي نموذجاً يحتذى به، حيث أصدر مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، وضمّت المدونة مائة وتسعاً وأربعين مادة احتوت على مراسيم ملكية، وقرارات مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، ووزارات الدولة، وإمارات المناطق، وغيرها، وجعلها متاحة للجميع لمعرفتها ولمراقبة تنفيذها.

٢- إنشاء إدارة لغوية في جميع الوزارات والدوائر الحكومية تعنى بمراجعة كتاباتها وتدقيقها لغوياً، على غرار ديوان الإنشاء في القرون الأولى، وتكون مهمتها إعانة جميع موظفي هذه الجهات في المكاتبات والصياغات اللغوية، والتواصل مع مراكز الترجمة والتعريب للتعرف على المستجدات، كما أن من مهامها ضبط جميع الأنظمة واللوائح والنماذج التابعة لهذه الجهات ضبطاً لغوياً سليماً.

٣- إنشاء مراكز تدريب لغوي للتدريب على صياغة المكاتبات، وضبط الكلمات، وكتابة الأعداد، والألفاظ الغريبة، وغيرها. وتكون متاحة للجميع، ومن الأنسب أن تتبناها الجامعات والمجامع اللغوية والإدارات التعليمية ونحوها، وتقدم أعمالها من غير رسوم، وهذا نجده في بعض الجامعات العالمية التي تعين الطلبة في كتابة أبحاثهم وواجباتهم في صياغتها وضبطها ضبطاً لغوياً.

٤- إنشاء دور لغوية، يمكن أن تكون تابعة للجامعات أو المجامع اللغوية ونحوها، تحتوي على مجموعة مختارة من الكتب اللغوية التعليمية، وكتب الأخطاء اللغوية، والمعجمات اللغوية، ومعجمات المصطلحات والعلوم المختلفة. كما تحتوي على لوحات عرض كبيرة على هيئة المعارض تتضمن العبارات الصواب، والأساليب السليمة، والتوجيهات المفيدة، كما تتضمن التعريف بأبرز الكتب والمواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، وغيرها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٥- إنشاء مواقع لغوية إلكترونية على الشبكة العنكبوتية تقدم الخدمات الآتية:

أ- خدمة التعريب للكلمات، والمصطلحات، والعبارات.

ب- خدمة الترجمة للعبارات، والجملة، والنصوص القصيرة دون النصوص الطويلة.

ج- الإعانة على صياغة العبارات صياغة لغوية سليمة.

د- بيان معاني الكلمات المجازية، والكنايات، والمصطلحات، والحقول الدلالية.

هـ- بيان الأخطاء اللغوية الشائعة وصوابها.

و- بيان كيفية كتابة الأعداد وكناياتها.

ز- بيان كيفية كتابة الكلمات التي يكثر فيها الخطأ إملائيّاً.

ح- أساليب لغوية بليغة للحذو على منوالها.

ط- نماذج لصياغة المكاتبات، والعقود، والأنظمة، والمعاملات الإدارية.

ي- بيان معاني الحروف ومواضع استخدامها.

المتابعة وقياس الأثر

إن ضمان استمرارية نجاح أي سياسة وتخطيط لها هو وجود أمرين على درجة كبيرة من الأهمية، أحدهما: المتابعة، والآخر: قياس الأثر أو رصد الثمرة المرجوة.

أولاً: المتابعة:

تعد المتابعة للخطط التنفيذية أمراً بالغ الأهمية؛ وذلك لضمان استمرارية العمل بها، وخاصة فيما يتعلق بالشأن اللغوي، إذ إن التغيير اللغويّ طبيعة بشرية، وسنة لغوية سائدة، فاللغات بطبيعتها تتغير باستمرار، وللمحافظة على سلامة اللغة لا بدّ من متابعة دقيقة للشأن اللغوي، وإذا كان الأمر يتعلق بسياسة لغوية للمحافظة على لغة معينة كان الأمر أكثر تأكيداً وحاجة إليه، ولذا وجبت المتابعة لمراحل تنفيذ التخطيط اللغوي، ورصد أي معوقات أو خروقات تحدث له؛ ولأجل هذا تعتمد بعض الحكومات على فرض عقوبات على الإخلال بهذه السياسة اللغوية أو التقصير في تنفيذ الخطط المرسومة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وأمر آخر يبرز أهمية المتابعة، وهو أن المستجدات على المستوى اللغوي، كثيرة في هذا العصر وسريعة، وكلها تحتاج إلى سرعة لغوية تواكبها، والمتابعة تضمن التنبه لهذه المستجدات، ووضع الخطط الكفيلة باستيعابها، والمبادرة إلى ضبطها، وخاصة في جانب المصطلحات والأسماء والأساليب والعبارات المجازية.

لذا يجب على المخططين التنفيذيين رسم آليات المتابعة، وسن الأنظمة التي تضمن استمراريتها.

ثانياً: قياس الأثر

لما كان التخطيط اللغويّ من صنع البشر، والبشر قاصرون بطبيعتهم؛ ولأن اللغة بطبيعتها متطورة فإن الحاجة إلى معرفة فاعلية التخطيط اللغوي، ومدى نجاحه، ومناسبته للزمان والمكان والجهات المستفيدة منه، إن الحاجة إلى ذلك بالغة الأهمية، ويمكن معرفتها عن طريق قياس أثر هذا التخطيط، وحصول أهدافه وبلوغ غاياته.

وهذا ما يجب أخذه مأخذ الجدّ عند وضع الخطط التنفيذية إذ يلزم وضع أدوات قياس الأثر، وتسمية الجهات المسؤولة عنه، وتحديد الفترات الزمانية التي يجب قياسه فيها بما يتوافق مع الخطط والجهات التنفيذية.

الجهات الأكثر تأثيراً في نجاح السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

كثير من الدراسات التي تعنى بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغويّ توجه حديثها إلى الحكومات بمطالبتها بسن قوانين ملزمة، أو إلى الجامعات بصياغة أنظمة وبرامج تعليمية تحقق هذه السياسة. وهذا يعد أيسر الأمور في التخطيط اللغوي؛ إذ يمكن سن الكثير من القوانين، وصياغة المناهج الدراسية بأفضل الصياغات، وهذا حاصل في غالب الجامعات ودور العلم. والناظر إلى الدول العربية يجد ما يؤيد هذا مع اختلاف بينها في المقدار، أما فيما يتعلق بالبرامج الدراسية فإن هذه البرامج موجهة للطلبة المتخصصين في أقسام اللغة العربية في الجامعات دون الأقسام الأخرى سواء أقسام الدراسات الإنسانية أو الطبيعية أو التجريبية أو المهنية أو غيرها، وحديثي عن الجامعات لأن النقد موجه إليها أكثر من غيرها.

وهنا لا بدّ أن يتغير هذا التركيز ليتوجه إلى القطاعات الأكثر أثراً في المجتمع، ومن أبرزها:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- الكليات العلمية والتقنية والمهنية.
- الشركات التجارية ومؤسسات القطاع الخاص.
- مؤسسات الدعاية والإعلان والتسويق.
- القنوات الفضائية والتلفزيونية والإذاعية.
- المواقع الإلكترونية، والشبكة العنكبوتية.
- وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.
- وغيرها....

ولعل من المفيد أن يكون التخطيط اللغويّ يشمل كل هذه الجهات، ويضع برنامجاً زمنياً لها. ومن المفيد البدء بأكثر هذه الجهات تأثيراً في المجتمع، مع إمكانية ضبطها.

ولنأخذ لهذا مثالاً واحداً، وهو مؤسسات الدعاية والإعلان والتسويق، فهي من أكثر الجهات تعاملاً مع المجتمع وتأثيراً فيه، وهي تصاحب الأفراد في غالب تحركاتهم، فهي تملأ الشوارع والطرقات، وتغزو البيوت بالمطويات والدعايات، وتخاطب جميع الحواس البشرية، وخاصة المرئية والمسموعة. وتكتب بطريقة مؤثرة ومتقنة في التأثير، فتطبع في النفوس وتثبت في العقول دون مراعاة للجانب اللغويّ فيها، وهي مليئة بكثير من الأخطاء اللغوية، فلو توجه الإصلاح إليها لقطعنا شوطا كبيراً في الإصلاح اللغوي، وحاجتها إلى الإصلاح تكمن في الآتي:

- الترجمة.
- الأخطاء الإملائية.
- الأخطاء الأسلوبية.
- الصياغة.
- المعاني والدلالات.
- الحقول الدلالية.
- الاستخدامات المجازية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ولعل في إلزامها بوجود مدقق لغوي في هذه المؤسسات يضمن كل هذه الأمور[1]، وخاصة أن في تجارب وزارة التجارة في إلزام المحلات والمؤسسات والشركات بتعليماتها وانضباطها في ذلك نموذجاً يحتذى، كما أن الأمانات في المدن الكبرى والبلديات تلزم المحلات والمؤسسات والشركات بتعليمات وأنظمة، كثيرة ونجد التزاماً بها، فالأمر ليس غريباً أو صعباً.

الخاتمة

في الختام هذا ما أمكن أن نذكره في هذه الوريقات الموجزة فيما يتعلق بالسياسة اللغوية والتخطيط لها بين راسميها المقننين لها، وبين المخططين المنفذين لها، ويمكن أن نخلص إلى أبرز النتائج والتوصيات التي يحسن الخلوص إليها في ضوء ما عرض، راجياً من الله أن ينفع بها، وأن تجد الطريق لتنفيذها:

أولاً: النتائج

١- أن الحفاظ على اللغة العربية يقع في المقام الأول على عاتق الدول العربية، ويلزم منه العمل على وضع السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي.

٢- أن إدارات مؤسسات الدولة هي التي ينبغي أن تتولى مهام التخطيط لهذه السياسات برسم الخطط الاستراتيجية والتنفيذية، التي ينبغي السير عليها للوصول إلى الغايات.

٣- تمتاز اللغة العربية بخصائص منها: أنها لغة القرآن الكريم، ولسان النبي الأمين -ﷺ-، وبها سجلت الشريعة الإسلامية، وأغلب العبادات لا تكون إلّا بها من أكبر المؤثرات في صياغة السياسة اللغوية الفاعلة.

٤- أن دور العلم المختلفة تسهم في رسم السياسة اللغوية للغة العربية.

١- من النماذج الجميلة التي يمكن أن يحتذى بها ما قامت به البلديات في المملكة العربية السعودية من إلزام المطابخ التي تعمل الولائم الكبيرة بأن يوجد فيها طبيب بيطري يشرف على الذبح، وكان هذا قبل أن يتغير النظام بمنع الذبح في هذه المطابخ، وكان هذا الإلزام قد تمّ التقيد به، فلا يوجد مطبخ للولائم الكبيرة إلا وفيه طبيب بيطري، فيمكن أن يكون على غرار هذا إلزام مؤسسات الدعاية والإعلان والتسويق بوجود مدقق لغوي.
فضلاً عن أن هذا سيتيح فرصة عمل لكثير من خريجي أقسام اللغة العربية، كما سيعمل على الإقبال على تخصص اللغة العربية لوجود فرص عمل، مما يحسن من مستويات طلاب أقسام اللغة العربية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٥- ينبغي أن تتضافر جهود علماء اللغة العربية، مع علماء العلوم الإسلامية، وعلم الاجتماع، والتربية، والاقتصاد، والسياسة، في بناء نظام تكاملي لسياسة لغوية عربية تشترك فيها كل العلوم الإنسانية.

٦- إن معرفة جوانب القصور اللغوي، عند الفئة المستهدفة بالتخطيط، وكذلك القضايا اللغوية التي تحتاجها، والقدرات اللغوية عندها، والإمكانات، يساعد على رسم الخطط التنفيذية الأكثر فاعلية.

ثانياً: التوصيات

١- أن تتبنى القيادة العليا في الدولة سياسة لغوية فاعلة.

٢- العناية باختيار الأكفياء الذين يتولون عملية تنفيذ السياسات اللغوية والتخطيط لها.

٣- أن تعمل كل جهة لرسم استراتيجية لغوية في حدود عملها وسلطتها مما يمكنها من تنفيذها ومتابعة ذلك.

٤- نشر القرارات المتعلقة باللغة العربية، وجعلها متاحة للجميع لمعرفتها ولمراقبة تنفيذها.

٥- العناية بمعرفة حاجة الجهات المستهدفة من المقدار اللغويّ ونوعه.

٦- التأكد من معرفة الجهات المستهدفة بالخطط وقدرتها على تنفيذها، وإعانتها بما تحتاج إليه.

٧- تذليل العقبات التي تواجه الجهات المنفذة للتخطيط اللغويّ، ومساعدتها في علاج المشكلات التي تواجهها في التنفيذ.

٨- وضع آليه فاعلة للمتابعة؛ لضمان استمرارية العمل بالسياسة اللغوية والخطط المرسومة لها، وتطويرها.

٩- مراجعة الخطط للوقوف على مدى مناسبتها للمكان والزمان والجهة المستهدفة.

١٠- تعزيز المبادرات الفردية التي تصدر من المتخصصين في العلوم المختلفة في التعليم باللغة العربية.

١١- تبني مراكز لغوية عربية في القطاع الاقتصادي والتقني.

١٢- إنشاء إدارة لغوية في جميع الوزارات والدوائر الحكومية تعنى بمراجعة كتاباتها وتدقيقها لغوياً، والتواصل مع مراكز الترجمة والتعريب للتعرف على المستجدات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

١٣- إنشاء مراكز تدريب لغوي للتدريب على صياغة المكاتبات، وضبط الكلمات، وكتابة الأعداد، والألفاظ الغريبة، وغيرها.

١٤- إنشاء دور لغوية، يمكن أن تكون تابعة للجامعات أو المجامع اللغوية ونحوها، تحتوي على مجموعة مختارة من الكتب اللغوية التعليمية، وكتب الأخطاء اللغوية، والمعجمات اللغوية، ومعجمات المصطلحات والعلوم المختلفة. كما تحتوي على لوحات عرض كبيرة على هيئة المعارض تتضمن العبارات الصواب، والأساليب السليمة، والتوجيهات المفيدة، كما تتضمن التعريف بأبرز الكتب والمواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، وغيرها.

١٥- إنشاء مواقع لغوية إلكترونية على الشبكة العنكبوتية تقدم خدمات لغوية.

١٦- وضع حوافز للجهات المنفذة للاستراتيجيات اللغوية لحثهم واستمرارية العمل، وخاصة في البدايات، والجهات الناشئة.

١٧- أخيراً، لا بدّ أن نوصي بدراسة أسباب ازدهار العربية قديماً لما حققته من نجاحات كبيرة وسريعة؛ للإفادة منها في التخطيط اللغويّ للعربية.

واللهّ أسأل أَنْ يوفق القائمين على وضع السياسات اللغوية والمخططين والمنفذين لما يعلي من شأن هذه اللغة العظيمة، ويعيدها في مكانها القيادي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

المراجع والمصادر

- ابن حزم، علي بن أحمد، (د ت). الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م). مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبدالله محمد الدرويش، ط١. دار يعرب.

- البريدي، أ.د.عبدالله، (٩-٧ مايو ٢٠١٣م). التخطيط اللغويّ تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ورقة بحثية ألقيت في الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، الرياض، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- بلال دربال، (٢٠١٤م). السياسة اللغوية المفهوم والآلية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر.
- السيرافي، الحسن بن عبدالله (١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م). أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- صالح، أ.د.محمود إسماعيل(١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م). كلمة التحرير، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد الأول (محرم).
- طوليفسن، جيمس، (٢٠٠٧م). السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة: خطابي، محمد، ط١، الرباط: مؤسسة الغني للنشر.
- الفاسي الفهري، عبدالقادر، (٢٠١٣م). السياسة اللغوية في البلاد العربية، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- القفطي، علي بن يوسف، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٢م). إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي.
- المحمود، د.محمود بن عبدالله، (١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م). التعريف بكتاب كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد الأول (محرم).
- مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي، (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م). مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية (الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم) جمع وإعداد مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، الرياض.
- المسدّي، أ.د.عبدالسلام، (١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م). التخطيط اللغويّ والأمن اللغوي، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، الرياض.
- هدى الصيفي، (١٤٣٦-١٤٣٥هـ - ٢٠١٥-٢٠١٤م). علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغويّ دراسة حالات من الوطن العربي، بحث لاستكمال متطلبات، الماجستير في اللغة العربية وآدابه، جامعة قطر، قسم اللغة العربية، ماجستير اللغة العربية وآدابها مسار الدراسات اللغوية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

السِّياسة اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في السُّودان

د.هداية تاج الأصفياء حسن البصري [1]

المستخلص:

تَتَمْحَور هذه الْورقَةُ البَحْثِية حول السِّياسة اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في سودان النِّضال الوطني، وما بعد استقلاله في يناير ١٩٥٦م؛ لكونها تطبِّق المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي المتكئ على المنهج التاريخي؛ لبيان أهمية سرد، وتشخيص الحالة السُّودانية. فإنها تسلِّم بوجود خصوصية سودانية في كثير من الزوايا اللّغوية، والثقافية، والعرقية، مما يستوجب تأطير عمل يحقق الأهداف بإيجاد تخطيط لغوي متماسك، يأخذ في الاعتبار التَّنوُّع المُتفرِّد للوجود الإنساني في السُّودان، ويعبِّر عن الخصوصية، ومتطلباتها، ويتأسس على الأسلوب المهجّن، الذي يراعي تداخل التَّخصصات، ليتوافق مع الحالة السُّودانية. وللوفاء بالمنهجين التاريخي والوصفي؛ حلَّلت الورقة بعض أبعاد السِّياسة اللّغوية، ومراميها من التَّخطيط اللّغوي، وجهود بعض العلماء وإسهاماتهم، ما نتج عنها من إضاءات، وكشف لمواطن ركَّزت فيها البحوث اللّغوية التي تصف التَّخطيط المروم، وأنواعه، وأهدافه، وطبيعة علاقته بالسِّياسة اللّغوية، ما يعطي نتائج هامة للخروج بنقاط انطلاق لبناء تخطيط لغوي سليم.

كذلك حاولت الورقة التَّأكيد على حتميَّة الانعتاق الحضاري، كاشفة عن السِّياسات اللّغوية غير الممارسة للفعل التَّخطيطي السليم، لبناء هويَّة الأمة السُّودانية بالتَّركيز على المجال اللّغوي؛ لجعل قومية اللّغة العربية أمراً حقيقياً، وواقعاً في كامل

١ - أستاذ اللسانيات بجامعة السودان المفتوحة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وجدان شعوب السُّودان. هذه التَّوصية إذا وجدت طريقها للتَّنفيذ، سوف تؤدي إلى إخماد النعرات الإثنية الكامنة وراء بعض أصحاب الأغراض السِّياسية، كما تفيد التَّعاضدية التَّكاملية في العمل القومي الذي يقوي اللّغة العربية في التَّعليم بجميع مراحله، ويسُدّ ثغرات التَّعريب، ويعمل على رتق فجوات العلائق الاجتماعية، ما يؤدي إلى سلامة بناء القومية السُّودانية التي تعمل على سلامة الوجود الداخلي للإنسان، وبها تتحقق الإجابة على تساؤلات هذه الورقة.

المقدمة:

تُعدُّ السِّياسة اللّغوية وابنها الشرعي التَّخطيط اللّغوي من ضرورات الحياة الرَّاقية التي تميِّز حياة الإنسان، ومجتمعه، وحاجاته، واحتياجاته، وقيمه الاجتماعية، والثَّقافية، والحضارية، واتجاهاته القومية؛ لذلك تعمل الأنظمة السِّياسية على الاهتمام في استراتيجياتها المرحلية، بوضع السِّياسة اللّغوية لتهيئ للأجهزة التَّنفيذية داخل منظوماتها أمر التَّخطيط اللّغوي، وتنفيذه تحت إشرافها؛ من أجل الوصول بكامل مكونات المجتمع إلى المستوى المناسب من التَّفاهم، والتَّعاون، والقيادة الصَّحيحة التي تحقق ممارسة التَّنمية المتوازنة، بالإعمال المنهج للعلوم النَّاهضة بالمجتمعات الإنسانية، وبما يمكِّن من تحقيق الرَّفاهية للجميع، بالتالي سوف تصبح اللّغة العربية هي المعبِّر الحقيقي عن شعبها، وأفكاره، كما ستعبِّر عن الشّعوب في صفحات التاريخ، ولا غرو في ذلك فالعربية منذ قرون بعيدة تنمو، وتتطوَّر في استجابة رائعة لحاجات متحدثيها في كافة العلوم والفنون، والحمدلله الذي أرسل الرُّسل بلسان أقوامهم لقوله تعالى «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه»؛ وذلك لتبيان أهمية اللّغة (اللِّسان) في توصيل الرِّسالة وتيسيرها وفهمها، وفي قبول الآخر، وفي التَّعاضد، والتَّعاون، وتسهيل نشر الفكرة، وقبولها، وتوحيد الناس تحت مظلتها.

المشكلة:

تتبلور المشكلة في السُّؤال الذي مفاده: إلى أيِّ مدى تهتم الأجهزة المعنية برسم السِّياسات اللّغوية؟ وتأخذ بأمر التَّخطيط اللّغوي مأخذ الجّد في ظل التّعدُّد اللّغوي الكبير بالسُّودان؟ وتنبثق منه أسئلة فرعية أهمها:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

هل يمكن إيجاد سياسة لغوية تحقق قومية اللّغة العربية في الإطار الاجتماعي؟ وهل كان تطبيق التَّعريب في السُّودان على أساس من التَّخطيط السَّليم؟

أسباب الاختيار:

١- الحرص على رصد التَّجارب فيما يختص بالسِّياسات اللّغوية، والتَّخطيط اللّغوي، وإظهار إيجابياتها ودعمها.
٢- الإسهام في جعل أمر التَّخطيط اللّغوي حضوراً في الأذهان؛ لما له من أهمية في بناء الهويَّة اللّغوية الاجتماعية، والقومية.
٣- الدَّعوة إلى دعم كل ما مِنْ شأنه تقوية مسيرة التَّعريب في السودان.

الأهمية:

تنبع قيمة الورقة من أهمية اللّغة ودورها الاجتماعي في بناء الهوية القومية، واللّغوية، والثَّقافية، والاجتماعية في ظل التَّعدَّد الكبير للّغات واللّهجات في السُّودان.

الأهداف:

١- الكشف عن واقع السِّياسات اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في السُّودان منذ استقلاله في يناير ١٩٥٦م، وإسهامهما في بناء الهوية اللّغوية السُّودانية.
٢- السَّعي لبيان موقع السِّياسات اللّغوية غير الممارسة للتَّخطيط اللّغوي، وموقعها في الاستراتيجيات القومية.
٣- بيان أهمية السِّياسة اللّغوية، ودورها في تعريب التَّعليم العالي بالسُّودان.
٤- بيان لأي مدى يمكن أن تصبح الاستراتيجيات القومية داعمة للتنوُّع الذي يحقق قومية اللّغة العربية.

الفوائد:

١- تسليط الضوء على اللّغة العربية في السودان تعليمها، وتعلُّمها.
٢- إبراز الحاجة إلى تخطيط لغوي سليم في ضوء سياسة لغوية مبنية على المنهاج العلمي.
٣- بيان أهمية اللّغة العربية في بناء الهوية الثّقافية والقومية في السُّودان.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإجراءات المنهجية.

أ/ نوع الدراسة:

تُعدُّ هذه الدِّراسة من الدِّراسات الوصفية التَّحليلية التي تهدف الباحثة من خلالها إلى وصف وتحليل السِّياسات اللّغوية، وما صحبها من تخطيط لغوي بالسُّودان، وكل ما مِنْ شأنه أن ينعكس إيجاباً وسلباً على بناء الهوية السُّودانية، في ضوء التعدّد اللّغوي واللّهجي، إضافة إلى تأثير تلك السِّياسات سلباً وإيجاباً على مسيرة التَّعريب بالسُّودان. عليه تستطيع الباحثة الاستفادة من الدِّراسات السَّابقة، وما تمخَّضت عنها من نتائج تخدم التَّخطيط اللّغوي وتبعاته في السُّودان، وما برزت خلالها من آراء اللّغويين والمهتمين بالمجال.

وتعتمد الدِّراسة على التَّحليل لمقارنة النتَّائج والآراء، إضافة إلى ما كان واقعاً في السِّجلات الرّسمية للجهات المنوط بها تنفيذ السِّياسات اللُّغوية، بأمل الإسهام في إبراز ما هو كائن لتعزيز الإيجابيات التي تدعم الأعمال المستقبلية ومعالجة السَّلبيات.

ب/ منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي التَّحليلي لدراسة التّجارب التاريخية والمعاصرة، كما تقوم الدِّراسة بوصف واستعراض السِّياسات اللُّغوية والتَّخطيط اللُّغوي بالسُّودان، وما صاحبهما من تعريب للتّعليم العالي بالسِّودان، كذلك ما شاب التّعريب من صعوبات ومعوقات ما تزال تعترض طريقه.

حدود الدراسة:

جمهورية السُّودان بحدوده الجغرافية قبل العام ٢٠٠٥م وبعده، وحدوده الزَّمانية منذ يناير ١٩٥٦م وحتى تأريخه، وذلك لما يترتب على الحدود الجغرافية من آثار على السِّياسات اللُّغوية والتَّخطيط اللُّغوي بالسُّودان، إضافة الى اختلاف السِّياسات اللّغوية باختلاف الحقب التَّاريخية والسِّياسية بالسُّودان.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الدِّراسات السَّابقة:

دراسة سيد حامد حريز (١٩٨٣م)، وهي دراسة مسحية تتعلق بالواقع السُّوداني فيما يختص بالتَّعريب الجامعي، بتركيز خاص على جامعة الخرطوم، أوضح أن النَّاس ذهبوا مذاهب شتَّى في أمر التَّعريب، منهم مُتَخوّف، ومنهم متحمِّس، منهم مركِّز على ضرورة التَّخطيط قبل التنفيذ، كما تطرق للسِّياسة اللغوية والتَّعليمية بالسُّودان مُركِّزاً على الدعوة لتعريب التعليم الجامعي؛ لاهتمام جميع القطاعات به، منبِّهاً إلى أهمية التَّنسيق بين مرحلة التعليم الثَّانوي، والتَّعليم الجامعي فيما يتعلق بلغة التَّدريس، للارتباط الوثيق بين هاتين المرحلتين، وحدد الباحث دعائم التَّعريب بالكتاب، والطالب، والأُستاذ، مركِّزاً على الدعامتين الأخيرتين، إذ تمثِّلان العنصر البشري؛ وهو أساس العملية التعليمية التربوية، وأن الأستاذ هو حجر الزاوية، وعليه يقع العبء الأساسي لنجاح أو فشل عملية التَّعريب سواء أكان بالتَّخطيط والإعداد، أم التَّنفيذ ومراجعة نتائجه، فوجد أن عدد الأساتذة السُّودانيين يمثل أكثر من أربعة أخماس الأساتذة العاملين في جامعة الخرطوم ١٩٨٢م، وهُوَ عددٌ كافٍ لتنفيذ سياسة التَّعريب، أما بالنِّسبة لرأيهم في التَّعريب، فقد وجد أن نسبة عالية منهم لا ترى ضرورة التَّعريب، وقد عللها الباحث بدوافع نفسية؛ لأنهم يرون أن للتَّعريب مساوئ تفوق محاسنه، غير أن الباحث يرى أهمِّية استخدام العربية في التَّعليم للخلفيات الثَّقافية واللّغوية للطلاب، حيث كانت نتائج دراسته في طلاب السَّنة الأولى للعام الدراسي ٧٣/ ١٩٧٤م، أظهرت أن ٨٠٪ ممن شملهم المسح يتحدثون العربية لغة أولى، بينما الباقون يتحدثونها لغة ثانية بسبب هيمنة العربية في الحياة العامة، وفي مراحل التعليم العام. بالنسبة للكتاب أقرَّ الباحث بشح كتب المجالين العلمي والتِّقني، لكنها مشكلة لا ترقى للحيلولة دون تنفيذ سياسة التَّعريب بالتَّعليم العالي مستشهداً بنجاح تعريب المرحلة الثانوية.

دراسة عشاري أحمد محمود (١٩٨٣م)، مشروع المسح اللّغوي للسُّودان، الذي كانت بدايته ١٩٧٢م بمعهد الدِّراسات الإفريقية والآسيوية، بجامعة الخرطوم، حيث عيَّن المعهد مجلساً استشارياً من ممثلين لوزارات التربية، والحكم الشَّعبي، والإعلام، ومن جامعة الخرطوم، فحدَّد المجلس الغاية الأساسية للمسح؛ ليكون هو

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المتابع لتنفيذ الأهداف المتمثّلة في: تحديد اللّغات واللهجات في السُّودان، وتصنيفها لسانِّياً، وتحديد الأحجام النسبية للمجموعات التي تتحدَّث اللّغات واللَّهجات المختلفة، ورسم صورة لتوزيع الاستخدام اللّغوي، والقدرات اللّغوية في المناطق المختلفة في السُّودان، وبموجب تحقيق الأهداف، وتنفيذها تتوفَّر المعلومات التي تعين مشرِّعي السّياسات القومية، والمسؤولين في التصدي لقضايا ومشكلات اللّغة في السُّودان، فكان تنفيذ المرحلتين الأولى الخاصة بالمسح الأوُّلي لمناطق مختارة في جميع أنحاء السُّودان، والثّانية المتَّصلة بمسح بعض مناطق التّداخل اللّغوي. في عام ١٩٨١ تمَّ الاتفاق على إشراك معهد الخرطوم الدولي للّغة العربية، مع معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، على أن تبقى الأهداف على ما هي عليه، ومشاركة التمويل؛ ذلك لأن المشروع يحتاج إلى التَّمويل الذي كان عائقاً أمام المشروع في مطمحه إلى رسم خريطة لغوية للسُّودان تتضمن الأوضاع اللّغوية في السُّودان، وتوصيف أوضاع تعليم اللّغة العربية في السودان، غير أن المشروع بقي حلماً، إذ لم يتم توفير التمويل الذي يحققه على أرض الواقع.

دراسة عبد الهادي محمد عمر تميم(١٩٩٧م)، في كتابه الذي تناول فيه الوضع الاجتماعلساني(Sociolinguistics) للعربية في السُّودان بالتَّركيز على شمال السودان(الشايقية)، كما غطَّت الدِّراسة الميدانية بحسب الباحث شمال، ووسط، وشرق، وغرب، وجنوب السُّودان، مقدِّماً دراسة وصفية للعربية في السُّودان؛ متناولاً التَّنوّع اللّغوي في السُّودان، وأدوار العربية في مجالات الحياة المختلفة، وطبيعتها، ثم تحليل مفهوم الازدواجية، وعلاقتها بالوظيفة اللّغوية، والعوامل المؤثرة في الخيار اللّغوي في المجتمع، والمشاكل والظروف التي تؤدي إلى ترفيع العربية، مصطحباً في ذلك التَّخطيط اللّغوي الذي يُمهِّد للتَّعريب، والترجمة، والوسائل التي تدعم دوره، خلصت الدراسة إلى أن دور العربية في السُّودان في ازدياد وتنام، وتزداد أهميته باستمرار ما يحتِّم التعامل بجدِّية مع التَّخطيط اللّغوي لحل المشاكل المتعلقة بانتشار العربية في إطار اجتماعي كالسُّودان، لتعدُّد لغاته ولهجاته، واقترحت الدِّراسة قيام مركز التَّخطيط اللّغوي لمواجهة المشاكل اللّغوية، واستيعاب المتطلبات التي تنتج من انتشار العربية سيما بعد التقدُّم العلمي، ولتقديم بدائل علمية في مجال التَّعريب، والتَّرجمة تقوم على أسس لسانية متينة تتمشى مع وضع السُّودان اللّغوي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

دراسة بول دينق شول (٢٠٠٠م)، تتعلق بالتَّعريب في السُّودان بالتركيز على تجربة جامعة جوبا، أشار فيها إلى ضرورة التَّعريب، وإيجاد الألفاظ المقابلة للمصطلحات الأجنبية، فالعلوم الحديثة تتطلب ألفاظاً كثيرة، بالتالي فالتَّعريب يغذي اللّغة بذخيرة من الألفاظ الحديثة، التي لا تستغني عنها النهضة العلمية في العالم العربي، وتطرق إلى أنواع التعريب في هذا العصر، ذاكراً التعريب اللّساني والتَّعريب الثَّقافي، ثم عدَّد أهداف جامعة جوبا حسب قانونها الصادر١٩٩٠م، وهي تأكيد هوية الأمة، وتأصيلها من خلال المناهج التي تقرّها وتطبِّقها، وتحقيق الوحدة الوطنية والتنوُّع الثَّقافي عن طريق الدِّراسات الاجتماعية، ويرى الباحث أنَّ هوية الأمة لها أهميتها في توثيق نسيج الوحدة في بلد متباين الأعراق والثَّقافات، كما أن مفهومها هو التَّركيب العربي الأفريقي التي تندرج تحته كل العناصر البيئية، والثَّقافية، والعرقية المختلفة في السُّودان، متناغمة ومنسجمة في بوتقة واحدة، وأن هذا المفهوم هو حلٌ وسطٌ للنِّزاع بين الأطراف العربية والإفريقية، كما أشار إلى تباين آراء الأساتذة بين الرَّفض التَّام، وبين التَّخوف من عواقب الاندفاع، وانتهى بذكر الإيجابيات في تجربة التَّعريب بجامعة جوبا، أهمها دخول بعض الأساتذة حلقة التَّدريس باللّغة العربية، ما أدى لكسر الحاجز النَّفسي، والتَّحسن الملحوظ في مستوى استيعاب الطلاب من واقع تحليل النَّتائج، كذلك القدرة على المناقشة الحرَّة أثناء المحاضرة، أما عن السّلبيات فقال بأن النتائج لا تعبِّر عن تحسن مطلق في المستوى؛ ذلك لضعف المستوى الأكاديمي المتدني أصلاً تبعاً لسياسات القبول والتَّعليم العالي، أما أهم توصية فهي: العمل على توفير الأساتذة، والمراجع التعليمية، وإعفاء الجامعة من التَّعريب، وعدم إرغامهم على سياسة لغوية وثقافية تخالف أوضاعهم اللّغوية والثَّقافية.

ورقة أحمد (٢٠٠٩م)، بعنوان التعدد اللّغوي والتعليم في السُّودان، منشورة على موقع المجلة بالإنترنت، ذكر فيها أن للسُّودان خارطة أنثروبولوجيا ثقافية ولغوية واجتماعية تميِّزه عن شعوب عديدة في العالم، وأن الدِّراسات حول اللّغة والمجتمع ارتبطت بأسئلة الهوية القومية الثقافية، والتحوُّلات المجتمعية، ونظرية الثّقافة، غير المشهد المفاهيمى قد دفع علوم اللِّسان لتنحاز إلى الوضع الإنساني، وأن تسعى لملامسة قضايا المجتمع، والتاريخ وربطها بالأسئلة المشار إليها، ما أدى إلى ظهور كتابة نقدية تستدعى المعرفة النظرية اللّسانية، وربطها بالحقوق الثَّقافية، وحقوق

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الأقليات في التعليم والتعلُّم بلغاتها الأم؛ في سياق هيمنة لسانية، وربط اللّسان بالسلطة والدولة والديمقراطية.

أكدت الورقة على أن رفع الوعي بالاختلاف اللّغوي، هو أحد مستويات السّياسة اللّغوية، وبرامج التَّخطيط، والتي تعمل على إحياء اللّغات، وتوثيقها، وابتداع نظام لكتابتها، وتعليمها، وتعلُّمها، فربط الكاتب بين ما أشار إليه، وخارطة السُّودان اللّغوية بموضوع التعليم، الذي يعني في جوهره سياق الاختلاف اللُّغوي وإتاحة الفرص للجميع في التعلُّم والاعتراف بالاختلاف اللّساني لتحديد سياسة تعليمية ولغوية تخدم قضايا السلام والتنمية الاجتماعية؛ لردم الهوة بين الدولة والمجتمع.

بحث بهاء الدين الهادي خير السيد (٢٠١١م)، دكتوراه بعنوان (التَّخطيطُ اللُّغوي في السُّودان ودوره في أوضاع اللّغات السودانية)، هدف البحث إلى التعريف بواقع التَّخطيط اللّغوي في السُّودان، حيث تقصّت الدراسات بالبحوث السابقة، وأجاب على السؤال ما التَّخطيط اللّغوي؟ ودوره في اللّغات السودانية، بما فيها اللّغة العربية، ووجوده في واقع اللّغات في السُّودانية، حدوده الزمانية (١٨٩٨-٢٠٠٩م)، والمكانية جمهورية السُّودان بحدود عام ٢٠٠٩م، فكان حدَّه الموضوعي متناولاً اللّغات الرّئيسة في السُّودان، وعلاقة التَّخطيط بها، ودوره فيها، وركّز على الدراسات السابقة بتفصيل لقلة المكتوب في التَّخطيط اللّغوي، وعلاقته باللّغات السُّودانية كلها، ثم تناول الخارطة اللّغوية في السُّودان مُتحدثاً عن اللُّغة العربية في السُّودان، ولهجاتها الجغرافية المُتعدِّدة، بجانب اللّغات الوطنية السُّودانية الأخرى، واللّغات الوافدة، والعالمية، حيث بيّن واقع التَّخطيط اللُّغوي في السُّودان، ودوره في اللّغة العربية، وتاريخه، وتطوره، وفي اللّغات السُّودانية الأخرى، فكانت أهم نتائجه أن اللّغات السُّودانية على تعدّدها لم تحظ بتخطيط لغوي علمي؛ ما جعل العربية تنتشر على حساب اللّغات السودانية الأخرى، ونادراً ما يشارك المختصّون في علم اللّغة في عمليات التّخطيط اللّغوي والسّياسة اللّغوية، فأوصى البحث بإيلاء أمر التّخطيط اللّغوي لمختصّين فيه، وقيام مُسوح لغوية لهذه اللّغات، والتّخطيط العلمي لها، والاهتمام باللّغات السُّودانية غير العربية لحمايتها من الانقراض، باعتبارها إرثاً إنسانياً جديراً بالمحافظة عليه بغية تطويرها، وأن تهتم السلطة بالمعاهد والمراكز البحثية وتمويلها بغرض المحافظة على هذه اللُّغات وتطوير وسائل كتابتها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشير مجمل الدراسات إلى أن هناك جهوداً كثيرةً بذلت لتعزيز العمل الوطني، من الأفراد مؤسسات وعلماء، ذلك في الثّلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، وكلها تحث على إيجاد تخطيط لغوي سليم ينبثق من سياسة لغوية رشيدة، نابعة من الاستراتيجيات القومية، غير أن تلك الجهود لم تقابل بما يستحق من الجدِّية، بالتالي لا تزال الحاجة قائمة إلى أن تتخذ الجهات الرَّسمية سياسة لغوية ناجعة، تعمل على إرساء تخطيط لغوي سليم وممنهج، يعمل على ترقية اللّغة القياسية لتنتهج في المجالات الحيويَّة كلها، كذلك أشارت بعض الدراسات التي أجريت في العقد الأخير من القرن الماضي، إلى أن اللّغات السودانية برغم تعدّدها لم تحظ بتخطيط لغوي علمي؛ لعدم اشراك المختصين في عمليات التَّخطيط اللّغوي والسِّياسه اللّغوية، ما يتطلَّب العمل على إحياء مجلس التَّخطيط اللّغوي، ومركزه، للاضطلاع بمهام التَّخطيط اللّغوي والإشراف عليه، وهو ما تسعى هذه الورقة لجذب الانتباه إليه، كذلك تفعيل وسائل التَّعريب والتَّرجمة لتوفير المصطلح وتوحيده؛ بما يضمن تقوية اللّغة العربية وتقييسها لخدمة نشر اللّغة العربية، مع توافر مصطلحات لسد أيِّ احتياج علمي أو خلافه في المناطق التي يتم التَّحدث فيها باللّغة العربية لغة أولى، وتقييس اللّغة العربية في المناطق الأخرى، التي يتم التَّحدث فيها باللّغة العربية لغة ثانية. تجدر الإشارة إلى أن ما يثير القلق هو عدم وجود إحصائيات دقيقة بالكتب المرجعية والمنهجية المعربة، أو المترجمة في الكليات بجامعاتنا لقياس مدى توافرها، كما لا توجد إحصائيات دقيقة بالكميات المتوافرة من المعاجم التي صدرت لمعرفة نصيب كل جامعة من تلك المعاجم (التقرير الاستراتيجي ١٩٩٨/ ٢٤٧)، عليه وحتى تصبح اللّغة العربية مرتكزاً رئيساً للتَّقدُّم في جميع المجالات؛ بما لديها من ذخيرة لغوية ثرة صالحة للاستخدام، في كل أوجه الحضارة الحديثة، وعلومها المختلفة في المستويات التَّعليمية كافة، ومراكز البحوث، والأبحاث العلمية لابد من التَّهيئة الكاملة؛ بتوفير مستلزمات قيامها بهذا الدور الحيوي. ذلك لأن العربية منذ فجر تاريخها معنية بالحياة العلمية، إضافة لكونها معنية بمسائل تحقيق الهوية السُّودانية التي تمثِّل إحدى الواجبات المهمّة التي يقدِّسها الجميع، ما يتطلب التعامل مع الأمور

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللّغوية في السُّودان بحجم المسؤولية التّاريخية الملقاة على عاتق جميع المسؤولين، كل حسب موقعه ومهامه ومسؤولياته.

مصطلحات البحث

• **السِّياسة اللّغوية**: نعني بها في هذا البحث القرار بشأن جملة من الخيارات المتاحة، والتي تكون قابلة للتنفيذ، وهي تعني تدخل السُّلطة في الأوضاع اللّغوية عبر قرارات سياسية بإشراك، أو بدون إشراك أهل الاختصاص من اللِّسانيين، واللِّسانيين الاجتماعيين، ويعرِّفها لويس جان كالفي (Louisc Jeam calvet) بقوله (٢٠٦/ ١١١) "نحن نعتبر السِّياسة اللّغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتَّخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعية، وبالتَّحديد بين اللّغة والحياة في الوطن فالسِّياسة اللّغوية إطار حاكم، وموجه لتنفيذ تخطيط لغوي تفصيلي".

• **التَّخطيط التَّربوي**: نعني به في هذا البحث العمل على توجيه النِّظام التَّربوي واللّغوي لتحقيق أهداف رُسِمَتْ وفق خطة معينة، لاختلاف الظروف من قطر إلى آخر تبعاً للإمكانات والوسائل المتوفرة، والتَّخطيط ضروريٌ في التَّربية والتَّعليم كما في الشؤون الاجتماعية والثّقافية والاقتصادية وغيرها.

• **التَّخطيط اللّغوي**: يعرِّفه عبد الله البريدي (٢٠١٣/ ١١) بأنه: «نشاط ذهني راقٍ هادف يتوخَّى رسم المسار المستقبلي لوضع اللّغة واكتسابها وهيكلها واستخدامها عبر تشريعات، وقرارات، وآليات، وبرامج طويلة مرنة تعين على سلوك مستخدميها فردياً وجماعياً؛ بطريقة معيارية مرنة تعين على حماية بنائها، واحترام سيادتها، وتعزيز وظائفها، وتحسين إسهامها في صيانة الهُوية والوحدة والذاكرة التَّراكمية، وتقدَّم العلوم، وتنمية المجتمع، في سياق تفاعل بروح المبادرة والابتكار مع ثورات المعرفة والاتصال والتَّقنية».

• **اللّغة الأمّ**: نعني بها في هذا البحث أول لغة يتعلَّمها الطفل من أمِّه في البيت، وفي المجتمع السُّوداني في الريف تكون اللّغة المحليِّة، أما في المدن الكبيرة فتكون العربية بلهجاتها المختلفة.

• **اللّغة الرَّسمية**: في هذا البحث نعني بها اللّغة العربية التي تمثِّل السُّودان على المستوى الوطني والقومي والعالمي، وذلك بقرار سياسي، كذلك منصوص عليها

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في الدّستور وفي المعاملات الإدارية والقانونية، ويتم تعلُّم اللّغة العربية عن طريق التَّربية الرَّسمية، غير أنه في الحياة العامة تستخدم لهجة من لهجاتها المتطوِّرة باتجاهها.

- **اللّغة الأجنبية:** في هذا البحث نعني بها اللّغة الإنجليزية باعتبارها اللّغة الثَّانية التي تُدرَّس في النظام التعليمي الرسمي، وهي لغة أتتنا بفعل الاستعمار البريطاني والتَّبعية لبريطانيا لفترة من الزمان، غير أنها لغة فتَّحتنا نحو الآخر في مجالات كثيرة.

المحور الأول/ أوضاع اللّغة العربية والتَّعليم فجر استقلال السُّودان

قبل أن نلج إلى ذلك الفجر، نشير إلى أن أمر اللّغة العربية في السُّودان كان بيد المستعمر يمنعه أينما يشاء، ويطلقه حيثما يشاء، إذ لم تكن اللّغة العربية، لغة العلم والعلماء بل كانت اللّغة الإنجليزية تمثِّل العلم والعلماء إلى ما بعد يناير ١٩٥٦م، علماً بأن إدارة الحكم الثنائي قد وضعت قيوداً تحرِّم نشر اللّغة العربية في جنوب السُّودان والنِّيل الأزرق وجبال النوبة، كما منعت دخول الشِّماليين إلى هذه المناطق إلا بإذن منها باعتبارها مناطق مقفولة حسب قانون ١٩٢٢م، وفي الوقت نفسه شجَّعت تطوير اللّغات الوطنيّة في تلك المناطق، وعقدت عدد من المؤتمرات، منها مؤتمر سلارا بجبال النوبة، ومؤتمر الرَّجاف اللّغوي بجوبا ١٩٢٨م (محمد بشير١٩٨٣/ ١٨٧)؛ لذلك قامت وزارة المعارف بعد نيل الاستقلال بإنشاء معهد التَّربية بمدينة مريدي بالجنوب، وألحقت به كثيراً من الأساتذة ذوي الخبرة للإشراف على تعليم اللّغة العربية، كما استقدمت الخبير المصري د. خليل محمود عساكر، بمعاونة الخبراء السُّودانيين أمثال د.يوسف الخليفة أبوبكر، ود.محي الدين خليل، حيث قاموا بإعداد خطة لكتابة اللّغات الجنوبية بالحروف العربية بدلاً عن الحروف اللاتينية، فكان التَّطبيق على لغات (الدينكا، الباريا، اللاتوكا) إضافة إلى تدريب عدد من المعلمين على كتابة هذه اللُّغات بالحرف العربي، كما وضعت سلسلة العربية السَّهلة للكبار. تجدر الإشارة إلى أن العام الدِّراسي ١٩٥٣/ ١٩٥٤ قد مثَّل البداية لتدريس اللّغة العربية في مدرسة رومبيك الثَّانوية بجنوب السُّودان، وكان د.يوسف الخليفة أبوبكر أول مُدَرِّس للغة العربية هناك. في عام ١٩٥٨م تسلَّم الرئيس إبراهيم عبود مقاليد الحكم في البلاد، فعمل على توحيد المنهج التَّعليمي في السُّودان شماله وجنوبه، فأصبحت اللّغة العربية لغة رئيسة للتعليم؛ غير أن إجراءاته كانت سياسية أكثر منها

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تعليمية، وتربوية تهدف إلى التَّعريب والأسلمة، برغم أن حكومة عبود نفسها قد اتخذت قرارات سياسية تمثّلت في طرد البعثات المسيحية وأعداد كبيرة من العاملين في المناطق الثّلاث كالقساوسة والأمريكان والأفارقة والأوربيين، كما أصدرت قراراً بتحويل عطلة الأحد إلى الجمعة، كذلك كان توجيه مديري المدارس (النُّظَّار) بمنع التّلاميذ التَّحدث بلغاتهم الوطنية عدا العربية في جميع الأوقات بالمدارس.

فيما بعد؛ ولتعزيز اللّغة العربية في الجنوب قامت وزارة المعارف بتعيين السيد (سر الختم الخليفة) مساعداً لوكيلها بالمديريات الجنوبية، وكانت من مهامه وضع خطة لتعميم اللّغة العربية بحيث تكون لغة التَّدريس لجميع المواد العلمية في المراحل الثلاث (الأولية، الوسطى، الثانوية) وكان المقرّر إنجاز الخطة كاملة في العام الّدراسي(١٩٦٦/ ١٩٦٧). من جهة أخرى فقد استجابت بعض الدول العربية لطلب الحكومة السُّودانية، وقدَّمت المساعدات لتعزيز التَّعليم العربي الإسلامي، حيث فُتِحَتْ المعاهد التعليمية والتحق الطلاب الجنوبيين في التَّعليم الجامعي، بالجامعات الإسلامية في السُّعودية وبالأزهر الشَّريف، كما شهدت الفترة فتح العديد من المدارس الوسطى للبنين والبنات؛ إضافة إلى مدرسة جوبا الثَّانوية بنات. نشير إلى أن الدِّيانات هناك كانت تتراوح ما بين الدِّيانات الإفريقية والمسيحية والإسلام، أما اللّغات القومية فعددها أكثر من (٦٠) لغة ولهجة لنحو (٦٣) قبيلة، بينما تمثِّل لغات (الدينكا، الزاندي، الشلك، النوير) أكبر وأبرز لغات الجنوب، وأكثرها انتشاراً لكبر الحجم التعدادي لهذه القبائل؛ بغض النظر عن لغات الأقليات واللّغات التي انقرضت، كان لابد من ذكر هذه الجهود باعتبار ما كان عليه السُّودان في ذلك الوقت من التاريخ ما ترتب على تلك الأوضاع من تأثيرات سالبة على الأوضاع اللّغوية في السُّودان؛ البلد الواحد الذي كان يعاني من تركة المستعمر التي أسهمت مع عوامل أخرى في فصل جنوبه بموجب استفتاء يناير ٢٠١١م، ما يُعَدُّ نتيجة حتمية لعدم حسن تدبير الأمور كلها. أما في السُّودان الشمالي فقد ورثت حكومة ما بعد الاستقلال مخلفات الاستعمار البريطاني، وكان في مواجهتها بذل العمل الدؤوب لمعالجة تلك الأوضاع على كافة المستويات؛ لإحلال كل ما هو وطني، محل الأجنبي في جميع المجالات، برغم أن إحصائية العام ١٩٥٦ أبانت أن ٥١٪ من سكان السُّودان يتحدثون اللّغة العربية (تميم١٩٩٧/ ٥٩)، بينما يتحدث ٤٩٪ بلغات غير العربية،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

نسبة منهم يتحدث العربية لغة ثانية، وهذا يعني وجود مناطق للازدواج والتَّداخل اللّغوي الأمر الذي يبرز السُّودان كقطر متعدِّد لغوياً؛ إضافة إلى تنوعه العرقي، مع ذلك فإن اللّغة العربية لم تكن لغة التَّدريس خلال فترات مختلفة، كما لم تفلح قرارات السَّاسة في جعلها واقعاً في مراحل التَّعليم العام، ما أدخل اللّغة العربية في إطار العمل الوطني، فكان مؤتمر معلِّمي المرحلة الثانوية ١٩٦٥م، والذي هدَّد بالإضراب وعدم تصحيح امتحانات الشِّهادة الثَّانوية السُّودانية، فكانت استجابة الحكومة لتعريب مناهج التَّعليم الثَّانوي، غير أن الأمر لم يتجاوز التَّعريب إلى التَّخطيط اللّغوي المنشود باعتباره عملاً قومياً يقوي اللّغة العربية، ويعمل على الحفاظ على اللّغات السُّودانية الأخرى، وتطويرها للإسهام في التنمية المجتمعية بالبلاد.

بمجيء حكومة جعفر النميري في مايو ١٩٦٩م برزت خطوات جادة في التَّعريب، كما أصدر الرئيس النميري بياناً في ٩/ ٦/ ١٩٦٩م بخصوصية الأوضاع اللّغوية في جنوب السُّودان لاحقاً بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا وتحديداً في ٢٧/ ٠٣/ ١٩٧٢م كان القرار الخاص برسمية اللّغة العربية لجمهورية السُّودان، وأن اللّغة الإنجليزية لغة أساسية لجنوب السُّودان، كما قال بأن التَّخطيط التَّعليمي من الأمور القومية. نشير إلى أن هناك ثلاثة مستويات مختلفة للغة العربية في جنوب السُّودان بحسب استخداماتها عند السكان (مستوى قومي، عربي الجنوب، عربي جوبا، عربي نوبي)، كذلك فقد أقامت حكومة مايو ثلاثة مؤتمرات للتعليم على التوالي (١٩٧٢/ ١٩٨٤/ ١٩٨٧) غير أن توصيات تلك المؤتمرات بقيت في إطار الشأن السِّياسي، ولم تدخل حيِّز التَّنفيذ عدا المؤتمر القومي الأول الذي ناقش قضايا التَّعليم وحدَّد الأهداف التَّعليمية، وأوصى ببناء المناهج، وعمل على هيكلة التَّعليم العام فيما عرف بالسُّلم التعليمي لمحي الدين صابر للمراحل الثلاث (٦ ،٣، ٣)، (ابتدائي، متوسطة، ثانوي)، وقد استمر هذا السُّلم إلى أن تمَّ تغييره بعد مؤتمر التَّعليم الخامس في سبتمبر ١٩٩٠م الذي عقدته حكومة الانقاذ، فكان أهم توصياته إعادة المناهج إلى بخت الرضا، ومراجعة المقررات الدِّراسية، وقد وجدت توصياته وقراراته دعماً سياسياً حيث نُفِذَ السُّلم (٨، ٣)؛ إضافة إلى بناء مناهج جديدة للتَّعليم العام تخدم الغايات التي حدّدها المؤتمر، ورغم ذلك فإن هذه التَّجربة الأخيرة قد شابتها كثير من السلبيات، ما يتطلب إعادة النَّظر فيها لدعم المحاسن ومعالجة السلبيات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المحور الثاني/ اللّغة العربية الواقع والتحديات

مما لا شك فيه أن نهضة أيّ أمة تعتمد على صلاح منظومتها التَّعليمية، وقابليتها للتطوير، والدَّعم بالوسائل، والوسائط اللازمة للارتقاء بها إلى المستوى الذي من شأنه ضمان تعليم ناجح، وآمن للناشئة عماد المستقبل لكل أمة، هذا ما يدعونا إلى القول بأهمية أن تقود المنظومة التَّربوية سياسة تعليمية واضحة المعالم والخطى اعتماداً على التَّخطيط اللّغوي التَّعليمي الذي يرسم طريقها؛ ويحدد أهدافها، ويتوسل بما هو أفضل لإنجاز هذه المهمة الوطنية بالدَّرجة الأولى، ويكْفل الحفاظ على مقومات الشَّخصية السُّودانية الوطنية لدى النَّاشئة، ومن بينها اللّغة العربية، والتَّربية الوطنية وغيرهما.

إن النَّجاح في التَّمكين للغة العربية يحتاج أيضاً، إلى التَّخطيط لكافة الممارسات اللّغوية في العمليات التَّعليمية، والتَّعلُّمية، برغم الحاجة الماسة إلى شمولية التَّخطيط التي تمثِّل «عملية التَّوجيه العقلاني للتَّعليم في حركته نحو المستقبل، عن طريق إعداد مجموعة من القرارات القائمة على البحث والدِّراسة؛ تمكيناً لهذا التعليم من تحقيق الأهداف المرجوة منه، فهو أنجح الوسائل وأكثرها فاعلية وكفاءة في استثمار الوقت والمال (الموسوعة العربية ٢٠٠٢م/ ١٨٢)، كذلك فإن اللّغة العربية نعُدّها معجزة لكل المسلمين لارتباطها بالعلم، وباسم الله العزيز الحكيم، فقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم بلسان عربي مبين، كما بدأ الوحي عند التنزيل بقوله تبارك وتعالى «اقرأ» ما يؤكد على أهمية العلم، وأن اللّغة العربية هي لغة العلم في كل زمان ومكان، وفي كل عصر من العصور، مهما بلغ من التَّطوُّر والحداثة والرُقي، ما يؤكد أنَّها اللّغة الرَّاقية ما دامت الحياة، وهي كذلك لغة أهل الجنة، إضافة إلى أن الأدلة على أنها لغة العلم في القرآن العظيم كثيرة، منها على سبيل المثال: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق*خلق الانسان من علق* اقرأ وربك الأكرم*الذي علم بالقلم*علم الإنسان ما لم يعلم*﴾(سورة العلق (١-٥)) عليه يجب تعزيز استعمال اللّغة العربية، لغة العلم بصورة حقيقية، وجادة، الأمر الذي لا يتأتى إلا بتعلُّمها لغة فصحى؛ بجعلها في ميدان التَّخطيط اللّغوي السَّليم والسِّياسة اللّغوية الواعية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إن المنظومة التربوية، منظومة خاضعة لسُلطة الدَّولة، عليه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار دورها، ومهمتها في التَّخطيط، فالمبادئ التّربوية، منوط بها الإسهام في التَّوازن الاجتماعي، وتأكيد مكانة الإنسان في نظام المجتمع، ونظام الوجود عامة، ذلك لتأكيد القرآن الكريم على مكانته العظيمة في قوله تعالى: ﴿ولقد كرَّمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر، ورزقناهم من الطيِّبات وفضَّلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً﴾(الإسراء/ ٧٠)، عليه فإن تطوير شخصية الإنسان على نحو متوازن ومتكامل أمر مطلوب، ويدخل في تكريمه كإنسان، ثم العمل على توفير التَّرابط العضوي بين التَّنمية التَّربوية، وسائر جوانب التَّنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثّقافية، والسّياسية. وعلى حد قول الخبراء «فالتوجُّه القومي في التَّربية، والثَّقافة، والعلوم، من حيث سياسة التَّربية، وأهدافها، ومحتواها تعمل باتجاه تلاحم وطني، ونحو وحدة وطنية قومية»(مصطفى٢٠٠٧/ ٢٤٩) عليه فإن لم تتحقق الأهداف الخاصة بسياسة التَّربية، فإن ذلك يشير إلى وجود خلل في التَّخطيط، وعدم التَّنسيق المُحْكم بين المخططِّين السِّياسيين والتَّربويين، وفي هذا ما يتضح معه، أن اتخاذ القرار السِّياسي وحده لا يكفي، بل لابد من تكامل الأعمال، ومتابعة تنفيذها.

إن الواقع الراهن يشير إلى جملة ضرورات ينبغي اتخاذها في المنظومة التَّربوية، برغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة في سعيها إلى إعادة هيكلة التَّعليم الأساس وتحديث وتطوير المناهج، سيما وهي القيِّمة على قطاع واسع من الخبراء، والأساتذة، والباحثين في مجال التربية والتَّعليم، ما يتيح إمكانية إيجاد خطط متكاملة، ومدروسة بعناية فائقة لمراحل التعليم العام سواءً في هياكل التعليم، أم مناهجه، أم وسائطه، أم طرائقه التَّدريسية من أجل توفير تعليم سليم وآمن، وناجع لأطفال السودان.

فالتَّربية والتَّعليم معنية بالعمل الوطني في التَّربية والتَّعليم، بالتَّالي فهي القلب النَّابض للمجتمع، وتطوُّر المجتمع مرهون بها، من خلال تطبيقها ما يكفل الحماية للغة العربية من الضَّعف، خاصة ما يتعلق بتقوية تعليم اللّغة العربية للنَّاشئة ابتداءً من الحضانة؛ ذلك بمبدأ الحرص على استخدام لغة عربية صحيحة وسليمة للنَّاشئة، ودعوة دور رياض الأطفال والحضانة إلى الحرص على الإكثار من حفظ القرآن، وبعض من نصوص تراثية قديمة، على أن تكون قصيرة لتناسب الفئات العمرية، واتخاذ ما يلزم من تشجيع لنجاح مثل هذا العمل مثل بذل الجوائز للاستعمال اللّغوي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

السليم، وتفعيل المناشط التَّربوية المناسبة مثل الإذاعة، والمكتبة الإلكترونية. إضافة إلى عقد دورات تدريبية للمعلِّمين في المراحل عامة، في حسن الأداء اللّغوي. نشير إلى أن كل ما سبق ذكره يمكن أن يحدث بتطبيق سياسة لغوية واعية، وبطريقة أكثر فعالية في التَّعليم العام، الذي يمثِّل صميم التَّخطيط اللّغوي السليم لضمان إحكام كافة الأدوات التي تحقق نتائج واضحة، جيّدة، وملموسة في مخرجات التَّعليم، التي تقوي من اللّغة العربية وتعزز استخدامها لتنمية الوعي اللّغوي، والاعتزاز بالهوية، ومن بين مطلوبات تحقيق هذا العمل الذي ينمي الوطنية ويحقق القومية ما يلي:

١- بذل الاهتمام الأكبر بمرحلتي (ما قبل المدرسي ومرحلة الأساس)، وإعادة هيكلة الثّانية باعتبارها الأساس الأول الذي يبني عليه المتعلِّم مكتسباته، ومدركاته ومعارفه اللُّغوية.

٢- إعادة النظر في المناهج بما تتضمنها من كتب تعليميَّة، ووسائط، وبنية تعليميَّة، وبيئتها، مع بذل الاهتمام بالتلاميذ باعتبارهم المعنيين بتمكينهم من اللغة العربية بكامل مهاراتها وعناصرها؛ لأنها لغة العلوم كلها.

٣- تخفيف المواد غير الأساسية على تلاميذ السنوات الأولى من مرحلة الأساس، والتَّركيز على مواد البناء التعليمي، وأنشطتها الهامة.

٤- الاهتمام بتدريب المعلِّمين تدريباً تطويرياً لرفع كفاءتهم المهنية داخل فصول الدراسة، حتى تصبح لهم إسهامات واضحة في تحديد العثرات، والفجوات، والهفوات عند تطبيقهم لأيِّ برنامج ضمن النِّظام التَّربوي، إضافة لأهمية قراراتهم فيما يخص المسائل التَّعليمية اللّغوية، وأيضاً لأهمية ما يبذلونه من آراء في أخذ القرارات الخاصة بتطبيق المناهج التَّعليمية والنُّظم التَّربوية.

المحور الثالث: التَّعريب في السُّودان

لم يقر الاستعمار البريطاني التَّدريس باللّغة العربية في السُّودان، رغم تدني التَّعليم واستمرار انخفاض نسبة النَّجاح إلى حين استقلال السُّودان في يناير ١٩٥٦م، وفيما بعد تكونت لجنة (نور١٩٨٨/ ١٢) بوزراة التَّربية والتَّعليم في عام ١٩٥٧ للنظر في تعريب المناهج بالمرحلة الثَّانوية، وكيفية تنفيذه، غير أن مقترحات وتوصيات هذه اللجنة لم تُنفّذ لأسباب كثيرة منها أن الذاتيَّة السُّودانية لم تكن قد تحقَّقت لتُحْدث

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإبداع المتعلق بتطوير اللّغة القوميَّة، كما أن التَّعريب يحتاج لقوة القرار السياسي؛ وهو ما لم يكن من أولويات حكومة الاستقلال، فقد كان الهم هو الإبقاء على الوحدة التي أرستها الحركة الوطنية، والنضال الوطني من أجل الاستقلال، إذا غض النظر عن التكلفة العالية جداً للتّعريب، والتي لم تكن الحكومة آنذاك قادرة على إنفاقها، كما أن هناك من يذود عن الاستعمار وثقافته، ويرى في اللّغة القومية ضرباً من التخلف والرُّجوع إلى الوراء، عليه فقد ظل الأمر إلى أن برز التَّعريب مرة أخرى مع تداعيات ثورة أكتوبر ١٩٦٤م؛ فكان قرار وزارة التَّربية والتَّعليم بتعريب مناهج التَّعليم الثَّانوي في يوليو ١٩٦٥م، فقد ذكر سر الختم الخليفة في كلمته أمام مؤتمر المائدة المستديرة «لقد أظهرت الإدارة البريطانية براعة فائقة في اتخاذ التَّدابير التي قصد منها فصم الصِّلات الثَّقافية بين جزئي البلاد، وخاصة في إزالة كل آثار الدين الإسلامي، والثَّقافة العربية في الجنوب» (تميم١٩٩٧/ ١٦٣)، كما قال ماكميلان «إن سياسة التّعريب هو أمر مُسلَّم به كإظهار للطموحات الوطنية، وكإصلاح تربوي يقصد منه الاقتصاد في الزمن والجهد اللذين يبذلان في وسيلة التَّدريس، والتَّعليم، وفي محتوى المادة أيضاً» (تميم١٩٩٧/ ١٥٩)، ويلاحظ أن الاستعمار قد خلّف بعض السِّياسيين وغيرهم، أصبح همّهم معارضة التَّعريب وإضعاف جهود الحكومة المركزية لإفشال ترسيخ اللّغة العربية في الجنوب خاصةً.

كذلك لم يكن بمقدور الحكومة التَّأسيس للتّعريب بصورة سليمة، فجاءت المناهج دون تنقيح، وبها كثير من العيوب حينها، وقد طُبِّق التَّعريب في المرحلة الثانوية، وأُقِيمت العديد من المؤتمرات، وأُجريت العديد من الدِّراسات، التي خلصت إلى أن التَّدريس باللّغة العربية أدى إلى تنامي الشعور القومي للطلاب، والتَّماسك، والوحدة الوطنية داخل المؤسسات التَّربوية وخارجها، فكان الاهتمام بالتُّراث العربي والثَّقافة العربية، فظهرت الجمعيات الأدبية، وقويت اللّغة العربية بين الأفراد، والمجموعات، ويتم التَّخاطب بها حتى في مناطق التَّداخل اللّغوي؛ ذلك لأن اكتساب اللّغة أدى إلى الارتفاع بمستوى العامية التي أصبحت لغة مشتركة يتحدثها الجميع، وبرغم التَّعريب لم يتم إنشاء مؤسسات تهتم بأمره، وتدفع به إلى الأمام.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في مايو ١٩٦٩م جاءت حكومة جديدة (النميري ١٩٦٩/ ١٩٨٥)، أبدت اهتماماً كبيراً باللّغة العربية من منطلق الدعوة إلى القومية العربية، والعمل العربي الوحدوي المشترك، عليه فقد كان عملاً سياسياً، أكثر منه أداءً علمياً وأكاديمياً داخل المؤسسات ذات الشّأن العلمي المطلوب توافره بغرض التّنشئة اللّغوية وتطوُّرها، فقد كانت الأهداف السِّياسية وقتها تتجاوز الوحدة اللّغوية الداخلية للقطر، إلى الوحدة بين الأقطار العربية، من خلال تبني سياسات وحدوية في مختلف المجالات التّربوية والثّقافية، بالتّالي فقد قدَّمت التّجربة المايوية اهتماماً مظهرياً دون التّعمق في وجدان الشعب السُّوداني فكان التّفاعل ضعيفاً بين المؤسسات المعنية بالتّنفيذ، وبين المجتمع؛ برغم استيعابه لذوي الميول القومية العربية، نظراً لأن التيّار النّاصري في ذلك الوقت كان يجسِّد آمال الكثيرين في الوحدة العربية، ويلحظ أن ذلك التّيار لم يأخذ في اعتباره العوامل المتداخلة، ومقتضيات الظروف في نشر العربية، وترقية أوضاعها فكان المؤتمر الأول لّلغة العربية الذي عقد في الخرطوم في ديسمبر ١٩٨٣م، حيث وعد الرَّئيس النُّميري المؤتمريين باتخاذ خطوات مستقبلية هامة لصالح اللّغة العربية في السُّودان، أوجزها في ما يلي:

١- إصدار قانون مركز ومجلس االتّخطيط اللّغوي.

٢- إنشاء أكاديمية عربية بالسُّودان.

٣- دفع خطوات التّعريب في التّعليم العالي والبحث العلمي.

٤- بذل المزيد من الحوافز، والجوائز للإبداع، والابتكار في مجال اللّغة العربية والأدب.

كذلك واصل الرَّئيس النُّميري جهوده بتكوين اللجان القومية لنشر العربية وترقيتها، كما أوصت لجان أخرى بالتّعريب، وقد اتُّخذت العديد من الإجراءات في اتجاه التَّعريب غير أنه لم يتم تبنيه بصورة كاملة، وقد استمرت العديد من الدِّراسات (حريز١٩٨٣/ ٣٨)، من خلال المؤسسات ودوائر البحث العلمي تدعم الاتجاه نحو التَّعريب؛ فاستمرت الجهود تتصاعد في صالح التَّعريب، وبرغمها فقد ظلَّت النَّتائج متواضعة في الأوساط الرَّسمية لأسباب سياسية أكثر منها موضوعية، فهناك اختلافات بين مؤيدي الفصحى، ومؤيدي العامية، وهناك بعض الاتجاهات الرَّافضة للتَّعريب وسط السَّاسة، والأكاديميين تحت دعاوى مختلفة، بالتَّالي فقد ظل

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أمر التَّعريب تتقاذفه التيَّارات السِّياسية المختلفة، وأصبح القرار السِّياسي مسلوب القوة والفعالية، فكان الحديث عن التَّعريب لا يتجاوز قاعات المؤتمرات وداخل الأوراق العلمية مقترحات وتوصيات.

في ١٩٨٤م صدر القرار الحكومي بتكوين مجمع اللّغة العربية في السُّودان، للاطلاع بدور كبير لا سيما وأن حكومة مايو قد اتجهت نحو الأسلمة وتطبيق الشريعة الإسلامية، غير أن جهودها لا تتناسب وحجم المسؤولية التَّاريخية التي تبنتها، والأمر نفسه ينسحب على الحكومات المتعاقبة على حكم السُّودان، فالتَّجربة السُّودانية في التَّعريب لم توجه بصورة صحيحة حتى في مجال خدمة تقييس العربية ونشرها في المناطق غير الناطقة بالعربية، ولم يكن هناك عمل جاد لتوفير مصطلحات عربية مقابلة للمصطلحات الأجنبية، باللجوء إلى التُّراث العربي، والوسائل الأخرى المتاحة، وذلك أمر تقتضيه المسؤولية الوطنية، غير أن السِّياسة ظلَّت المسيطرة على التَّوجه نحو التَّعريب أو عدمه سواءً على مستويات التَّعليم المختلفة، أم في دواوين الدولة، وإداراتها، والحياة العامة.

في يونيو ١٩٨٩م جاءت حكومة الإنقاذ بشعارات إسلامية تؤكد الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية، وعلى القيم الحضارية للأمة، فكانت قراراتها شجاعة وقوية في شأن تعريب التَّعليم العالي، وإصلاح مساره؛ حيث أصدرت في فبراير ١٩٩٠ قرارات سياسية، كانت أهمها قرار التَّعريب الذي قضى باستخدام اللّغة العربية في تدريس المناهج العلمية بالجامعات والمعاهد العليا؛ فكان حداً فاصلاً لما يدور من جدل وتنظير حول التَّعريب، حيث كانت البداية الحقيقية بندوة تدريس المواد العلمية باللّغة العربية ٢٢-٢٦ / ٧/ ١٩٩٠، والتي أصدرت توصيات عديدة، أهمها: إنشاء الهيئة العليا للتَّعريب، المعنية بوضع القواعد المنظمة لمسيرة التَّعريب، واستجلاء مطلوباته، بالتَّنسيق مع الجامعات، والمعاهد العليا بالسُّودان، ثم وضعت الهيئة السياسات العامة لعملها، وقد أنزلت بذلك التَّعريب إلى حيز الفعل والتَّنفيذ ونتيجة لتلك السِّياسات أصدرت الهيئة معاجم الاصطلاحات، والكتب العلمية الصادرة باللّغة العربية في شتى التَّخصصات التي تُدرَّس بالجامعات، ثم بدأ تعريب المناهج بالسَّنة الأولى في جميع جامعات السُّودان للعام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١؛ عملاً بمنهاج التدرُّج في التطبيق (ندوة المسؤولين عن التعريب، الخرطوم/ ١٢/ ١٩٩٨)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فتصاعد التَّعريب في المنهاج الدِّراسي حتى اكتمل حسب طول المناهج المقررة لنيل الدَّرجة العلمية في التَّخصصات المختلفة، فكان التَّدرُّج ميزة عملت على تيسير تنفيذ التَّعريب على الأُستاذ والطالب معاً، بقصد استيعاب مقتضيات التحوّل الجذري من القديم إلى الجديد، بالتالي فقد بدأت الجامعات السُّودانية في العام الدراسي ٩٥/١٩٩٦ تُخرِّج الطلاب الجامعيين الذين تلقوا كامل دراساتهم باللّغة العربية، سواءً في الكليات العلمية، أم المهنية، أم العلوم الإنسانية التي كانت في السابق تُدرس جميعها باللّغة الأجنبية، عليه يمكن القول بأن القرار السِّياسي الرَّسمي قد حقق غايته من التَّعريب، وهو إحلال اللّغة العربية مكان اللّغة الإنجليزية في تدريس المناهج الجامعية، وظل أمر توافر المصطلحات العربية المقابلة للمصطلحات الأجنبية، في أولويات المهام المنوطة بالهيئة العليا للتَّعريب؛ بالتَّنسيق مع الجامعات المختلفة لسد الحاجة في المجالات، والتَّخصصات التي لم تصدر فيها معاجم موحَّدة، ولا توجد فيها معاجم معتمدة على نطاق الوطن العربي.

في عام ١٩٩٧م، أجرت الهيئة العليا للتَّعريب بالسُّودان تقويماً شاملاً لتجربة التَّعريب في مؤسسات التَّعليم العالي في السُّودان، فكان التَّقويم الأول الذي يحدد خطوات السَّير إلى الأمام، وقد كان ذلك التَّقويم مؤسساً على التَّقارير الواردة من نحو عشرين جامعة، تضمنت تقارير جميع الجامعات الكبرى؛ ما ترتب عليه الوقوف على معرفة الآثار المباشرة للتَّعريب على الأداء العلمي في مؤسسات التَّعليم العالي، كالتَّعرُّف على استيعاب الطلاب للمناهج، ومقارنة تلك المستويات العلمية بعد إنفاذ التَّعريب، بما كانت عليه من قبله، كذلك الوقوف على المشكلات التي قد يكون سببها الكتاب الجامعي بشقيه المنهجي، والمرجعي؛ وهما من أساسيات إنجاح المشروع في ذلك الوقت، إذ لم يتم توافرهما بجميع المؤسسات المعنية، كما أن المصطلح العلمي مرتبط بدرجة عالية جداً بتوافر الكتاب الجامعي المعرّب، كذلك أمكن التَّقويم التَّعرُّف على مدى درجة استجابة الأساتذة بالمؤسسات التَّعليمية لتدريس المناهج باللّغة العربية، خاصة وأن منهم من يقول بعالمية اللّغة الإنجليزية، وقناعته بها لا بسواها من اللّغات، فكان ذلك التَّقويم شاملاً لكافة الجوانب المطلوبة، وموضحاً لأوجه القصور القائمة وقتها، بالتالي فإن ذلك التَّقويم يُعدُّ مسهماً في معالجة ما هو مطلوب معالجته، ويتوقع أن تكون الهيئة العليا للتَّعريب قد استفادت منه كثيراً في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

دعم التَّجربة، وترسيخها على المدى البعيد، غير أن هذا العمل يحتاج إلى ميزانيات طموحة تفي بالأغراض، وتحقق التَّعريب باعتباره معبِّراً عن الهوية السُّودانية، عليه لابد من توافر المعاجم الموحَّدة والمتخصصة، وتشجيع وحفز العلماء، والأساتذة في المجالات المختلفة، للقيام بدورهم في التَّأليف، والتَّرجمة؛ إسهاماً في حل معضلة توافر المصطلحات العلمية، الأمر الذي يحتاج إلى الدعم الرَّسمي منعاً للتَّراجع عن مواصلة المسيرة، وصولاً إلى غاياتها بالسُّرعة المطلوبة، إذ بالضرورة أن تمثل المتابعة عملاً دورياً في فترات متقاربة بغرض إجراء معالجات فورية، وعمل ما يلزم من تحسينات في سير التَّعريب بكل مؤسسة حسب احتياجاتها، وظروفها لتتواصل الخطى بصورة مدروسة وراسخة، وفقاً لبرنامج مسبق يتم فيه تحديد الأولويات، وتنفيذها بما يمكن أن يحقق المطلوب، ويترتب عليه الأثر الإيجابي على الأداء العلمي بالمؤسسات المعنية، كذلك لا يزال مجال التَّأليف والتَّرجمة يحتاج إلى رعاية كبرى من جسم مركزي يكفل العمل المستمر، والمتطوّر، لا سيما وأنه لا يوجد في اللّغة العربية ما يعيق التواصل مع مستجدات العلم في العالم المعاصر.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة قد قامت بإجراء التَّقويم الثَّاني، من خلال محاور التَّقويم (البصري ٢٠١٠/١٤٩)، لسير عملية التَّعريب في مؤسسات التَّعليم العالي بالسُّودان، في ديسمبر ٢٠٠٢م، بنهاية عمر الاستراتيجية القومية الشَّاملة ١٩٩٢م-٢٠٠٢م. التي قضت بتوسيع التَّعليم العالي وتعريبه (١٩٩٢/ ١٩٩)، غير أن النتَّائج كانت لا تزال متواضعة عندما يتمَّ إخضاعها إلى المعايير النوعية.

فالملاحظ أن المصطلح العلمي لا يزال يشكّل العقبة من حيث تعريبه، وتوحيده، وتوافره، وتقبُّله؛ ذلك لأن التَّعريب يخضع للاجتهاد الجماعي في بعض المؤسسات، والاجتهاد الشَّخصي في بعضها الآخر، وفي كلاهما فإن المعاناة سببها ضعف الإمكانات المادية؛ وعدم وجود المتابعة المستمرة من الجهات الرَّسمية، ما أدى إلى ضعف التَّأليف باللّغة العربية، بالتَّالي لا توجد كتب بصورة علمية لضعف الدَّعم للتَّعريب (عبدالرحمن، جامعة الخرطوم٥/ ٢٠١٥)، غير أنه وبصورة عامة تُعدُّ هذه التجربة ناجحة بحسب العديد من الدِّراسات (النوي٢٠١٢/ ٩)، فهي قد جعلت التَّعريب واقعاً، برغم ما واجهتها من صعوبات ومعوقات؛ يمكن أن تجد طريقها إلى المعالجة، بتفعيل العمل الجاد والتَّمويل اللازم.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المحور الرابع: إعادة التَّخطيط اللّغوي ضرورة ملحة

إن التَّخطيط اللّغوي المبتغى، هو الذي يمكّن للعربية حقها في مختلف مجالات التَّواصل، وخدمة جوانبها الدَّاخلية وتطويعها وجعلها لغة التَّعبير في كل وسائط التَّواصل، وتهيئتها وتطويرها من الدَّاخل، وتعميمها في مظاهر الحياة كلها؛ لتصبح لها القوة المطلوبة والرَّصانة، الأمر الذي لا يتأتى إلا بالحفاظ على التنوّع اللساني في السُّودان باعتباره مصدر الثَّراء الثّقافي الذي يستحق التَّقدير، والحماية بمنهجية تخطيط سليم.

إن العناية بالتَّنوُّع اللّساني تمثِّل مجال اهتمام كثير من العلوم، ومن بينها علمي اللّغة الاجتماعي وعلم الاجتماع، إذ يهتم الأخير بتنمية المجتمعات الحديثة، ما يحتِّم التَّخطيط اللّغوي، وفق سياسة لغوية سليمة، تُرسّخ له في ضوء التَّنوُّع والتَّعدُّد الذي يتميَّز به السُّودان، فهناك العديد من المؤسسات العلمية التي بذلت جهوداً كبيرة، وأصبح لها إرث يمكن أن يستعان به؛ لإجراء المزيد من الدراسات التي تعمل في إطار العناية باللّغات الوطنية، وتطويرها لتصُبَ في مصلحة تنمية اللّغة القوميَّة.

كما أنَّ موضوع علم الاجتماع اللّغوي هو التَّنوُّع اللّغوي في المجتمع الواحد، وغايته تخطيط السِّياسة اللّغوية بطريقة موضوعية، وبوسائل علمية، إذ لا تزال الحاجة ماثلة إلى خريطة لغوية، تتم في ضوئها دراسة الأوضاع اللّغوية في الُسودان، بإشراف الدولة لتحديد أوضاع تعليم اللّغة العربية، وتقويم تعلُّمها، كذلك التَّوصيف اللّساني للّهجات العربية السُّودانية، وتوصيف أوضاع اللّغة العامة، وكذلك اللّغات الوطنية، وإعادة تصنيفها.

كل هذه الأمور تحتاج إلى وضع مهام، وتحديد اختصاصات، وتحديد أولويات حسب ما تتمخض عنه المؤشرات في ضوء الدِّراسات العلمية التي بُذلت في أوقات متفرقة، إذ المطلوب جذبها إلى دائرة الضوء لتصبح نتائجها جزءاً من المهام التي ينبغي أن تراعي ما يلي:

أولاً: أن يُعاد التَّخطيط اللّغوي على مستوى التَّعليم العام بمراحله المختلفة، وبإشراف ذوي الخبرة، وبروح العمل العلمي لمعالجة الأوضاع كلها، ولتكن البداية في المناهج؛ بمناهج تراعي بدقة المرحلة العمرية للأطفال من حيث المحتوى

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

واللّغة، فعلى سبيل المثال الطفل في مرحلة التَّعليم قبل المدرسي، وفي المستويات الدُّنيا من مرحلة الأساس، لا يلزمه معرفة الألفاظ التي تعبِّر عن عمق اللّسان العربي وتراكيبها؛ لأنها لا تلائم في معظمها هذه المرحلة، بل يجب التَّركيز على ما يلائم التَّطوّر العمري للطفل؛ إذ يكفيه من الألفاظ ما له صلة بالمفاهيم العامة في محيطه، وما يحتاج إليه في تحقيق التَّواصل (حساني،١٩٩٦/ ١٤٣)، وبهذا فقط سوف يتولّد عند الطفل الشُّعور بأن هذه اللُّغة تعمل على تلبية حاجاته في هذه الحياة، ما يؤدي إلى تولُّد الحميمية في العلاقة بينه وبينها، ويُدرك أن صداقته معها سوف تستمر طويلاً، وبأنها ليست واجباً ثقيلاً يتخلّص منه بنهاية العام الدراسي.

ثانياً: اتخاذ قرارات شجاعة تعمل على سن قوانين تقوي اللّغة العربية في المدارس، والجامعات، ومراكز البحث العلمي، ولا بأس أن يُستفاد من الدِّراسات التي بذلتها الجامعات، والمعاهد، والمراكز العلمية، وقبل الولوج إلى التَّخطيط اللّغوي ينبغي إيجاد سياسة لغوية يسترشد بها إلى رسم الأطر التي تتحرك فيها اللّغة؛ وفقاً لأهداف شعوب السُّودان.

ثالثاً: تمكين اللّغة العربية وثقافتها في ظل المستحدثات الرَّقمية المتسارعة، والمتعاظمة بوسائط اتصالاتها المتنوعة، ما يؤدي إلى تقويم الأداء الوظيفي لكل الألسنة، إضافة إلى زيادة المعرفة اللّغوية بما يدعم الأداء الوظيفي ويستدعيه إلى تعزيز التَّواصل اللّغوي السَّليم بين جميع مكونات المجتمع، وبالمستوى الذي يحفظ لأفراده حقوقهم واستكمال واجباتهم بأحسن وجه.

رابعاً: إعادة النظر في القواعد، والتَّنظيمات، والإجراءات المتبعة في تنظيم، وتسيير شؤون التَّربية والتَّعليم من جميع الجوانب، والنُّظم التَّربوية بصورة عامة؛ لإعداد موثوق للسِّياسة اللّغوية والتَّخطيطين اللّغوي والتّربوي انطلاقاً من مخرجات الحوار الوطني بحيث يحصل هذا الموثوق على توافق الأكاديميين والتربويين والسياسيين، ليتم تضمينه في الدستور بشكل واضح وصريح، كما يتم إظهار أبعاده، ومكوناته في التشريعات الملائمة داخل الاستراتيجية القومية؛ لتوضيح الغايات الكلِّية من جعل اللّغة العربية، لغةً قومية بجانب الاعتراف باللّغات المحلِّية وتطويرها، وبيان دورها في البناء المجتمعي، وإسهاماتها الواضحة في الحضارات السُّودانية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

خامساً: جعل التَّخطيط اللّغوي المعالج لمحاولات شرح الهوية اللّغوية، والقومية نتيجة الممارسات السياسية الخاطئة، والصِّراعات الدَّاخلية، ما نجم عنها حروب أهلية ألقت بمسالب كثيرة في الجبهة الداخلية للبلاد، خاصةً وأن كثيراً من المحلِّلين لأوضاع سُّودان ما بعد حرب الجنوب، يرون أن مشكلة الهوية خاصةً مكوِّنها اللّغوي تمثل واحدة من أعقد المعضلات التي استعصى حلها خلال تاريخ السُّودان السِّياسي؛ إذ ظلّت اللّغة العربية سيادةً ومشكلةً (عبدالله ٢/ فبراير/ ٢٠٠٩م/ كوالالمبور).

سادساً: تقوية اللّغة العربية، والاعتراف الكامل باللّغات الوطنية، وكتابتها كاملة بالحرف العربي لتعزيز المشاعر القومية، من أجل تلاحم وطني، ووحدة قومية حقيقية، لقول الرَّسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتمَّ التسليم «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنَّما هِي من اللِّسان، فمن تكلَّم بالعربية فهو عربي».

سابعاً: دعم التَّعريب بتوحيد المصطلحات العلمية للتَّخصصات؛ لتلافي استخدام عدد من المصطلحات العربية، مقابل المصطلح الأجنبي الواحد؛ ذلك لإبعاد العمليات التعليمية عن الإرباك، والارتباك، فالمطلوب توحيد المصطلحات داخل القطر، بغض النظر عن الحاجة إلى توحيدها في الوطن العربي بأكمله، فتوحيد المصطلح يفيد الطلاب، والباحثين، والأساتذة على مستوى الجامعات، والدِّراسات العليا، ومراكز البحوث، وعدم ترك أمر المصطلح للاجتهادات الفردية من المؤسسات والأفراد (البصري ٢٠١٠/ ٣٠٦). كذلك فإن الحاجة لا تزال ماثلة لتطوير مسيرة التَّعريب، بجهد مستمر في المجالات المهمة، والدَّاعمة للتَّعريب، بحيث يستوعب التَّقدم العلمي والحضاري، بالتالي لابد من توحيد المصطلح كما أسلفنا، بإيجاد البديل العربي المتفق عليه، من أغلبية المجامع العربية، أو العلماء، وتشجيع التَّرجمة من اللّغات الأخرى، وبذل الحوافز للمترجمين في المجالات العلمية، والأدبية، والتقنية، وتأليف وتطوير المعجمات الموحَّدة للتَّخصصات المختلفة.

ثامناً: هناك تحديات عديدة تواجه اللّغة العربية اليوم منها:

- الجانب النَّفسي وما يتعلق به من اعتقادات خاطئة تجاه اللّغة العربية، بأنها لا تواكب التكنولوجيا؛ ما يجلب النظرة الدونية إلى العربية، والتي نعتبرها صورة ذهنية سالبة توارثتها الأجيال، كما رسَّبت في أذهانهم أنها لغة صعبة التَّراكيب والقواعد، كل هذه المشكلات تحتاج إلى دراسة؛ لأنها ذات مساس باللّغة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

نفسها، بالتَّالي لابد من تحديد مهام المعالجة، والأهداف، والغايات، ووضعها موضع التَّنفيذ والمتابعة، مع إعداد الوسائل، والموارد المادية، والبشرية.

- ظهور لهجات هجين بين الفصحى، والعاميات، واللّغة الانجليزية (مزيج لغوي)، خاصة في الوسائط الإلكترونية، ما أحدث اختراقاً في الشباب بانصرافهم إليها وابتعادهم عن الفصحى تحدثاً وقراءةً وكتابةً، ما يستوجب إعمال العلوم ذات الصِّلة للمعالجة، من خلال وضع السِّياسة اللّغوية التي تسير عليها المنظومات المعنية، وخاصةً المنظومة التَّربوية، ذلك وفقاً للاختيار العلمي، وثوابت الأمة، وتكون المرجعية فيها للدساتير، والقوانين الرَّسمية للدولة المتوافقة.

تاسعاً: على مستوى مؤسسات التَّعليم العالي، فإن انتشار التَّعليم الأهلي والأجنبي، أدى إلى تراجع استخدام اللّغة العربية في تقديم الدُّروس بجميع التَّخصصات خاصة العلمية منها، ما يعني ضرورة العمل على حض هذه المؤسسات على استخدام اللّغة العربية السليمة، وتعميمها في كافة مراحل التكوين في جميع التَّخصصات، وحث إدارات البحث العلمي على تفعيل وحدات البحث اللّغوي، وفتح مشاريع حول مَنْ يُقدِّم على سبيل المثال أحسن عمل في قضايا استعمال اللّغة العربية، كذلك العمل على تدريس مادة اللِّسانيات التَّطبيقية في مختلف التَّخصصات لاستيعابها كافة التَّطورات اللّغوية وملامستها لجميع العلوم.

عاشراً: لمجابهة ما سبق ذكره ينبغي العمل على تنفيذ تخطيط لغوي سليم بمنهج علمي مدروس، وبمشاركة الكثير من المؤسسات الضَّامنة للنجَّاح حال أطلق يدها؛ ليصبح المتكأ علمياً وليس سياسياً كمجمع اللّغة العربية، والهيئة العليا للتَّعريب، والجامعات ومعاهدها ومراكزها المتخصصة في المجال، ذلك برعاية وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التَّعليم العام، كما يمكن تأصيل المحيط الاجتماعي بكافة منظوماته من أجل تعزيز الهوية اللّغوية، وتصحيح الأخطاء، إضافة إلى إحياء مجلس التَّخطيط اللّغوي ومركزه، وتفعيل إدارة تطوير اللّغات الوطنية للتنسيق مع المؤسسات العلمية، في العمل على الاهتمام باللّغات الوطنية، وكتابتها بالحرف العربي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الخاتمة:

ختاماً من خلال المحاور التي تناولتها الورقة، مقارنةً بما أوردتها الدراسات السابقة، والتعقيب عليها، يتضح أن السِّياسة اللّغوية في السُّودان قد اتجهت منذ زمن بعيد إلى تأكيد الطَّابع الرَّسمي للّغة العربية، وإهمال إكسابها الطابع القومي المعبِّر عن جميع الإثنيات اللّغوية السُّودانية، باعتبار أنّ وظيفة اللّغة العربية الأساسية التواصل في كل المجالات العامة والخاصة، رغم اختلاف لهجات متحدثيها، إذ استطاعت أن تجمعهم وتحقق انسجاماً مناسباً داخل المجتمع ما أسهم في إيجاد بعض مظاهر التلاقي الاجتماعي، فبهذه اللّغة تظهر ملامح المجتمع المتجانس برغم تنوّع عاداته، وتقاليده، وثقافاته، كذلك فقد بذلت حكومات ما بعد الاستقلال آليات عديدة، كانت كفيلة بتطبيق مخرجات السِّياسة اللّغوية، إذا توفّرت لديها فرصة التَّنفيذ وفقاً لمنهاج التَّخطيط السليم المدروس، الذي أعدته المؤسسات التَّعليمية آنذاك وفقاً لرؤاها العلمية، غير أن التَّطبيق المنشود لم يحدث لارتباط كثير من الأمور بانفعالات السِّياسة؛ لذلك لم يعرف السُّودان في تاريخه المستقل الاعتراف الحقيقي بوجود لغات أخرى، إلى جانب اللّغة العربية، برغم انتشار اللّغات الوطنية على مساحات واسعة داخل البلاد، وداخل العاصمة القومية وخارجها، مع وجود المجلس القومي للتراث السُّوداني وتطوير اللّغات، وبعض المراكز داخل الجامعات لكتابة اللّغات الوطنية بالحرف العربي، الأمر الذي ما زال يعارضه دعاة الكتابة بالحرف اللاتيني، وهو أمر ليس له ما يبرره؛ فاللّغة العربية هي الأداة الأنسب لإعادة بناء الهوية، ولاتوجد لغة أو لغات وطنية يمكن أن تقوم مقام العربية في السودان، بالتالي فالفرص مواتية لجعل اللّغة العربية لغةً قوميةً تحْظى باعتراف جميع السُّودانين، ومقابلة عدم الرضى ببذل الاهتمام باللّغات المحلية، وتطويرها للحفاظ على الإرث الإنساني لمتحدثيها، عليه فإن الإسراع في كتابة اللّغات وفقاً لترتيب (البرنامج) عملي واضح بدرء الغبن؛ ذلك لأن اللّغات المحلية المكتوبة حالياً قليلة جداً مقارنة بالكم الهائل من اللّغات واللّهجات المحلية الموجودة في السُّودان؛ مما يتطلب ضرورة العمل الجاد والدؤوب لترسيخ هويتنا اللّغوية التي تمثِّل الداخل الوجداني لكافة شعوب السُّودان، ما الدعوة إلى الاهتمام بتعزيز الجهود السابقة التي بذلها الأفراد مؤسسات وعلماء في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الثّلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، لاتخاذ سياسة لغوية قوية تتضمن تخطيط لغوي سليم برعاية العلماء في المجال، وبعض المؤسسات القيادية في التّعليم العالي.

النتائج:

١- التّنوع في المجتمع السُّوداني يحتم التّخطيط اللّغوي السليم، من خلال ترسيخ سياسة لغوية تعطي الاهتمام الكامل للتخطيط اللّغوي، الذي غايته تقوية اللّغة العربية، بتقوية ألسنة المتحدثين بها، الأمر الذي لا يحدث إلا من خلال الاهتمام باللّغات الأخرى في المجتمع الكبير، خاصة تلك التي تغطي مساحات واسعة من الخريطة الجغرافية؛ ذلك لأن الاهتمام بها يصُبُّ في تنمية اللّغة العربية باعتبارها لغة قومية، كما ينبغي الاستفادة من تجارب العلماء والباحثين في هذا الجانب، خاصة باحثي علم الاجتماع اللّغوي الذي موضوعه التّنوُّع اللّغوي في المجتمع الواحد، وغايته تخطيط السِّياسة اللّغوية بطريقة موضوعية وبوسائل علمية (القاسمي، ٢٠٠٢م/ ١٥٧).

٢- إن تعزيز دور التّخطيط اللّغوي يكمن في التّخطيط التّربوي السّليم، الذي يعالج المشكلات التّربوية، ومنها الازدواجية اللّغوية، خاصة في مناطق التّداخل اللّغوي، عليه يجب أن يكون التّخطيط اللّغوي في صلب اهتمامات منظومة التّخطيط التّربوي، ومن أهدافها؛ ذلك لإحداث شمولية التّخطيط الذي يحقق التوجيه العقلاني للتّعليم في حركته نحو المستقبل.

٣- ضرورة قيام عمليات التّخطيط ضمن منظومة تضم السِّياسي الذي يعمل ضمن مرجعية وطنية تلامس ما يجري في العالم، وبين أهل الاختصاص الذين يقع على عاتقهم وضع تصورٍ شاملٍ لمشروع التّخطيط، الذي يلبي طموحات الشّعب، عليه يمكن للسِّياسي إخضاع المشروع للتّطبيق ويُعيِّن له المستشارين، بالتالي يمكن أن يصبح داعماً للمشروع؛ نظراً لما يترتب عليه من تكاليف عالية التّنفيذ.

٤- لتصبح اللّغة العربية لغة رسمية لها مكانتها السّامية، بحسبانها مفخّرة قومية للجميع؛ فإن الاهتمام بها مسؤولية التّخطيط اللّغوي، وتقع هذه المسؤولية كاملة على عاتق صنّاع القرار والدولة عموماً، إذ يحتاج الأمر إلى حل المشاكل اللّغوية، وإلى الدعم المادي، فلا رُقي وتطوّر لغوي بدون الإنفاق (فالتّخطيط اللّغوي تقابله الكتلة المادية).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٥- العمل على إعادة النظر في القواعد، والتَّنظيمات، والإجراءات المتبعة في تنظيم، وتسيير شؤون التَّربية والتَّعليم من جميع الجوانب، والنُّظم التَّربوية بصورة عامة في ضوء ما فرضتها العولمة من تحديات.

٦- في ميدان العمل السِّياسي غالباً ما يصاحب السِّياسات اللّغوية نوعٌ من إسقاطات بعض الأفكار غير المؤسسة على المنهاج العلمي، لذلك تنعكس سلباً، وتسير في الاتجاه المعاكس لقوة التَّشريع الدَّافعة للسِّياسة اللّغوية، فينداح التَّخطيط اللّغوي إلى ساحة التنفيذ فاقداً للدعم المناسب الذي يؤدي لإقرار تخطيط سليم يُنفّذ على أرض الواقع.

٧- تشير التجارب إلى عدم الاستفادة الكاملة من الأطر النَّظرية؛ التي وضعتها المؤسسات العلمية كجامعة الخرطوم، ومعهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ليصبح التَّخطيط اللّغوي واقعاً عملياً وفق منهجية علمية دقيقة؛ ما أدى إلى ظهور بعض من انفعالات السِّياسة عند التَّطبيق.

التوصيات:

١- بما أن السِّياسة اللّغوية هي الوجه المتحضر لحرب اللّغات، فإن هذه الحرب يجب أن نوجهها ضد إضعاف اللّغة العربية في المراحل التعليمية المختلفة، وفي الوسائط الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط.

٢- أن تعمل السِّياسة اللّغوية على تحديد مراكز إشعال الحرب التي استهدفت اللّغة العربية بأشكال متعدّدة وأشدها التي تنْخر في العمود الفقري لمجتمعنا وهو التَّعليم، فالتَّعليم لابد أن يعود قوياً شامخاً.

٣- العمل على مجابهة الحرب المنظمة التي أضحت تفرض ثقافات جديدة، تقلل من الاهتمام باللّغة العربية واللّغة الانجليزية معاً؛ مُفْرزة مزيجاً لغوياً لا ينتمي لأيٍّ منهما.

٤- العمل على رسم سياسة لغوية يراعى فيها المنهج العلمي السَّليم، باعتبار أن السِّياسة اللّغوية فرع من علم اللّسانيات الاجتماعية، ما ينبغي الالتزام بالأسس العلمية عند إجرائها.

٥- إدراج التَّخطيط اللّغوي في البرامج الجامعية الخاصة باللّغات في مرحلة الدراسات العليا لتكوين خبرات متميزة في المجال، تكون البداية لقيام مشروع تخطيط لغوي سليم بالسُّودان.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٦- العمل على إصدار مجلة دورية علمية محكَّمة في مجال التَّخطيط اللّغوي، تكلَّف بها جهة علمية أكاديمية حادبة على مصلحة الوطن، على أن تتناول المجلة ممارسات تطبيقية في مجال التَّخطيط اللّغوي يستفاد منها في المعالجة والتطوير.

المراجع

- أحمد، الصادق آدم. (٢٠٠٩م). التّعدد اللّغوي في السُّودان، www.sudan.forall.org.
- البريدي، عبد الله. (٢٠١٣م). التَّخطيط اللّغوي، تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ملتقى الجامعات والمؤسسات المعنية باللّغة العربية، الرِّياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية.
- البصري، هداية تاج الأصفياء. (٢٠١٠م). دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين.
- القاسمي، علي. (٢٠٠٢م). الجامعة والتَّنمية، سلسلة المعرفة للجميع، الرباط: العدد ٢٧.
- المركز العربي للتَّعريب والنَّشر والتَّأليف بالتَّعاون مع الهيئة العليا للتَّعريب. (١٩٩٨). ندوة المسؤولين عن تعريب التَّعليم في الوطن العربي، الخرطوم، قاعة الصداقة، ديسمبر.
- الموسوعة العربية. (٢٠٠٢م). هيئة الموسوعة السورية، دمشق: مؤسسة الصالحاني للطباعة، الطبعة ١، المجلد ٦.
- النوي، مليكة. (٢٠١٢م). التَّخطيط التَّربوي بين الواقع والمأمول، أعمال الملتقى الوطني حول التَّخطيط اللّغوي، الجزائر: الجزء الثاني.
- الاستراتيجية القومية الشاملة. (١٩٩٢م). الاستراتيجية (١٩٩٢-٢٠٠٢م)، جمهورية السُّودان، الخرطوم.
- بشير، محمد عمر. (١٩٨٣م). تطوّر التَّعليم في السودان (١٨٩٨-١٩٥٦)، بيروت: دار الجيل.
- تميم، عبد الهادي محمد عمر. (١٩٩٧م). اللّغة العربية في المجتمع؛ الأنموذج السُّوداني، الخرطوم: تميم للنشر.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- حريز، سيد حامد. (١٩٨٣م). تعريب التَّعليم الجامعي في السُّودان، المجلة العربية للدِّراسات اللّغوية، مجلد٢، العدد ١.
- حساني، أحمد. (١٩٩٦م). دراسات في اللسانيات التَّطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- خير السيد، بهاء الدين الهادي. (٢٠١١م). دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- شول، بول دينق.)٢٠٠٠م). رؤى تجربة التَّعريب، مجلة الآداب والعلوم، جامعة جوبا، العدد ١.
- عبدالله، عادل الشيخ. (٢٠٠٩م). الوضع اللغوي المثالي لسودان مابعد الحرب، www.sudanile.com.
- عبد الرحمن، عبد الملك محمد. (٢٠١٥م). المطالبة بلائحة أخلاقية للتَّأليف والتَّرجمة، ورشة عمل جامعة الخرطوم، جامعة الخرطوم.
- مركز الدِّراسات الاستراتيجية. (١٩٩٨م). التقرير الاستراتيجي السُّوداني، العدد الأول.
- محمود، عشاري أحمد. (١٩٨٣م). مشروع المسح اللّغوي للسُّودان، المجلة العربية للدراسات اللّغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم: العدد الأول المجلد ٣.
- مصطفى، هاني محمود. (٢٠٠٧م). السِّياسات التَّربوية والنِّظام السِّياسي، عمان: الأردن، دار جرير للنشر والتَّوزيع.
- كالفي، لويس جان. (٢٠٠٦م). علم الاجتماع اللّغوي، ترجمة محمد يحياتن، الجزائر: دار القصبة للنشر.
- نور، قاسم. (١٩٨٨م). التَّعريب في الوطن العربي إشارة خاصة إلى السُّودان، الخرطوم: دار النشر التربوي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مناقشة مسألة تخطيط الوظائف اللغوية (*)

د.لي يو مينغ (١)

ترجمة: هند خالقي (٢)

ملخص الدراسة :

قديمًا، كان يتم تقسيم التخطيط اللغوي على قسمين: تخطيط المكانة اللغوية وتخطيط البنية اللغوية، بَيد أنَ الدراسة الآتية تؤكد على وجوب القيام بتخطيط الاستعمال الوظيفي للغة(Language Function Planning)، وتتمثل مهمة تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة المبنية على أُسس تخطيط هذين القسمين في تخطيط دور اللغة الذي تلعبه في كل استعمال وظيفي، أو بالأحرى تخطيط دور كل ظاهرة لغوية (language phenomenon) وقيمتها في كل استعمال وظيفي، ويقوم المقال الآتي بتقسيم الاستعمالات الوظيفية للغة على ثمانية مستويات: اللغة الوطنية (national language) ولغة العمل الرسمية (official working language) والتعليم (education) ووسائل الإعلام (mass media) والخدمات العمومية (public service) والتواصل العمومي (public communication) والثقافة (culture) والتواصل اليومي(daily communication)، أما الظواهر اللغوية فيتم تقسيمها

---

* –عنوان البحث الأصلي باللغة الصينية: 语言功能规划刍议
مجلة اللسانيات التطبيقية، اسم المجلة باللغة الصينية: 语言文字应用 ، العدد: الأول، ٢٠٠٨م

١– دكتور وباحث صيني مشهور في تخصص اللغة الصينية وعلم الإجتماع والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وُلد في مقاطعة خنان سنة ١٩٥٥، وهو حالياً رئيس معهد دراسات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي الصيني، وتولى مناصب عدة جامعية، وتحصّل على عدة جوائز علمية على المستوى الوطني، وقام بنشر ٣٨٠ بحثاً علمياً، وحرر ١٠ كتب صينية، و٥ كتب إنجليزية، وهي مراجع علمية هامة، وهو رئيس تحرير كتاب « تقرير أوضاع الحياة اللغوية الصينية» التي بدأت منذ سنة ٢٠٠٥ ومتواصلة حتى الآن، وعضو لجنة تحكيمية في مجلات علمية صينية وأجنبية.
اسم المؤلف باللغة الصينية: 李宇明教授

٢– باحثة تونسية في مرحلة ما بعد الدكتوراه تخصص علم الاجتماع: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية بالصين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

على خمسة أصناف متمثلة في: اللغة الوطنية المشتركة (state common language) ولغة الأقليات (minority language) واللهجة الصينية (Chinese dialect) واللغة الأجنبية والرُموز الصينية المُعقدة. يناقش الكاتب أثر هذه الظواهر اللغوية في كل استعمال وظيفي محاولاً اقتراح فكر جديد لتخطيط الوظائف اللغوية.

الكلمات المفتاحية: الظواهر اللغوية، الاستعمال الوظيفي للغة، تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة.

المُقدمة:

التخطيط اللغوي هو تحديد خطة ما من الحكومة أو جهة علمية لها نفوذ للمسائل اللغوية الخاصة بالمجتمع وكذلك إتخاذ كل الإجراءات اللازمة في كل ما يتعلق بالتدخل في اللغة نفسها أو تعديلها أو إدارتها عموماً، يتم تقسيم التخطيط اللغوي على صنفين:

١. تخطيط المكانة اللغوية (Language Status Planning)، تحديد المكانة الاجتماعية للغة المنطوقة (والمكتوبة) ومتغيراتها، وتحديد اللغة التي يجب استعمالها في مختلف المجالس.

٢. تخطيط البنية اللغوية (Language Planning Corpus)، هو القيام بإصلاحات على اللغة، بوضع معايير للغة أو تحسين مستوى اللغة المنطوقة والمكتوبة نفسها؛ فضلاً عن كونها تشمل أيضاً إنشاء لغة مكتوبة خاصة باللغة التي ليس لديها لغة مكتوبة بعد، وأيضاً تحديد مقاييس النطق للغة المكتوبة.

كلٌ من هذين الصنفين مرتبط بالاستعمال الوظيفي للغة، ويحمل في طَياته أيضاً تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة، لكن يبقى كل ما يتعلق بتخطيط الاستعمال الوظيفي للغة متميز على الأغلب بطابع ضمني (implicit) غير معلن، الذي يجعل تخطيطها يميل إلى الإهمال ونقص النظام والشمولية؛ لذلك، صار وضع تخطيط خاص بالاستعمال الوظيفي للغة ضرورة ملحة.

تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة (Language Function Planning) هو جمع وتوسيع لمعنى تخطيط المكانة اللغوية وتخطيط البنية اللغوية، وهو بحث عن زاوية دراسة جديدة وتطور جديد لدراسة التخطيط اللغوي. وفي الوقت نفسه، تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة هو محاولة لإثراء إجراءات تخطيط المكانة اللغوية وتخطيط البنية اللغوية وتحسينها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المبحث الأول: مستويات الاستعمال الوظيفي للغة:

يُقصد بالاستعمال الوظيفي للغة الاستعمالات اللغوية في حياة المجتمع، فحياة المجتمع تنقسم على عدة مجالات، على الرغم من أن من الصعب تقسيم ميادين حياة المجتمع تبعاً لقانون معين، بيد أنه على الرغم من إختلاف الدول والمناطق تبقى العادات قريبة من بعضها بعضاً، ويمكن أن تبرز هذه العادات تبعاً لوضع مقاييس لتصنيف المهن وأقسام إدارة المجالات، وبعض مجالات حياة المجتمع يمكن جمعُها في مجالات أوسع، وبعض المجالات الأخرى يمكن تقسيمها على عدة مجالات صغيرة أكثر دقة، وبما أنه يمكن تقسيم حياة المجتمع على عدة مجالات، ويمكن جمع أو تركيب مستويات المجالات، فإنه ينبغي تقسيم الاستعمال الوظيفي للغة حسب المجالات، فضلاً عن أنه يمكن أيضاً القيام بجمع أو تركيب مجالات الاستعمال الوظيفي للغة.

حسب تجربة الصين في الوضع الحياتي اللغوي (Language Life Situation) والتخطيط اللغوي، يمكن إجمالاً تقسيم الاستعمال الوظيفي للغة على ثمانية مستويات:

أ. **اللغة الوطنية**: اللغة الوطنية هي اللغة التي تُمثل لغة الدولة، ظهر مفهوم اللغة الوطنية منذ أواخر عهد إمبراطورية تشينغ[١]، ثم بعد ذلك مع ظهور الحركة الثقافية للغة الوطنية، تم تحديد معايير اللغة الوطنية تدريجياً، وجمهورية الصين الشعبية لم تقم بتحديد اللغة الوطنية، بل تستعمل فقط «لغة ماندرين»[٢]، وفي عام ٢٠٠٠، قام «قانون الدولة للغة المنطوقة واللغة المكتوبة المشتركة لجمهورية الصين الشعبية»[٣] ① بإصدار القوانين الآتية: اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة هي «لغة ماندرين» والرموز الصينية المعيارية؛ لذا فإن لغة ماندرين تحتل في الوقت نفسه مكانة اللغة الوطنية، بل وتمارس نفس الاستعمالات الوظيفية للغة الوطنية؛ تبعاً لذلك فإن

١- آخر إمبراطورية حاكمة صينية كانت آخر ممالك الصين، التي حكمت من ١٦٤٤ وحتى ١٩١٢ مع محاولة استعادة فاشلة وقصيرة للحكم عام ١٩١٧، وكانت قد سبقتها في الحكم أسرة مينغ وجاءت بعدها جمهورية الصين.

٢- هي لغة الصين الرسمية (普通话 : بالترجمة الحرفية هي بهوتنغ خوا).

٣- «① قانون الدولة للغة والكتابة المشتركة بجمهورية الصين الشعبية»: تمت الموافقة عليه في تأريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ في الاجتماع الثامن العشر من الدورة التاسعة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وبدأ تنفيذه في تأريخ ١ يناير ٢٠٠١.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الرموز الصينية المعيارية تحتل هي أيضاً مكانة «الرموز الوطنية»، وتمارس أيضاً نفس الاستعمالات الوظيفية للرموز الوطنية، أما على المستوى العالمي، فإن العديد من الدول لم تقم بتحديد مقنن واضح للغتها الوطنية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأخرى قامت بتقنين لغتين وطنيتين أو أكثر مثل كندا، وسويسرا، وبلجيكا إلخ.

ب. **لغة العمل الرسمية**: لغة العمل الرسمية هي لغة التخاطب الرسمي (وتشمل أيضاً اللغة المكتوبة) التي تستعملها الدولة والهيئات العاملة المحلية في أثناء العمل، بناءً على «قانون الدولة للغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة لجمهورية الصين الشعبية»، فإن لغة العمل الرسمية للصين هي «لغة ماندرين الصينية» (وتشمل أيضاً الرموز الصينية المعيارية)، ولكن في واقع الحياة، قامت اللهجات الصينية بالتأثير على لغة ماندرين الأمر الذي أسهم في إنشاء «لغات ماندرين محلية» وكثرة استعمالها، وتَحرِصُ الصين على تحقيق مبادئ المساواة بين مختلف القوميات الصينية وتنفيذها؛ إذ أن الفقرة الرابعة من الفصل الرابع من «دستور الجمهورية الشعبية الصينية»[١] ② تنص على الآتي: «كل قومية لديها حقوق حرية استعمال وتطوير لغتها المنطوقة ولغتها المكتوبة الخاصة»، وينص الفصل المائة وواحد وعشرون على الآتي: «في إطار أداء مهام مناطق الحكم الذاتي، وتبعاً لممارسة أنظمة الحكم الذاتي، يمكن لها استعمال لغة منطوقة ولغة مكتوبة محلية واحدة أو عدة لغات منطوقة ومكتوبة مشتركة محلية»، وفي مناطق الحكم الذاتي، اللغة القومية المشتركة لمناطق الحكم الذاتي هي أيضاً لغة العمل الرسمية، على سبيل المثال، في منطقة منغوليا الداخلية الذاتية الحكم، لغة العمل الرسمية لمنطقة الحكم الذاتي هي اللغة المنغولية ولغة الدولة المشتركة، وتحت

١- ② دستور الجمهورية الشعبية الصينية: تمت الموافقة عليه في تأريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٢ في الاجتماع الخامس من الدورة الخامس للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وقد خضع لأربعة تعديلات دستورية وهي الآتية: تمت الموافقة على «التعديل الدستوري الأول لجمهورية الصين الشعبية» في تأريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٨ في الاجتماع الأول من الدورة السابعة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصين، وتمت الموافقة على «التعديل الدستوري الثاني لجمهورية الصين الشعبية» في تأريخ ٢٩ مارس ١٩٩٣ في الاجتماع الأول من الدورة الثانية للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصين، وتمت الموافقة على «التعديل الدستوري الثالث لجمهورية الصين الشعبية» في تأريخ ١٥ مارس ١٩٩٩ في الاجتماع الثاني من الدورة التاسعة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصين، وتمت الموافقة على «التعديل الدستوري الرابع لجمهورية الصين الشعبية» في سنة ٢٠٠٤ في الاجتماع الثاني من الدورة العاشرة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

راية الحكم الذاتي بدور، بأوانكي وبأوركان فلغات دور وأوانكي وأوركان[1] هي أيضاً لغات عمل رسمية بالإضافة إلى اللغة المنغولية ولغة الدولة المشتركة.

وفي أثناء انعقاد المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، تم استعمال سبع لغات منطوقة ومكتوبة بوصفها لغات عمل رسمية تمثلت في: اللغة المنغولية والتبتية والويغورية والكازاخستانية والكورية والايوية، هذه اللغات المنطوقة والمكتوبة تتمتع أيضاً بنفس طبيعة لغة العمل الرسمية للدولة.

توجد عدة نقاط تشابه بين لغة العمل الرسمية واللغة الوطنية، وفي العديد من الدول تُعد اللغة الوطنية هي نفسها لغة العمل الرسمية، أما على المستوى العالمي، فتوجد عدة نقاط اختلاف بين اللغة الوطنية ولغة العمل الرسمية؛ حتى إن حالات فصلها عن بعضها بعضاً ليست بالنادرة، والأمثلة على ذلك عديدة منها سنغافورة: فلغتها الوطنية هي اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية هي لغة العمل الرسمية، وفي الهند اللغة الوطنية هي اللغة الهندية، ولغة العمل الرسمية هي اللغة الإنجليزية (لكن لا نعلم إذا كانت في الواقع اللغة الهندية هي فعلياً أو لا لغة العمل الرسمية)، والولايات الهندية لديها لغات عمل رسمية أخرى، وفي كندا، اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية هي اللغات الوطنية، على مستوى الدولة وفي المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية، تُعَدُ هاتان اللغتان أيضاً لغات عمل رسمية، لكن في منطقة كايباك الناطقة باللغة الفرنسية، فإن اللغة الفرنسية هي لغة العمل الرسمية الوحيدة، وفي الحياة العامة يخضع استعمال اللغة الإنجليزية لقيود صارمة.

ت. **التعليم**: التعليم هو أحد أهم مستويات الاستعمال الوظيفي للغة؛ لاسيما أن العديد من الدول لديها قوانين واضحة تحدد اللغة التي يجب استعمالها في مراجع التعليم، في التدريس والامتحانات، ولغة التدريس في الصين هي اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة في جمهورية الصين الشعبية (يُقصد بها هنا «لغة ماندرين الصينية»)، أما في مناطق القوميات، فإن الحكومة الصينية تشجع على تطبيق نظام «التدريس الثنائي» (يقصد به هنا لغة ماندرين الصينية واللغة القومية المحلية)، مما يمكّن المتعلمين من قدرة إتقان لغتين في الوقت نفسه: لغة قومية خان (يُقصد بها ماندرين الصينية) واللغة القومية المحلية، لكن يوجد اختلاف بين أوضاع تعليم

١- هي لغات قوميات صينية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللغة القومية المحلية وحقيقة استعمالها، فضلاً عن ذلك توجد أيضاً نماذج مختلفة للتدريس الثنائي. أما اللغات الأجنبية فهي فقط إحدى مواد التدريس، فهي ليست لغة تدريس مُقَننة، لكن توجد في الواقع العديد من المؤسسات التعليمة تستعمل اللغة الأجنبية بوصفها لغة تدريس، وهو مبحث علمي آخر من إنتاج الواقع يحتاج لدراسة وتحليل معمَق.

ث. **وسائل الإعلام**: ينقسم الإعلام على ثلاثة أنواع: وسائل الإعلام المكتوبة، وسائل الإعلام السمعية والبصرية[١] ③، ووسائل الإعلام الإلكترونية، وقد صارت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اللغوية المليئة بالحيوية لمجتمع اليوم، وتلعب وسائل الإعلام دوراً في غاية الأهمية[٢] ④ في نشر اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة، وإنشاء أساليب جديدة وكلمات الاستعمالات الوظيفية اللغوية في هذا المجال كثيرة، وهو أكثر مجال يهتم له المخططون اللغويون، في معظم الأحيان، تستعمل وسائلُ الإعلام اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة، أما في مناطق القوميات، فاللغات المستعملة هي أيضاً اللغات القومية المحلية، وتوجد وسائل إعلام قليلة تستعمل اللهجات المحلية الصينية واللغة المكتوبة الصينية المعقدة وبعض اللغات الأجنبية، أما بالنسبة لوسائل الإعلام الإلكترونية فهي وسيلة إعلام حديثة، وعلى الرغم من أنها تستعمل تقريباً اللغات المستعملة نفسها في وسائل الإعلام المكتوبة، ووسائل الإعلام السمعية والبصرية إلا أنَ لديها العديد من السمات الأخرى.

ج.**الخدمات العمومية**: هي الخدمات أو التسهيلات التي تقدمها الدولة والمجالات للمجتمع، إذ أن اللغة المنطوقة والمكتوبة تلعب عموماً دور الوسيط بين الخدمات المُقدمة والمجتمع، وعلى المستوى النظري، يجب أن تكون اللغة المنطوقة والمكتوبة المستعملة في مجال الخدمات العمومية هي اللغة المنطوقة والمكتوبة التي اعتاد عليها الطرف المعني بالخدمة، والأطراف المعنية بالخدمة هي التي تحدد تعددية اللغات المنطوقة (والمكتوبة أيضاً) المستعملة. أما بالنسبة للخدمات الموجهة لفئة كبيرة من المجتمع، مثل نداءات المطار، أسماء لوحات الطرق، وصفة المنتجات،

١- ③ وتسمى أيضاً «البث الإعلامي».

٢- ④ لمعرفة المزيد عن دور اللغة في وسائل الإعلام، يمكن الاطلاع على الجزء الخاص بهذا الموضوع من مقال(وسائل الإعلام واللغة) للدكتور لي يو مينغ.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الكلمات الشارحة بالمتاحف وغيرها، فيجب استعمال اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة، أما بالنسبة لقوميات مناطق الحكم الذاتي فيجب عليها في الوقت نفسه استعمال اللغات المنطوقة والمكتوبة الخاصة بمختلف القوميات.

ح. **التواصل العمومي**: في كل أنحاء الدولة داخل مجالات التواصل العمومي، تكون اللغة المستعملة في معظم الأحيان هي اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة، أما بالنسبة لمناطق اللهجات المحلية والقوميات، فيتم اختيار لغة التواصل العمومي تبعاً للظروف الواقعية للغة المستعملة من اللغات المحلية واللغات القومية.

خ. **الثقافة**: الثقافة هي المسكن الروحي للأمة، وهي ميراث تقليدي، وهي تجعلنا نفيد ونتعلم من الحضارات الأجنبية، وتسهم أيضاً في تطوير الثقافة الحديثة وهي إحدى أهم أسباب ازدهار الثقافة المعاصرة، وأيضاً تقوم اللغات المنطوقة (والمكتوبة أيضاً) واللهجات المحليات[١] ⑤ بنفس دور الثقافة.

د. **التواصل اليومي**: (تضُم أيضاً التواصل داخل الأسرة): في حياتنا اليومية، يستعمل المواطن اللغة الأكثر منطوقة ومكتوبة، اللغة الفطرية؛ لتحقيق هدف التواصل مع الآخر، وفي الوضع الحالي، استعمال اللهجات الصينية واللغات القومية هي إحدى أهم الظواهر اللغوية للتواصل اليومي، ويوجد أيضاً من مستعملي لغة ماندرين الصينية و«لغات ماندرين المحلية» في حياتهم اليومية، وفي بعض حالات العائلات الاستثنائية، يتم أيضاً استعمال اللغات الأجنبية بوصفها لغات تواصل يومية.

المبحث الثاني: الظواهر اللغوية:

في هذا المقال، المقصود بالظواهر اللغوية هي الظواهر والتغيرات التي تَطرأُ على اللغة المنطوقة (والمكتوبة أيضاً)، والصين هي من إحدى دُول العالم الغنية بالظواهر اللغوية، وفي الوقت الحاضر توجد خمس ظواهر لغوية تستحقُ التفكير والتمعن وتتمثل في خمسة أنواع:

١- **لغة ماندرين والرموز الصينية المعيارية**. بناءً على «قانون اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة في جمهورية الصين الشعبية»، و«دستور جمهورية الصين الشعبية»، لغة ماندرين والرموز الصينية المعيارية هي اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة،

١- ⑤ وتشمل أيضاً اللغات الأجنبية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تعمل الدولة بحزم على دعم انتشار لغة ماندرين والرموز الصينية المعيارية، وجعلها تتمتع باستعمالات وظيفية مهمة في عدة مجالات منها الخدمات العمومية، والتعليم، ووسائل الإعلام، والتواصل العمومي، والتواصل اليومي، فتُعد دراسة اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة واستعمالها من أهم الحقوق اللغوية الأساسية للمواطن الصيني، لاسِيما وأن لديها علاقة كبيرة بحقه في الحياة والتنمية.

٢- لُغات الأقليات القومية: الأقليات القومية هي جزء لا يتجزأ من الأُمة الصينية، فكل البنود القانونية في «دستور جمهورية الصين الشعبية» و«قانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي في جمهورية الصين الشعبية»[١] ⑥ تنص على جملة من المبادئ الأساسية منها تحقيق المساواة بين القوميات والمساواة اللغوية. تبعاً لإحصائيات منقوصة، حتى سنة ٢٠٠٦، فقد وصل عدد البنود القانونية المتعلقة باللغة المنطوقة والمكتوبة الخاصة بالأقليات القومية المنصوص عليها من الدولة والمناطق إلى ٢٢٧ بندًا، ومن ضمنها ٨٣ بنداً منصوصاً من قبل الدولة و١٩٣ بنداً[٢] ⑦ منصوصاً من المناطق (وتشمل المنطقة على: مقاطعة، إقليم، وبلدية)، وكل هذه البنود القانونية تضمنُ حصول الأقليات القومية الصينية على جوانب عديدة من الحقوق اللغوية.

يتم في الغالب، تصنيف لغات الأقليات القومية الصينية إلى ٨٠ لغة[٣] ⑧، ولكن تدل نتائج الأبحاث المتوافرة حالياً على وجود أكثر من ١٠٠ لغة[٤] ⑨، فضلاً عن هذا يوجد اختلاف كبير بين لغات القوميات من حيث نسبة الاستعمال، إذ توجد لغات لديها ما يفوق عشرات الملايين من المتحدثين، وبعضها الآخر لم يتبق سوى عدد ضئيل جداً لا يتجاوز عشرات المتحدثين، وثمة قوميات لديها فقط لغة منطوقة

١- ⑥ قانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي لجمهورية الصين الشعبية: تمت الموافقة عليه في تأريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ في الاجتماع الثاني من الدورة السادسة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وتم تعديله في تأريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠١ في الاجتماع الثاني عشر من الدورة التاسعة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصين.

٢- ⑦ يمكن الاطلاع على (مجموعة المصادر والمراجع بلوائح السياسة اللغوية للقوميات) الصادرة عن لجنة الشؤون العرقية بالمجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، و(مجموعة وثائق لوائح سياسة اللغة المنطوقة والمكتوبة في العصر الجديد) الصادرة عن قسم إدارة التطبيق اللغوي في وزارة التربية والتعليم.

٣- ⑧ وصل عدد لغات الأقليات القومية المستعملة في(موسوعة الصين –مجلد اللغة المنطوقة والمكتوبة)و(موسوعة دار النشر الصينية، ١٩٨٨) إلى ٦٣ لغة فقط.

٤- ⑨ يمكن الاطلاع على (دليل اللغة الصينية) في» تقرير أوضاع الحياة اللغوية في الصين» من قبل مجموعة بحث المشروع (تقرير أوضاع الحياة اللغوية في الصين ٢٠٠٥ (الجزء الأول)) ص٤٣١-٤٣٤.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مشتركة من دون وجود أي لهجات، وهناك لغات أخرى يوجد بين لهجاتها اختلاف كبير في الاستعمال، وقوميات أخرى ليس لديها لغة قومية مشتركة، وبعض اللغات القومية لديها كتابة قديمة فقط ومصادر أبحاث كثيرة، وأخرى لديها كتابة معاصرة لكن مصادر الأبحاث عنها قليلة جِداً، وتُوجد لغات قومية لا تملك كتابة أصلاً، وأخرى كانت لديها كتابة لكنها مع الوقت فُقِدت. فالعديد من اللغات القومية تنعمُ بالحياة وبعضها الآخر مهدّد بالانقراض[1]⑩، وكل اللغات القومية المنطوقة (والمكتوبة أيضاً) هي في الواقع ثروة ثقافية ثمينة للأُمة الصينية تستوجِبُ الحفاظ عليها، وعلى الرغم من أن لديها كل موجبات المساواة الشرعية بيد أن استعمالِاتها الوظيفية في الواقع المعيشي مُختِلفَة جدًا، فكل من اللغة المنغولية والتبتية واليوغورية والكازاخستنية والكورية والإيووية والجوانية لديها استعمالات وظيفية مهمة جداً في الحياة السياسية؛ فتلعبُ هذه اللغات المنطوقة والمكتوبة الدور الرئيس في كل من هذه القوميات في مناطق الحكم الذاتي، لكن بعض اللغات المنطوقة القومية تُستعمل فقط عند التواصل الاجتماعي وحتى في الأسرة فقط، ولذلك فمن الواجب القيام بتخطيط لغوي للغات القوميات المنطوقة (بما في ذلك اللغات المكتوبة)، ودراستها تبعاً لأصنافها المُختلفة، ونظراً لأهمية تسهيل الأنظمة الفعلية، ورغبةً في تحقيق التقدم خُطوة بِخطوة، يجب الحرص على فعالية تنفيذ التخطيط اللغوي.

٣- اللهجات الصينية: تتمتع اللهجات الصينية بشهرة عالمية كبيرة نظراً لثرائها اللغوي المتعدد والمنفرد، ويصل عدد اللهجات الصينية الكبرى إلى ١٠ أصناف أما اللهجات الصغيرة والمحلية فعددها لا يحصى ولا يُعد، ففي ٦ فبراير من عام ١٩٥٦، أصدر مجلس الدولة «تعليمات دعم انتشار لغة ماندرين» وتنص هذه التعليمات على الآتي: «قواعد توحيد اللغة الصينية موجودة مُسبقاً، فهي مبنية على ثلاثة أُسس: معايير النطق مبنية على النظام الصوتي للهجة بكين[2]، واللهجة الأساس مبنية على

١- ⑩ ولمزيد من المعلومات عن الأوضاع العامة للغات الأقليات القومية، يمكن الاطلاع على(التقرير العالمي للغات (جزء الصين)) من مركز دراسات القوميات بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

٢- تنتمي اللغة الصينية إلى نظام اللغة الصينية التبتية، وهناك العديد من اللهجات المحلية للغة الصينية، وتنقسم اللغة الصينية حالياً إلى ٧ مناطق للهجات المحلية، أي: منطقة اللهجة الشمالية، منطقة لهجة وو، منطقة لهجة هونان، منطقة لهجة كه جيا، منطقة لهجة قوانغدونغ، ومنطقة لهجة فوجيان. ومن بين هذه اللهجات المحلية السبع كانت اللهجة الشمالية هي اللهجة المحلية الأساسية التى تمثل اللغة المشتركة لقوية هان المعاصرة، وكانت لهجة بكين هي النموذج، والأكثر انتشاراً في مناطق اللهجات المحلية للغة الصينية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لهجة الشمال[١]، وقواعد بناء الجملة والقواعد النحوية عموماً للغة ماندرين مبنية على نموذج مؤلفات العامية الحديثة الصينية»[٢]، هذه التعليمات تحدد بوضوح مكانة النظام الصوتي للهجة بكين ولهجة الشمال، لكنها لم تحدد المكانة اللغوية لباقي اللهجات الصينية في الحياة اللغوية للمجتمع، وتبقى الإجابة على سؤال «ما الاستعمالات الوظيفية اللغوية للهجات الصينية؟» غير واضحة إذ إنها لا تخضع لأي قانون فعلي على مستوى التخطيط اللغوي، لكن في الواقع، تضطلع اللهجات الصينية باستعمالات وظيفية لغوية في غاية الأهمية: ففي الوظيفة العمومية، يستخدم الموظف اللهجة عند تقديم خِدمة ما للمواطن، أما عدد الأساتذة الذين يستعملون إحدى اللهجات الصينية في التدريس فليس بالضئيل، وأما في وسائل الإعلام البصرية والمرئية، فتوجد عدد من البرامج تستعمل اللهجات الصينية، أما في باقي المجالات مثل الخدمات العمومية ونقل الثقافة والتواصل العمومي واليومي فلا يمكن الاستغناء عن اللهجات الصينية؛ لأنَها تقوم فيها باستعمالات وظيفية لغوية هامة جداً ويصعب على أية لغة أخرى تعويضها، فضلاً عن أن اللهجات الصينية أسهمت في تطوير «لغة ماندرين» وإثرائها بصفة كبيرة، فعلى قاعدة اللهجات الصينية بدأت العديد من «لغات ماندرين المحلية»[٣] تتكون فصارت متميزة بتنوعها وطابعها الخاص، وصار لها دور لا يمكن الاستهانة به في الحياة اللغوية، وحتى في كل من هونغ كونغ وتايوان وماكاو تلعب اللهجات الصينية دوراً كبيراً في حياة المجتمع.

٤- **اللغات الأجنبية**: في الصين، كان أول ظهور للمعنى الحقيقي المعاصر لتعليم اللغات الأجنبية صادراً من حُكم أواخر إمبراطورية تشينغ[٤]، ولأكثر من قرن من الزمان، مع تطور تعليم اللغات الأجنبية ومع ازدهار الدولة المتواصل، صارت اللغات الأجنبية ظاهرة هامة لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اللغوية، ففي المؤتمرات الصحفية الوطنية، غالباً ما تتم الترجمة للغات الأجنبية، بالإضافة إلى أنه غالباً ما يتم

١- لهجات شمال الصين قريبة من لهجات بكين من ناحية النطق والمفردات.

٢- يمكن الاطلاع على (مجموعة المؤلفات الذكرى السنوية الخمسين الصادرة عن مجلس الدولة حول قرار تعميم « مخطط تبسيط الرموز الصينية» و«وأوامر نشر لغة ماندرين») الصادرة عن قسم إدارة التطبيق اللغوي في وزارة التربية والتعليم، ص٨٥.

٣- كل مقاطعة في الصين، صارت لديها لغة ماندرين مختلفة عن الثانية بحكم اختلاطها مع لهجة المقاطعة المحلية.

٤- يمكن الاطلاع على كتاب الباحثة كاو سياو فانغ (دراسة تعليم اللغات الأجنبية في المدارس الحكومية بأواخر تشينغ يانغ).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ترجمة وثائق الدولة الهامة إلى لغة أو حتى عدة لغات أجنبية، وكذلك، فإن مادة اللغة الأجنبية هي من مواد الاختبار الإجبارية، وشيئاً فشيئاً ازداد عدد الصينيين الذين يتعلمون اللغات الأجنبية في كل أنحاء العالم. هذا؛ وبالإضافة إلى أنه في وسائل الإعلام البصرية والسمعية، توجد عدة برامج وفضائيات باللغات الأجنبية، وفي مجالات الخدمات العمومية، والتواصل العمومي، والعلوم والتكنولوجيا، ونشر الثقافة، فإن الاستعمالات الوظيفية التي تضطلع بها اللغات الأجنبية ليست بقليلة، ولكن على الرغم من كل ما ذُكِرَ، فإن اللغات الأجنبية لا تحظى ولا تخضع حالياً لأي قانون تابع للتخطيط اللغوي، إلا في مجالات التعليم، والامتحانات، والوظيفة العمومية، والتوظيف؛ فتوجد بعض البنود والقوانين المتعلقة باللغات الأجنبية.

٥- **الرموز الصينية المُعقدة**[١]: الرموز الصينية المُعقدة من أهم وأثمن الثروات في الثقافة الصينية، وقد لعبت دوراً هاماً في ما يأتي: نقل الثقافة والتاريخ وتسهيل التواصل بين المجتمعات الصينية القاطنة خارج الصين، وتمجيد الخط الصيني، والدراسة المعمقة للأدب الصيني القديم والحديث، فالحياة اللغوية تُحتم علينا تدريب كفاءات عالية قادرة على دراسة واستعمال الرموز الصينية المعقدة، وفي الوقت نفسه كل أفراد المجتمع الصيني يحتاجون إلى الإلمام بمعارف الرموز الصينية المعقدة، وإدراك معانيها الثقافية، وعلى الرغم من أن «قانون اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة في جمهورية الصين الشعبية» قد حدّد المجالات التي يمكن فيها استعمال الرموز الصينية المعقدة، إلا أن الحياة اللغوية التي نعيشها حاليا لا تمثل ذلك حقا، لذلك فإنه من الواجب أن تحظى الرموز الصينية المعقدة بمساحة أكبر في التخطيط اللغوي.

المبحث الثالث: تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة:

من أهم مهام تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة هو تخطيط دور اللغة في كل استعمال وظيفي، وبعبارة أخرى، هو تخطيط دور مختلف الظواهر اللغوية وقيمتها في كل استعمال وظيفي، ناقشنا في أعلاه ثمانية استعمالات وظيفية وخمس ظواهر لغوية، ورغبةً منا في تجسيد التطبيق العملي لما تم ذكره، قمنا برسم الجدول الآتي لتخطيط الاستعمال الوظيفي اللغوي:

١- هي الرموز الصينية القديمة، وحالياً تستعمل الصين الرموز الصينية المبسطة، ولكن في تايوان وهونغ كونغ ما زالوا يستعملون هذا النوع من الرموز.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

١ – جدول تخطيط الاستعمالات الوظيفية اللغوية:

	اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة لجمهورية الصين الشعبية	لغة الأقليات القومية	اللهجات الصينية	اللغات الأجنبية	الرموز الصينية المعقدة
اللغة الوطنية	+	؟	–	–	–
لغة العمل الرسمية	+	±	؟	–	–
التعليم	+	±	؟	±	±
وسائل الإعلام	+	±	±	±	±
الخدمات العمومية	+	±	±	±	±
التواصل العمومي	+	±	±	–	±
الثقافة	+	+	+	±	+
التواصل اليومي	+	+	+	–	±

إن جدول تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة هو نتيجة بحث معمّق وجهود خاصة، ورغبةً منا في مناقشة وعرض بعض الأفكار قمنا برسم الجدول التالي؛ بوصفه أنموذجاً تقريبياً، وهو فقط تصورٌ أكاديمي، وليس بخلاصة نهائية، أمّا مختلف الرموز الموجودة فيه، فمعناها كما الآتي:

+: تعني أنه يمكن للظاهرة اللغوية أن تلعب دوراً في الاستعمال الوظيفي.

–: تعني أنه ليس للظاهرة اللغوية أي دور في الاستعمال الوظيفي.

؟: تعني أنه لا يوجد إجابة واضحة عمّا إذا كانت الظاهرة اللغوية لها دور أو لا في الاستعمال الوظيفي، فعلى سبيل المثال، ما مكانة لغات الأقليات القومية في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الاستعمال الوطني؟ وهو مبحث يستحق الدراسة فعلاً، ومثلما ذكرنا في السابق، لم تحدد الصين لغتها الوطنية، لكن على أرض الواقع لغة الدولة المشتركة (يقصد بها هنا لغة ماندرين) تقوم بِدور اللغة الوطنية، وعلى الرغم من أن اللغات القومية لديها حقوق متساوية مع اللغة الصينية، ونظرياً يمكنها تأدية وظائف اللغة الوطنية نفسها، بيد أنها في الواقع مازالت لا تحظى بنفس الاستعمال الوظيفي؛ فمثلاً في لغات العمل الرسمية في منظمة الأمم المتحدة، المقصود باللغة الصينية هي لغة (خان) (هي تسمية أخرى للغة الصينية أو لغة ماندرين) فقط.

±: لديها معنيان:

١. **في المعنى الأول**، يُقصد بها أن الظاهرة اللغوية لها دور في الاستعمال الوظيفي المذكور، وأخرى ليس لها أي استعمال وظيفي؛ فعلى سبيل المثال، في بعض وسائل الإعلام، بعض لغات الأقليات القومية لديها وسائل إعلام سمعية وبصرية، وحتى صحافة مكتوبة وبعضها الآخر ليس لديه صحافة مكتوبة أو حتى وسائل بصرية أو سمعية؛ نظراً لقلة عدد مستعملي إحدى اللغات القومية.

٢. **أما المعنى الثاني**، فيُقصد به أنها في هذا الاستعمال الوظيفي من بعض المجالات تلعب دوراً، ولكن في بعض المجالات ليس لها أي دَور؛ فمثلاً اللهجات الصينية، لا تلعب دوراً هاماً في وسائل الإعلام الكبرى، لكن دورها يظهر فقط في الفضائيات أو البرامج التي تَبُثُ باللهجات الصينية، وعلى الرغم من أن الرموز الصينية المعقدة في الغالب لا تلعب دوراً في التعليم المُعاصر، بَيدَ أن دورها يَظهَرُ أحياناً في بعض الحالات الاستثنائية في مجال التعليم (على سبيل المثال: في تعليم اللغة الصينية القديمة، والأدب الصيني القديم، وعلم اللهجات) ودورها في هذه المجالات مُهِم للغاية.

ومع كون الجدول فقط رسماً تقريبياً تخطيطياً، غير أننا يمكننا ملاحظة بعض القواعد اللافتة للنظر فيه، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

أ. لغة ماندرين والرموز الصينية المعيارية تتمتعُ بكل الاستعمالات الوظيفية للغة، فهي في كل استعمال وظيفي تضطلع بِدَور مُعَين؛ وهذا بالفعل هو مسؤولية لغة الدولة المنطوقة والمكتوبة المشتركة التي من الواجب عليها أن تتحملها، وهو يعكس أيضاً نجاح دولة الصين في تحقيق دعم انتشار لغة ماندرين والرموز الصينية المعيارية، وتعزيز مكانتها في كامل أنحاء البلاد.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ب. يحتلُ الاستعمال الوظيفي لِلغات الأقليات القومية في الحياة اللغوية الصينية المركز الثاني بعد اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة لجمهورية الصين الشعبية، فلو تمعنا بدقة في الجدول، يمكننا بسهولة ملاحظة أن دَورَها يَزدادُ قُوة من الاستعمال الوظيفي «أ» إلى الاستعمال الوظيفي «خ»، ومن المؤكد أنه ثمة تفاوت كبير بين لغات الأقليات القومية، لكن كُلها متجهة نحو «تَصاعُد مُتواصل من الاستعمال الوظيفي «أ» إلى الاستعمال الوظيفي «خ».

ت. اللهجة الصينية هي لغة لها جذور قديمة، وهي تحتل وظيفة هامة في الحياة اللغوية الصينية، وعلى الرغم من وجود اختلاف كبير بين الاستعمالات الوظيفية اللغوية لمختلف اللهجات الصينية، إلا أنها محافظة على اتجاه "التصاعدي من الاستعمال الوظيفي «أ» إلى المستوى الوظيفي «خ».

ث. تنحصر الوظائف اللغوية للغات الأجنبية في الاستعمال الوظيفي الأوسط، وهي تلعب بالأساس دوراً هاماً في الاستعمالات الوظيفية الآتية: التعليم ووسائل الإعلام والخدمات العمومية ونقل الثقافة، ومن المؤكد أن لكل لغة أجنبية استعمالها الوظيفي الخاص بها في الحياة اللغوية الصينية، وحالياً يمكن ملاحظة ما يأتي: في الصين، تلعب اللغة الإنجليزية الدور الأهم، واستعمال اللغة الكورية في ازدياد سريع؛ ذلك بأن العلاقة بين الشعب الصيني والكوري مستمرة ولاسيّما بعد تكوّن مساكن حياتية كورية وسط الصين، أمّا باقي اللغات الأجنبية العالمية الهامة، فمازالت بَعدُ لا تحظى في الحياة اللغوية الصينية بمكانة جديرة بالذكر، وهي ظاهرة تدعو للاهتمام، وتستحق دراسة عميقة.

ج. في الحياة اللغوية للبر الرئيسي الصيني[1]، يتم استعمال الرموز الصينية المعقدة والحديثة بصفة متكاملة.

ح. من ناحية الظواهر اللغوية، نلاحظ أن اتجاه الاستعمالات الوظيفية اللغوية من «أ» إلى «خ» في تنازل.

خ. ومن ناحية الاستعمالات الوظيفية، الظواهر اللغوية المستعملة في سياقات راقية قليلة جداً، وهي أيضاً في اتجاه " التصاعدي من الاستعمال الوظيفي «أ» إلى

١- تسمية صينية (باللغة الصينية 大陆 والترجمة الحرفية هي دالو) للإشارة لمنطقة الصين الداخلية فقط، دون ذكر هونغ كونغ وتايوان.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المستوى الوظيفي «خ»، فسياقات الاستعمال الراقي تعطي أهمية كبرى لوحدة اللغة وفعالية التواصل؛ لذلك فإن قلة الظواهر اللغوية من الأُمور المنطقية، أما الاستعمال الوظيفي الأدنى، فله علاقة وطيدة بالحياة اللغوية اليومية للمجتمع، وهو ما يجعل من الظواهر اللغوية أكثر تعدداً وتنوعاً، وكل هذا يُمثل وِحدة الطابع الذاتي والتنوعي الموجود داخل الحياة اللغوية الصينية، ويُسهِمُ أيضاً في حِمَاية فَعالية اللغات والثروات اللُغَوية على حَد سواء.

خاتمة البحث

يتم تخطيط الاستعمال الوظيفي للغة على أساس تخطيط المكانة اللغوية والبنية اللغوية، ومن ناحية الحياة اللغوية هو يحتاج إلى تخطيط لغوي أكثر شمولية وقابلية تنفيذ أكبر، وقد قمنا في المقال الحالي بتقسيم الاستعمال الوظيفي ورسم جدول تخطيط الوظائف اللغوية، وعلى الرغم من أن رسمه هو من المواضيع الحسّاسة، ويحتاج إلى الدعم بالعديد من النظريات العلمية والتطبيقية، بيد أننا عبر رسم هذا الجدول أثبتنا وجود مظاهر تطبيق هذا النوع من التخطيط اللغوي، وعثرنا على العديد من المواضيع العلمية والشيقة، واعترضتنا قضايا متعلقة بمسألة السياسة اللغوية للدولة، نذكر بعض الأمثلة منها:

الحياة اللغوية للمجتمع هي من مسؤوليات إدارة الحكومة، أما الأعمال المتعلقة باللغة فهي بالأساس من مسؤوليات الباحث، ولا تتدخل الحكومة إلا في حالة ظهور قضايا كبرى بسبب تأثير البنية اللغوية على الحياة اللغوية.

فنحن نرى أنه، من واجب الحكومة التدخل فقط في الحياة اللغوية التي لها علاقة بالاستعمالات الوظيفية العليا، أما في الحياة اللغوية المتعلقة بالاستعمالات الوظيفية الدنيا فمن الأفضل ألّا يزيد تدخل الحكومة عن حَده، وأن يَنحَصِرَ دَورُهَا فَقط على تقديم المساعدة والتوجيه، فضلاً عن أنه لا يمكن حصر دور التخطيط اللغوي في فعالية التواصل، أو فقط لحل المسائل اللغوية التي يواجهها المجتمع، بل إن دوره الأهم يكمن في ترسيخ نظرية "اللغة هي ثروة هامة"، وهذه النظرية مهمة جداً؛ لأنها تربط بين المشاعر اللغوية للمناطق القومية، ومناطق اللهجات الصينية، فمع تمجيد ثقافة النخبة، لا يجب أن ننسى أهمية نقل وتوريث الحضارة التقليدية الأصلية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

للأجيال القادمة، وكذلك يجب الحزم في علاقة الأهداف المثالية بالواقع المعيشي، والعمل على رسم خطة واضحة قادرة على إيجاد التوازن بينهما.

وفقط عبر تخطيط لغوي عقلاني، يمكن جعل كل نوع من أنواع هذه الظواهر اللغوية: أن يقوم بوظيفته على أحسن حال، وأن يقوم بالدور المناسب له، وأن يتطور بطريقة متوازنة، وبذلك يتم إنشاء حياة لغوية "متنوعة اللغات واللهجات" مبنية على أُسس ومبادئ التواصل المنسجم، والتعايش المتكامل لمختلف الظواهر اللغوية.

المبحث الرابع: كيف يمكننا الاستفادة من تجربة الصين في السياسة اللغوية؟

تتميز الصين بتجربة لغوية ثرية وعريقة بدأت قبل تأسيس الدولة نفسها (أي قبل سنة ١٩٤٩) وتَحررها من النظام الملكي، فقد قامت أول إمبراطورية صينية (إمبراطورية خان) باختيار لغة خان بوصفها لغة رسمية معتمدة؛ لتوحيد الشعب الصيني، وتفادي كل الصراعات الداخلية التي غالباً ما تحدث بسبب سوء التفاهم اللغوي وتنوع اللهجات، وقد عمل بحرص على نشرها في جميع أنحاء الصين وتشجيع كل أفراد الشعب الصيني على استعمالها في التخاطب والكتاب، ونظراً إلى أن الصين دولة متعددة القوميات (٥٦ قومية: قومية خان، و٥٥ أقلية قومية)، فإن الحكومة الصينية تَسعى جاهدة للحفاظ على وِحدة الشعب الصيني بتوحيد لُغَته وحماية الحقوق اللغوية والثقافية لكل مواطن صيني، لاسيما أن الصين الآن قد صارت ثاني قوة عالمية اقتصادية، وبعد إطلاقها مبادرة الحزام والطريق في سنة ٢٠١٣، صارت مهتمة أكثر بنشر اللغة الصينية في كل أقطار العالم، مُقدرة في الوقت نفسه دور الدول العربية في إنجاح هذه المبادرة، وأثر اللغة العربية في تقريب المسافات بين الشعب الصيني والشعوب العربية.

وقد تَطرق البَاحِثُ في المقال إلى تجربة الصين في السياسة اللغوية وهي تجربة يمكن أخذها بالاهتمام والتعلم منها، لاسيما أنها قد حققت نجاحات باهرة على المستوى العالمي؛ عبر جعل لغتها من أهم اللغات العالمية بعد اللغة الإنجليزية في إحصائيات عام ٢٠١٦، وأما على المستوى الداخلي فقد وصل عدد مستعملي لغة ماندرين الصينيين إلى ٧٠٪ تبعاً لإحصائيات عام ٢٠١٧، وبدأ استعمال اللهجات الصينية يشهد تراجعاً كبيراً في أغلب المدن والمجالات، ولعلنا -في عالمنا العربي-

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بحاجة كبيرة إلى الإفادة من تجربة الصين في رفع مكانة اللغة العربية في العالم من جهة، وانتهاج سياسات جديدة؛ لزيادة توظيف اللغة العربية الفصحى في كل مجالات حياة المواطن العربي، وهو ما قد يدفعه شيئاً فشيئاً إلى تقليص استعماله للهجات العربية، وكلما ازدادت نسبة العرب المستعلمين للغة العربية الفصحى، كلما ارتفعت مكانتها اللغوية في العالم؛ لاسيما أن العديد من الباحثين والدارسين الأجانب صاروا ينقدون بشدة الهوة الموجودة بين العربية الفصحى واللهجات العربية، عادّين أن اللغة العربية الفصحى صارت فقط لغة الدولة المعتمدة فقط في التخاطب الرسمي، من دون أن تضطلع بأي استعمال وظيفي هام في حياة المواطن العربي، وهو ما يدفعنا إلى التفكير في وجوب التسريع في إرساء قرارات سياسية لغوية واضحة، قادرة على تفعيل دور هذه اللغة أكثر في الحياة اليومية لكل مواطن عربي، والحد من ظاهرة تفشي اللهجات العربية التي شملت حتى مراجع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

المصادر والمراجع: (قام الباحث بترجمة عناوين المراجع):

- تشان جانغ تهاي (٢٠٠٥)، دراسة التخطيط اللغوي. دار نشر الأعمال الاقتصادية ببكين.
- داي جاو مينغ (١٩٩٨)، دراسة حول المعايير اللغوية. دار نشر سان ليان بشنغهاي.
- فاي جين تشهانغ (٢٠٠٥)، سجل أحداث مائة سنة من اللغة الصينية الحديثة. دار نشر اللغات ببكين.
- كاو سياو فانغ (٢٠٠٦)، دراسة حول تعليم اللغات الأجنبية في المدارس الحكومية في أواخر عهد تشينغ. دار نشر الأعمال الإقتصادية ببكين.
- مركز البحوث الخاص بلجنة الشؤون والقضايا القومية الصينية (٢٠٠٦)، مجموعة معطيات حول منظمة قضايا قومية أوآنغ. دار نشر القوميات ببكين.
- قسم الدعاية بلجنة شؤون وقضايا القومية الصينية (٢٠٠٦)، مجموعة مصادر حول قوانين السياسة اللغوية الخاص باللغات في القوميات في العهد الصيني الجديد.
- قسم إدارة التطبيقات اللغوية بوزارة التعليم العالي (٢٠٠٥)، مجموعة مصادر حول قوانين السياسة اللغوية في العهد الصيني الجديد. دار نشر اللغات ببكين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- قسم إدارة التطبيقات اللغوية بوزارة التعليم العالي (٢٠٠٦)، إصدارات مجلس الدولة للكتاب التذكاري لـ٥٠ سنة «حول قرار إعلان تبسيط كتابة الرموز الصينية» و «تعليمات نشر لغة ماندرين».
- لي جيان قوا (٢٠٠٠)، تعريف بسيط حول تاريخ معيرة اللغة الصينية. دار نشر اللغات ببكين.
- لي يو مينغ (٢٠٠٢)، وسائل الإعلام واللغة. ياو سي شوانغ، جوا لونغ شانغ، وسائل الإعلام واللغة – صوت الباحثين والنجوم الفنية. دار نشر العلوم والاقتصاد ببكين.
- لي يو مينغ (٢٠٠٥)، دراسة حول التخطيط اللغوي الصيني. دار النشر بجامعة دونغ بي للتعليم بشهانشتهون.
- لي يو مينغ (٢٠٠٧)، تأسيس حياة لغوية متناغمة. الفريق البحثي «لتقرير حول أوضاع الحياة اللغوية الصينية». لتقرير حول أوضاع الحياة اللغوية الصينية (٢٠٠٦) (الجزء الأول). دار نشر الأعمال الاقتصادية ببكين.
- لو جي بينغ(٢٠٠٠)، المشاكل الحالية لمعيرة اللغة في الصين. دار نشر التعليم بشنغهاي.
- قسم إدارة التعليم ولجنة التعليم والصحة بالمؤتمر الوطني الشعبي، قسم إدارة التطبيقات اللغوية بوزارة التعليم العالي (٢٠٠١)، كتاب تعليمي لوثيقة الجمهورية الشعبية الصينية حول قانون اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة. دار نشر اللغات ببكين.
- أمانة مؤتمر إصلاح اللغة المكتوبة للدولة(١٩٥٥)، مجموعة مصادر حول مؤتمر إصلاح اللغة الوطنية.
- أمانة مؤتمر أشغال اللغة المنطوقة والمكتوبة للدولة (١٩٨٧)، أشغال اللغة المنطوقة والمكتوبة في العهد الجديد. مجموعة مصادر حول مؤتمر أشغال اللغة المنطوقة والمكتوبة للدولة. دار نشر اللغات ببكين.
- وانغ تون(١٩٩٥)، إصلاح اللغة المكتوبة في الصين المعاصرة. دار نشر الصين المعاصرة ببكين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- مجموعة مصادر حول إصلاح الكتابة في أواخر عهد تشينغ(١٩٥٨). دار نشر إصلاح اللغة المكتوبة ببكين.
- ووه يوان خوا (١٩٩٩)، قرارات واقعية –حزب العمل الشعبي ودراسة السياسة اللغوية الصينية للحكومة. دار نشر ليان بانغ بسنغافورة.
- أمانة مؤتمر علمي لدراسة قضية معيرة اللغة الصينية الحديثة(١٩٥٦)، مجموعة مصادر حول أمانة مؤتمر علمي لدراسة قضية معيرة اللغة الصينية الحديثة. دار نشر العلوم ببكين.
- سو دا مينغ (٢٠٠٧)، مقاربة جديدة في علم الاجتماع الصيني- مجموعة أبحاث صادرة بالدورة الثالثة لأشغال المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الصيني. دار نشر جامعة نانجينغ بنانجينغ.
- ياو يا بينغ (٢٠٠٦)، دراسة التخطيط اللغوي الصيني. دار نشر الأعمال الاقتصادية ببكين.
- جاو سين بينغ(٢٠٠٧)، تعزيز دراسات تطبيق استعمالات اللغة المنطوقة والمكتوبة وبناء حياة لغوية متناغمة. مجلة التطبيقات اللغوية. العدد ١.
- مركز أبحاث العلوم الاجتماعية للقضايا القومية الصينية (٢٠٠٠)، تقرير حول الأوضاع اللغوية العالمية.
- فريق بحث لـ«دراسة مقارنة حول السياسة اللغوية للأقليات القومية» بمركز أبحاث العلوم الاجتماعية للقضايا القومية الصينية(٢٠٠١)، مكتب لجنة تخطيط وسياسة اللغة المنطوقة والمكتوبة للدولة المشتركة. مراحل تطور التخطيط والسياسة اللغوية للدول الأجنبية. دار نشر اللغات الأجنبية ببكين.
- مركز البحوث الخاص بلجنة الشؤون والقضايا القومية الصينية (٢٠٠٣)، فريق بحث " مقارنة السياسة اللغوية للأقليات القومية، مكتب لجنة تخطيط وسياسة اللغة المنطوقة والمكتوبة المشتركة للدولة. الدولة والقومية واللغة. السياسة اللغوية للدول الأجنبية. دار نشر اللغات الأجنبية ببكين.
- فريق بحث لـ"تقرير أوضاع الحياة اللغوية الصينية (٢٠٠٥)، تقرير أوضاع الحياة اللغوية الصينية (الجزء الأول). دار نشر الأعمال الاقتصادية ببكين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- مكتب تحقيقات فريق القياديين الصغير لأوضاع استعمالات لغة الصين وكتابتها المشتركة(٢٠٠٦)، مجموعة مصادر تحقيقات. دار نشر اللغات الأجنبية ببكين.
- جو يو زونغ ووانغ خوي (٢٠٠٤)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: دراسة النظريات والدول الأجنبية. دار نشر العلوم الاجتماعية ببكين.

المواقع الإلكترونية:

- https://www.statista.com/statistics/266808/the-most-spoken-languages-worldwide/
- https://www.internetworldstats.com/stats7.htm
- http://www.bbc.com/zhongwen/simp/chinese-news-39486439

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مراجعة كتاب:

الإنجليزية لغة عالمية في الصين: تفكيك الخطابات الأيديولوجية للغة الإنجليزية في إطار تعليم اللغات (*)

أ.د. محمد مازن جلال (١)

الدافع الرئيس وراء مراجعة هذا الكتاب أنه يعرض حالة كبرى من حالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في دولة كبرى تمثل ثقلاً كبيراً في العالم، سواء من الناحية السكانية أو الاقتصادية أو السياسية؛ وهي الصين، واللغة محل النقاش هي أكثر لغات العالم انتشاراً وأكثرها إثارةً للجدل فيما يتعلق بالتخطيط اللغوي والعلاقات بين الثقافات في العالم؛ اللغة الإنجليزية.

فطالما كانت الإنجليزية طرفاً في أي نقاش يتعلق بمسائل الأيديولوجيات اللغوية، واندثار اللغات، واللغة والهوية الوطنية. والحالة الصينية حالة فريدة من نوعها تضع أمثلة حية في التخطيط اللغوي، حيث تمثل نموذجاً لكيفية رسم السياسة اللغوية في ضوء معطيات الزمان والمكان، وفي ضوء الأهداف الوطنية التي تسعى الأمم إلى تحقيقها، إن أي كتاب يتعامل مع مثل هذا الثقل اللغوي والاجتماعي والسياسي لابد أن يلقي عليه الضوء، ويكون من اهتمامات منظري التخطيط اللغوي والسياسة

---

* - بيانات الكتاب:
لغة الكتاب: الإنجليزية.
العنوان الأصلي للكتاب:
English as a Global Language in China: Deconstructing the Ideological Discourses of English in Language Education.
المؤلف: لين بان Lin Pan
عدد صفحات الكتاب: ١٨٩، دار النشر: سبرنجر، سويسرا، سنة النشر: ٢٠١٥م.

١ - أستاذ علم اللغة، رئيس قسم اللغة الإنجليزية-كلية الآداب -جامعة السويس-مصر.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللغوية، وعلى الرغم من أن لغة الكتاب هي الإنجليزية، إلا أنني قررت أن أقوم بمراجعته باللغة العربية؛ كي يفيد منه مخططو السياسة اللغوية العرب، ويدعم مجهودات تخطيط اللغة العربية.

يشتمل الاستعراض النقدي الذي بين أيدينا على الأقسام التالية:

القسم الأول عرض الموضوع العام للكتاب، والقسم الثاني عرض أهداف الكتاب ومنهجيته؛ أما القسم الثالث فيتناول فصول الكتاب بالعرض والتحليل وفق رؤية الكاتب وما أورده من أمثله وإحصاءات، والقسم الرابع من هذه المراجعة يعرض رؤية نقدية للكتاب نورد فيها مزاياه وبعض المآخذ عليه.

(١) الموضوع العام للكتاب.

يدور الموضوع الرئيس للكتاب حول اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية في الصين، حيث يرى الكاتب أن انتشار اللغة الإنجليزية في العالم لا يزال من المسائل الخلافية التي يلاحظها صانعو ومخططو السياسات اللغوية في جميع أنحاء العالم، وقد اختلف أسلوب مواجهة هذا الأمر من دولة إلى دولة، بحسب الوضع السياسي، والاجتماعي، واللغوي لتلك الدولة؛ فانتشار الإنجليزية في بلد من البلدان ينظر إليه في ضوء ما إذا كانت الإنجليزية تشكل تهديداً للتنوع اللغوي، وحيوية اللغات الوطنية، وما إذا كانت الإنجليزية وسيلة من وسائل الوصول إلى المعرفة التكنولوجية، وما إذا كانت هي اللغة الوسيطة المشتركة، ومع ذلك، فإنه في معظم الحالات تجد الحكومات الوطنية، مثل حكومة فرنسا- وهي تاريخياً أكثر قلقاً إزاء انتشار اللغة الإنجليزية- نفسها مضطرة لقبول تعليم اللغة الإنجليزية على نحو أكثر اتساعاً بالنظر إلى الطلب الشعبي الجارف على تعلم مهارات اللغة الإنجليزية، وفيما يتعلق بالحالة الصينية، طرح الكتاب سؤالين محوريين: ما العوامل التي شكلت الأيديولوجيات المتعلقة بتعليم اللغة الأجنبية في الصين منذ منتصف القرن التاسع عشر؟ وثانياً؛ ما هي أيديولوجيات تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية في الصين اليوم؟ يحاول الكتاب دراسة هذه القضايا من وجهتي النظر التاريخية والتزامنية.

يحاول الكتاب، من الناحية التاريخية، التعرف على القوى الفاعلة المحركة لأيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية في الصين، وهنا يتعرض الكتاب للمسار

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المتعرج لتعليم اللغة الإنجليزية في الصين خلال السنوات المائة والخمسين الماضية، وكيف تنافست الإنجليزية مع غيرها من اللغات الأجنبية، ومع اللغة الصينية في نظام التعليم، فقد كانت المواقف تجاه اللغة الإنجليزية دائماً ما تتغير بسرعة كبيرة في المجتمع الصيني في التاريخ الحديث للصين، فوفق المعايير السياسية وطبيعة العلاقات الدولية مع الدول الغربية في الماضي، كانت الإنجليزية توصف من قبل الصينيين في القرن التاسع عشر بأنها «لغة بربرية»، «لغة أعدائنا»، «لغة تجلب التلوث الروحي»، وحتى أواخر السبعينات لم يكن للإنجليزية أي فائدة لمعظم أفراد الشعب الصيني، وفي مرحلة أكثر حداثة في التاريخ، أثناء الثمانينات، كان اكتساب مهارات اللغة الإنجليزية علامة من علامات عدم الولاء للنظام السياسي، وكان الاستماع إلى برامج «بي بي سي» الإنجليزية جريمة تجسس، غير أنه في العقود الثلاثة الأخيرة شهدت الصين تغيرات سريعة، كان من أكثرها دهشة الاحتضان الهائل للغة الإنجليزية، والترويج لها في التعليم وخاصة في العقد الأخير، فقد أصبح تعلم اللغة الإنجليزية من المساعي الوطنية، وأصبحت الإنجليزية تدرس من مرحلة رياض الأطفال إلى الجامعة، في عام ٢٠٠٣م، أصبحت الصين تفاخر بالفعل بأن بها أكبر عدد من السكان المتعلمين للغة الإنجليزية في العالم؛ حيث يتعلمها أكثر من مائتي مليون طفل في الصين، فضلاً عن ثلاثة عشر مليون شاب في الجامعات، في عام ٢٠١٠م، بلغ مجموع من تعلموا اللغة الإنجليزية حوالي أربعمائة مليون شخص، ما يعادل - تقريباً- العدد الإجمالي للناطقين باللغة الإنجليزية في العالم، وهذا العدد مرشح للزيادة إذا ما تم إحصاء متعلمي اللغة الإنجليزية في فترة ما بعد التخرج من المدارس، بما في ذلك المهنيين الشباب، ورجال الشرطة وسائقي سيارات الأجرة والمتقاعدين غير المسجلين في المؤسسات الرسمية الذين اتجهوا لتعلم اللغة الإنجليزية للاستعداد لأحداث عالمية جرت على الأراضي الصينية مثل: دورة الألعاب الأولمبية في بكين عام ٢٠٠٨م، ومعرض شانغهاي العالمي في عام ٢٠١٠ م، وأصبحت من الأقوال التي تتردد بقوة في الصين مقالة «إذا لم تكن كفئاً في اللغة الإنجليزية فقد ابتعدت (أي من كل شيء مثل التعليم والتطور الوظيفي)». وكان الهوس بالإنجليزية واضحاً في مناح عدة؛ فمن الناحية السياسية، قررت الحكومة الصينية جعل الإنجليزية مادة إلزامية على الصعيد الوطني ابتداءً من السنة الثالثة الابتدائية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في عام ٢٠٠١م، وبالتالي، أخذت مادة اللغة الإنجليزية نفس الأولوية وأصبحت على قدم المساواة مع اللغة الصينية والرياضيات، واجتاح الهوس باللغة الإنجليزية مدارس رياض الأطفال الصينية حيث تم تدريس الأطفال الصغار الإنجليزية جنباً إلى جنب مع الصينية (الماندرين)، ووفق بعض الإحصاءات، هناك ما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ مؤسسة أو شركة تقدم دروس تعليم الإنجليزية خارج المدارس في الصين، وتضاعف الإنفاق على تعلم اللغة الإنجليزية تقريباً في السنوات القليلة الماضية قبل عام ٢٠١٠، إلى نحو ٣٠ مليار يوان (٤,٤ مليار دولار) وفقاً لنشرة الإحصائي الوطني لتطوير التعليم، مع وجود أكثر من ٤٠٠ مليون متعلم للغة الإنجليزية في الصين، وما صاحبه من ترويج مستمر للغة الإنجليزية، إلى جانب ظهور الصين كقوة عالمية، أحدث ذلك تغيرات هائلة من الناحية الأيديولوجية، وهنا يحاول الكتاب تفسير الآثار الاجتماعية والأيديولوجية المتعددة لصعود اللغة الإنجليزية في بلد تقليدي يرفض كل ما هو أجنبي.

أما الدراسة التزامنية التي أعقبت المدخل التاريخي فتدور حول المواقف الأيديولوجية تجاه اللغة الإنجليزية في الصين في المستويات المؤسسية وغير المؤسسية؛ فعلى المستوى المؤسسي، يتناول الكتاب رؤية السياسات اللغوية الرسمية لمكانة اللغة الإنجليزية، ويتناول أيضاً العناصر الأيديولوجية لتعليم اللغات الأجنبية، كما يستهدف الكتاب إظهار الكيفية التي يتعامل بها المهنيون في مجال تدريس اللغة والمتعلمون مع القضايا الأيديولوجية في ظل هيمنة اللغة الإنجليزية، وعلى المستوى غير المؤسسي، يرصد الكتاب اتجاهات أفراد الشعب نحو انتشار اللغة الإنجليزية ومكانتها في الصين، فضلاً عن التعرف على دوافعهم لتعلم اللغة، ويرى الكتاب أن الأيديولوجيات اللغوية تتعدد، وبالتالي تحتاج إلى أن توضع في سياق خاص، ويقدم الكتاب تفسيراً لتطور أيديولوجيات تعلم اللغة الإنجليزية في الصين مع التركيز على الحالة الصينية في سياقها الاجتماعي والتاريخي والاقتصادي والثقافي.

واستنادًا إلى تحليل المنظورين التاريخي والتزامني، يعرض الكتاب صورة لتفاعل السياسات اللغوية، والمؤسسات التعليمية ومتعلمي الإنجليزية في الصين معاً لتشكيل وإعادة تشكيل تدريس اللغة الإنجليزية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويربط الكتاب بين أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في العالم وقضية العولمة، فيرى الكاتب أن هناك اختلافاً عميقاً إزاء الموقف من الإنجليزية في العالم، وعلى الرغم من أن البعض يؤكد أن الانتشار العالمي للغة الإنجليزية أمر طبيعي ومحايد، يدعي آخرون أنه أمر ضار؛ لأنه يجلب الطبقية الاجتماعية والإقصاء وكثير من المشكلات الأخرى، ويأخذ هذا الكتاب بالرأي القائل بأن الخصوصية الثقافية للمكان قد تؤثر على أيديولوجيات لغته، وأن وضع العولمة قد يساعد في فهم كيفية حدوث التغير، وبالنظر إلى أنه في ظل العولمة أصبح الوقت مضغوطاً والفضاء قصيراً، فيجب أن تؤخذ الزمانية والمكانية بعين الاعتبار، فاللغة قد تلعب أدواراً مختلفة في فترات زمنية مختلفة، ووضع اللغة يتذبذب مع صعود وهبوط القوى الاقتصادية والجيوسياسية الأوسع في كثير من الأحيان، العوامل المكانية لها دورها أيضاً؛ فكل منطقة جغرافية لها خياراتها الخاصة؛ فعندما ترتحل اللغة إلى مستوى مكاني جديد، عادةً ما يكون هناك تفاعل معقد بين الهيمنة والمقاومة، وهذا يعني أن الوظائف التي تقوم بها اللغة يحدث لها تعديل وتبديل وإعادة توزيع وفقاً لاحتياجات المكان.

(٢) أهداف الكتاب ومنهجيته.

وفق رؤية الكاتب، يرمي هذا الكتاب إلى تحقيق ثلاثة أهداف، أولاً، الإسهام في دراسات أيديولوجيات اللغة من خلال دراسة الحالة الصينية، فمن المعروف أن دراسات أيديولوجية اللغة قد استقطبت انتباه الباحثين في العقود الثلاثة الماضية، لاسيما اللغة الإنجليزية، واللغات الأوروبية، ولغات الأقليات، ويأمل الكتاب تسليط الضوء على تلك القضية، خاصة في الصين في سياق العولمة السريعة، ويقارن الكتاب تصورات الشعب الصيني لوضعية اللغة الصينية، وهي لغة يتحدث بها أكبر عدد من الناس في العالم في الوقت الحاضر باعتبارها اللغة الأولى، بتصوراتهم للغة الإنجليزية وهي اللغة الأكثر استخداماً في العالم، ويقدم الكتاب أيضاً صورة للتفاعل والمنافسة بين اللغتين في سياق المجتمع الصيني، وهو مجتمع طالما كان ينظر إليه على أنه متجانس، أحادي الرؤية، محسوم فيه الأمر لصالح هيمنة اللغة الصينية وسيطرتها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ثانياً، يهدف الكتاب إلى تقصي قضايا أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في سياق العولمة، مع التأكيد على أن أي مناقشة للعولمة ينبغي أن تؤطر من خلال مراعاة العوامل الثقافية والتاريخية والاقتصادية، يقدم الكتاب لمحة تاريخية عن دور اللغة الإنجليزية في الصين عبر حقب مختلفة من خلال دراسة الخطابات المؤسسية وغير المؤسسية، ويقدم الكتاب تفسيراً لأيديولوجيات اللغة الإنجليزية في سياق العولمة في الصين.

والهدف الثالث للكتاب الإسهام في دراسة حالة اللغة الإنجليزية في الصين دعماً لتعليم اللغات الأجنبية بها، ويسعى الكتاب إلى توضيح الآثار السياسية والثقافية والاقتصادية لتدريس اللغة الإنجليزية في الصين، والحوافز المتعلقة بذلك.

يعتمد البحث مزيجاً من المنهجيات، فتقوم بيانات الكتاب على تحليل السياسات، وإجراء المسوحات، والمناقشات الجماعية، والمقابلات؛ بغرض تحقيق فهم اجتماعي وثقافي أعمق لقضية تعليم اللغة الإنجليزية في الصين وأيديولوجيتها، كما أنه يعتمد على سلسلة من الدراسات ويقدم تحليلات لها من وجهات نظر متعددة من خلال الاستفادة من الوثائق للتحقق من التغيرات التاريخية في أيديولوجيات الدولة نحو اللغة الإنجليزية.

(٣) فصول الكتاب.

يهدف الكتاب إلى تقديم منظور نقدي يربط تعليم اللغة بالفكر السياسي في سياق حراك الصين نحو العولمة، وتقديم بعض الرؤى التي تفيد واضعي ومخططي السياسات اللغوية في الحاضر والمستقبل.

وينقسم الكتاب إلى قسمين، القسم الأول (الفصول الأول، والثاني، والثالث) يحدد القضايا الرئيسة وبنيتها، ونطاق الأبحاث التي يستند عليها ويرسم الإطار النظري المقترح لدراسة أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في سياق العولمة. القسم الثاني (الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع) قسم تطبيقي يضع الإطار النظري موضع التطبيق ويدرس أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في الصين من المنظورين التاريخي والتزامني الآني.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أما الفصل الثامن والأخير من الكتاب فيلخص ويقارن أيديولوجيات تعليم اللغة في الصين في الماضي والحاضر، ويستشرف كذلك الأيديولوجيات المستقبلية المحتملة.

الفصل الأول: «تعليم اللغة في الصين: الولع باللغة الإنجليزية»

يبدأ المؤلف هذا الفصل باقتباس دال من مقال «نمط مختلف من الاستثنائية» «للكاتب لو يوتشينغ» (صحيفة تشاينا ديلي، يونيو ٢٠١١م) «هناك إحصائيتان مثيرتان للاهتمام: أولاهما أنه تم انتشال أربعمائة مليون صيني من براثن الفقر خلال السنوات الثلاثين الماضية، وثانيهما أن أربعمائة مليون صيني قد تعلموا الإنجليزية خلال السنوات الثلاثين الماضية، قد يبدو أن الإحصائيتين غير مرتبطتين، ولكنني أعتقد أن هناك علاقة وثيقة بينهما، بدون التعلم من الغرب، لم نكن لنتمكن من انتشال الشعب من الفقر، على الأقل بهذه السرعة». يبدأ المؤلف لين بان كتابه بهذا الاقتباس ليضع تلك الدراسة على خلفية الحماس المتزايد لتعلم اللغة الإنجليزية في قطاعات التعليم المختلفة في سياق العولمة السريع بالصين، وهو يربط الرغبة الصينية في تحقيق كفاءة استخدام الإنجليزية برغبتها في الحداثة والازدهار والتصور الأيديولوجي الشائع بأن الصينيين قد لا يحرزون ما يكفي من النجاح للمنافسة دولياً إذا لم يحققوا الكفاءة اللازمة في اللغة الإنجليزية.

ولعل الاقتباس السابق يوضح دلالة وأهمية الإنجليزية للمجتمع الصيني اليوم، ولم تكن الإشارة إلى ازدهار الصين نتيجة لما تعلمته من الغرب، ومما استفادته من تعلم اللغة الإنجليزية أمراً استثنائياً، كما يرى الكاتب؛ فهناك العديد من الباحثين في اللغة الإنجليزية الذين أثبتوا هذه الصلة، وكما هو معروف فإن اللغة الإنجليزية منذ عام ٢٠٠١م تعد واحدة من المواد الرئيسة الإلزامية الثلاثة في كل المستويات التعليمية في الصين، إلى جانب اللغة الصينية والرياضيات، وأصبح النجاح في اللغة الإنجليزية أمراً حيوياً من أجل حياة أكاديمية ومهنية ناجحة، ومن أجل حياة أفضل بوجه عام.

يرى الكاتب أننا إذ نندهش من هذه الأهمية العظمى التي نالتها اللغة الإنجليزية في التعليم الصيني، فإننا نندهش أيضاً إزاء تراجع هذه الأهمية للإنجليزية في الآونة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الأخيرة لدى الصين، ففي أكتوبر ٢٠١٣، أعلنت سلطات التعليم في بكين، وبعض المدن الصينية الرئيسية الأخرى والمحافظات مثل شنغهاي وشاندونغ وجيانغسو، أنها تخطط للتحول من الإنجليزية إلى الصينية في الاختبارات الموحدة مثل اختبار غاوكاو Gaokao، يمكن أن يتصور أنه قريباً بعد هذه التغيرات، فإن محافظات ومدن أخرى في الصين سوف تحذو حذوها، لقد أحدث هذا التحول نقاشات ساخنة حول ما إذا كانت جذوة الولع الصيني باللغة الإنجليزية قد ذوى أوارها، غير أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة تلك السرعة المذهلة في تغيير اتجاهات الدولة والشعب لمواقفهم تجاه اللغة الإنجليزية في التاريخ الحديث للصين.

يستعرض **الفصل الثاني - «العولمة: منظور اقتصادي- ثقافي»** - نظريات العولمة، ويقدم طائفة واسعة من تعريفات العولمة ويناقشها، ويهتم الفصل بمناقشة نظرية «المنظومات العالمية» world-systems theory لوالرشتاين والتأثير الثقافي للعولمة، ويطرح هذا الكتاب رؤيته بأن العولمة يجب أن تكون مؤطرة سياقياً، ليس فقط من حيث القوى والتدفقات الثقافية، ولكن أيضاً من الناحيتين التاريخية والاقتصادية، ويشير الفصل أيضاً إلى أن دراسة البعد الثقافي للعولمة يشرح الأبعاد الدقيقة للمشاكل المعاصرة، كما يبين انتشار اللغة الإنجليزية وما صاحبها من عمليات إحلال أو إبدال، ويصف اللغة في أحوالها المختلفة عندما ترتحل إلى بقاع مختلفة أو تعلّم في نفس المكان في أوقات مختلفة، وكيفية تناولها بشكل مختلف واستيعابها بشكل مغاير، وهذا يعني أنه في عمليات النقل التي ترافق انتشار اللغة تتحول اللغة لتتخذ أشكالاً متغيرة لغوياً، ويحدث كذلك تحول في القيم والوظائف في مختلف المواقع. فالطريقة التي كان ينظر بها إلى اللغة الإنجليزية في زمن الاستعمار تختلف عن النظر إليها الآن، والتصور الصيني لمكانة اللغة الإنجليزية في عصر من العصور- حقبة حرب الأفيون، مثلاً- تختلف عن النظرة إليها أثناء دورة الألعاب الأوليمبية عام ٢٠٠٨، وكذلك من الناحية المكانية، فانتقال اللغة من موطنها الأصلي (بريطانيا- الولايات المتحدة، الخ) إلى مواطن جديدة (الصين- الهند - سنغافورة، الخ) لايكون انتقالاً في الفراغ، ولكن تحدث عمليات امتزاج ثقافي واجتماعي بين اللغة الوافدة والثقافة السائدة، ويؤدي هذا المزج إلى ظهور وظائف جديدة للغة تتماهى مع ثقافة المجتمع المستقبل لها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

يستعرض **الفصل الثالث - «أيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية: النهج التزامني والنهج التاريخي»** - أصل مصطلح «أيديولوجية»، ويوضح الموقف من هذه المسألة، ويحدد مصطلح «أيديولوجية اللغة» ويستعرض طائفة من الأيديولوجيات اللغوية الخاصة بتعليم اللغة الإنجليزية، ويبدأ الكاتب في مناقشته أصل مصطلح «أيديولوجية» بدءاً من تصور دي تريسي ونابليون وينتقل إلى مناقشة مواقف المفكرين الماركسيين، ومن بينهم أنطونيو غرامشي، لويس ألتوسير وبيار بورديو، ثم يقدم بعد ذلك فهمه الخاص للأيديولوجية بصفة عامة، والأيديولوجية اللغوية بصفة خاصة، ويعتبرهما مجموعات من الأفكار التي تعطي إطلالة على العالم الاجتماعي من الناحية التاريخية والاقتصادية والسياسية، وبناء على هذا الفهم، يقوم المؤلف بعمل تحليل لهيمنة اللغة الإنجليزية والاتجاهات المختلفة نحو انتشارها عالمياً، في نهاية الفصل، يقترح المؤلف إطاراً زمنياً ومكانياً لدراسة أيديولوجيات تعليم اللغة.

تضع الفصول (الرابع والخامس والسادس والسابع) الإطار النظري في داخل سياق الواقع العملي، وتدرس أيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية في الصين من المدخلين: التاريخي والتزامني.

يقدم **الفصل الرابع - «أيديولوجيات الدولة في تعليم الإنجليزية في الصين: العودة إلى التاريخ»** - منظوراً تاريخياً لتعليم اللغات الأجنبية في الصين في إطار التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياقات السياسية ويفسر الإنتاج التاريخي للأيديولوجيات في التعليم، وانطلاقاً من مفهوم الدولة وفق نظرية «المنظومات العالمية»، فإن الدولة في كثير من الأحيان تكون اللاعب الأساسي في التخطيط ورسم السياسات، ولكن الدولة في حد ذاتها لا تكون المحدد الوحيد، فهي ليست سوى أحدى الجهات الفاعلة في إطار المنظومات العالمية، وغالباً ما يكون دور الدولة ووظيفتها مقيداً من قبل الجهات الفاعلة الأخرى، سواء من مستويات أعلى من مستوى الدولة أو أدنى من مستوى الدولة، وأيديولوجيات الدولة غالباً ما تنعكس من خلال سياساتها اللغوية، وبناءً على هذا الطرح، يتناول هذا الفصل أيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية في مختلف الفترات التاريخية في نظم التعليم الصينية، بما في ذلك الصين في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، وفترة حروب الأفيون، وفترة «التعزيز الذاتي» في أواسط القرن التاسع عشر حتى منتصف عام ١٩١١، وحقبة قيام جمهورية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الصين، وفترة الحركات الثقافة الجديدة (١٩١٢-١٩٤٩) وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في سنة ١٩٤٩، ويدرس الفصل أيضاً حالة تدريس الإنجليزية منذ انفتاح الصين والإصلاح بعد عام ١٩٧٩م، وكذلك سعي الصين إلى التحديث والاندماج في العولمة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، يجسد هذا الفصل العلاقات المعقدة بين تعليم اللغة الإنجليزية والأيديولوجيات السائدة في الصين والظروف الاجتماعية والاقتصادية وجهود بناء الأمة؛ وهذا ما يفسر كيف مارست العوامل الاجتماعية والسياسية تأثيرها على تعليم اللغة في الصين، وكيف تؤثر الأيديولوجيات السياسية للدولة الصينية على التخطيط اللغوي وتعلم اللغة.

يفحص **الفصل الخامس - «أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في إطار سياسات تعليم اللغات الأجنبية في الصين»** - أيديولوجيات اللغة الإنجليزية للدولة الصينية كما تتجلى في سياسات تعليم اللغات الأجنبية الرسمية من خلال الوثيقة الرسمية «سياسات تعليم اللغات الأجنبية في الصين»، ويناقش الفصل الآثار الاجتماعية لهذه الأيديولوجيات، والطرح الرئيس هنا أن السياسات اللغوية أداة من أدوات الحوكمة السياسية والثقافية للدولة، إذ تسعى الدولة من خلال تلك السياسات الداعمة لتعليم اللغة الإنجليزية إلى ضمان تحقيق تطور المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، وضمان القدرة التنافسية للدولة مع دول العالم الأخرى، تؤكد وثائق سياسات تعليم اللغات الأجنبية في الصين التي تم فحصها على أهمية وفائدة اللغة الإنجليزية على مستويين: الكفاءة العامة للأفراد في اللغة واستخدامها، ودعم قدرات الدولة على المشاركة والمنافسة في التبادلات الدولية، فتقوية فرص الصين على المنافسة الدولية والاندماج في العولمة يقتضي تعلم الإنجليزية إذ سيكون هو النافذة التي تطل منها الصين على العالم، وتؤكد الوثائق على الاهتمام باللغة الإنجليزية على نحو محايد، دون تحديد هوية معينة للإنجليزية - كالإنجليزية البريطانية أو الإنجليزية- إذ تسعى إلى تأكيد عالمية الإنجليزية بوصفها لغة أكثر من كونها نمطاً ثقافياً، ومن هنا تسعى استراتيجيات الدولة، في هذا الشأن، إلى تحقيق التوازن بين ضرورة دراسة الثقافات الأجنبية التي يتم التعامل بها بشكل مباشر عن طريق رفع مستوى وعي الطلبة بالثقافات الناطقة باللغة الإنجليزية والاهتمام بتعزيز الهوية الثقافية الوطنية الصينية، ونقل الثقافة الصينية إلى الآخر عبر اللغة الإنجليزية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويرى الكاتب أن ما لم تتنبه له تلك الأيديولوجيات هو احتمال أن تؤدي التفرقة بين التعليم الرسمي والتعليم المتفرد للغة الإنجليزية إلى حدوث نوع من الطبقية، فأولئك الذين ينالون حظاً أوفر في تعلم الإنجليزية لديهم فرص أفضل من الآخرين لأخذ الأدوار المركزية في التحديث الوطني؛ فإتقان الإنجليزية والتفوق فيها جواز سفر للتوظيف والنجاح، وقد يؤدي الوضع المتميز للأشخاص الفائقين في اللغة الإنجليزية إلى إضفاء هالة من الهيبة عليهم وتحصيلهم للمنافع الاجتماعية والاقتصادية، مع شعور الأقل اتقاناً ومن لم ينالوا حظاً من التعليم الخاص، أو من لم تتوافر لهم إمكانات التفوق بالاستبعاد والتهميش والإقصاء.

يسعى **الفصل السادس - «أيديولوجيات اللغة الإنجليزية كما تعكسها خطابات المعلمين والطلاب»** - إلى التحقق من آراء الطلاب والمعلمين حول رؤيتهم لمكانة اللغة الإنجليزية وتفوقها، ووظيفتها وفائدتها، وحياديتها، وما إذا كانوا يعتقدون أن ثقافة الصين وهويتها يمكن الحفاظ عليها في ظل الاندفاع نحو تعلم اللغة الإنجليزية، وآرائهم حول الطبقية الاجتماعية التي يمكن أن تنشأ من جراء تعليم اللغة الإنجليزية. وقد أظهرت نتائج الاستبانات، فيما يتعلق برؤية المعلمين والطلاب لمكانة اللغة الإنجليزية، أن أكثر من ٦٠٪ منهم يرون أن اللغة االإنجليزية لغة عالمية وأنها الأكثر انتشاراً في العالم، وأنها أداة ضرورية من أدوات الحداثة والتواصل مع العالم وأن تعلمها من شأنه أن يزيل الفجوة بين الصين والعالم، وفيما يتعلق بأهداف استخدام اللغة الإنجليزية في الصين، يرى أكثر من ٧٠ ٪ من المعلمين والطلاب أن الهدف الأساسي لتعليم اللغة الإنجليزية في الصين هو نقل الصين إلى العالمية وإدماجها في العالم المتقدم، وأن الصينيين، بتعلمهم للإنجليزية وثقافتها، يخدمون وطنهم ويأخذون النافع ويتركون ما يضرهم، وهم يرون أن الإنجليزية قد أصبحت لغة العالم، بعيداً عن أي خصوصية لدولة معينة أو طائفة من الدول، وهنا نرى الاتفاق بين الأيديولوجية الرسمية والواقع العملي كما يقرره المعلمون والطلاب.

ثمة عدم اتفاق بين الأيديولوجية الرسمية والواقع العملي يظهر في مسألة التعرف على ثقافة الآخر من خلال اللغة؛ فقد اختلفت آراء المعلمين والطلاب فيما يتعلق بثقافة اللغة وكونها جزءاً من الممارسات الفعلية في تدريس اللغة، ففي حين يرى

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

٤٠٪ من المعلمين أن تدريس الإنجليزية في المدارس يتضمن الجوانب الثقافية الخفية بين اللغتين، يرى ٦١٪ من الطلاب أن تدريس الإنجليزية لا يركز بشكل كبير على الثقافة الإنجليزية، ولا يضعها في مقارنة مع الثقافة الصينية.

فيما يتعلق بمسألة المساواة الاجتماعية والطبقية، يرى ٦٤٪ من المعلمين، و٧١٪ من الطلاب أن فرص تعلم اللغة الإنجليزية على نحو متقن غير متكافئة بين الصينيين، بالنظر إلى أن ٦٠٪ من المجتمع الصيني مجتمع ريفي، لا تتاح فيه فرص التعلم المتاحة بالمجتمع الحضري، وهذا يعني احتمال التفاوت بين الصينيين في فرص الحصول على وظائف مرموقة، ومن ثم، من شأنه إحداث الطبقية.

يقدم **الفصل السابع - «أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في دورة الألعاب الأوليمبية ببكين»** - تجربة تعليم اللغة خارج أوقات الدراسة والأيديولوجيات المتعلقة بها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الخطاب المدني، والجهود المجتمعية التي جرت في ذلك استعداداً للدورة الأوليمبية والتي كانت متماهية مع السياسة اللغوية للدولة، وهنا يستعرض الكتاب تصورات المتعلمين للغة الإنجليزية ودوافعهم لتعلمها في تلك الظروف، حيث اختار جميع المشاركين طوعاً دراسة اللغة الإنجليزية في أوقات فراغهم خارج المؤسسات التعليمية الرسمية. يحاول هذا الفصل كذلك التعرف، من خلال المقابلات والمناقشات الجماعية، على الأسباب الكامنة وراء إقبال المتعلمين طواعية على تعلم اللغة الإنجليزية في تلك الفترة، وتصوراتهم لوضعية اللغة الإنجليزية مقارنةً بالصينية في سياق العولمة، وتظهر النتائج أن المعلمين والطلاب يرون أن تعلم اللغة الإنجليزية ذو فائدة كبيرة في في الحياة الوظيفية خاصة، والحياة بصفة عامة؛ فهم يعبرون عن اعتقاد قوي بأن اللغة الإنجليزية لن تشكل تهديداً للغة الصينية وثقافتها، ويرون أن اللغة الإنجليزية ذات فائدة كبرى لإحداث التنمية في الصين في الوقت الحاضر، وعلى المدى الطويل.

الفصل الأخير من الكتاب، **الفصل الثامن - «أيديولوجيات تعليم اللغات في الصين: الماضي والحاضر والمستقبل»** - يضع من جديد الإطار الزماني والمكاني للكتاب، ويلخص كيفية تطبيقه في دراسة أيديولوجيات تعليم اللغة في الصين، ويستطلع الآثار الثقافية والتعليمية لتطبيق تلك الأيديولوجيات، فيرى المؤلف أن صنّاع السياسة اللغوية في الصين بحاجة لإعادة وضع تعليم اللغة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإنجليزية في إطاره الصحيح وفقاً للحالة الصينية الحالية، وكذلك في ضوء الخطط الاستراتيجية للقرن العشرين؛ وذلك لتطوير أشكال مميزة من كفايات التعامل بين الثقافات، مما يطور قدرة الصين على المنافسة بين دول العالم، ويؤكد الكاتب أنه بالنظر إلى أن القوى العظمى تتغير مواقعها صعوداً وهبوطاً في سلم القوة، وظهور قوى جديدة في الأفق، مثل: الهند وروسيا والبرازيل، فلا ينبغي أن تبالغ الصين في محورية دور اللغة الإنجليزية بأكثر مما يجب، وينبغي أن تضع السياسات اللغوية في الاعتبار أهمية اللغات الأجنبية الأخرى، وفضلاً عن ذلك، ينبغي على معلمي اللغة الإنجليزية في الصين أن يتمتعوا بالحس الاجتماعي اللائق عند معالجة الاحتياجات اللغوية المحلية للحالة الصينية، وتقديم صورة أكثر واقعية لما يمكن أن تجلبه الإنجليزية إلى حياة المتعلمين ومجتمعهم المحلي.

(٤) رؤية نقدية للكتاب.

يقدم الكتاب كثيراً من الدروس المستفادة للمخطِّط وواضع السياسة اللغوية، فيبين الكتاب أن الأيديولوجيات ليست ثابتة، بل تتغير بحسب عوامل الزمان والمكان، ومن هنا ينبغي على مخطط السياسة اللغوية دراسة الظروف المكانية والزمانية بجلد وأناة قبل الشروع في صياغة السياسة اللغوية، وضرورة مراعاة تغير موازين القوى في العالم وبالتالي عدم الانكفاء على لغة أجنبية واحدة، ويبين الكتاب كذلك ضرورة وضع مسألة الجمع بين الأصالة والمعاصرة في الحسبان عند القيام بالتخطيط اللغوي، فالتخوف الصيني من طغيان الثقافة الإنجليزية على الثقافة الصينية كان دائماً هاجساً لدى واضعي السياسة اللغوية الصينيين، فالانسياق وراء الولع بالإنجليزية من أجل تحقيق المنافسة الدولية ينبغي أن يكون منضبطاً بما يمكن أن يترك ذلك من آثار على اللغة الأم وعلى الهوية الوطنية، ومن المسائل التي أثارها الكتاب والتي ينبغي التنبه لها عند وضع سياسات اللغة برامج اللغة المتمايزة عن التعليم الرسمي (مدارس اللغات)، والتي من شأنها أن توجد الطبقية، والتفاوت الاجتماعي، وهي من الأمور التي كانت تمثل هاجساً لدى الكاتب، ويمكن أيضاً الاسترشاد بالتجربة الصينية عند التفكير في تقديم برامج اللغة الإنجليزية في المراحل الأولى من التعليم (رياض الأطفال، والمدرسة الابتدائية) والإحاطة بالمسألة من كافة جوانبها وضرورة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تحقيق التوازن في تقديم برامج اللغة بين المركز (المجتمعات الحضرية) والأطراف (المجتمعات الريفية، البدوية، الخ).

من الدروس المستفادة من الكتاب كذلك ملاحظة التفاوت الذي قد يحدث بين الأيديولوجيات النظرية والواقع العملي، وهو ما نلمحه في بعض التفاوت بين آراء المعلمين والطلاب من جهة والسياسات المدونة بشكل نظري، وهو ما يجب أن يتنبه إليه التخطيط اللغوي الذي ينبغي أن يلامس الواقع، ومن الأمور الماتعة في الكتاب استشراف الكاتب لمستقبل اللغة الإنجليزية في الصين في ضوء المعطيات الحالية لتغير موازين القوى وظهور بعض القوى الإقليمية التي أخذت تفرض نفسها على الساحة، وفي هذا درس مفيد للمخطط اللغوي الذي ينبغي أن تتوافر لديه القدرة على التنبوء واستشراف التوقعات المستقبلية، ومن الفوائد التي يقدمها الكتاب لمنظري السياسة اللغوية العرب المنهجية التي اتبعها المؤلف؛ التي تجمع بين البعدين التاريخي والتزامني وهو منهج شامل يدرس الظاهرة من كافة جوانبها، ويقدم صورة وافية لما ينبغي أن تكون عليه دراسة الظواهر اللغوية، كما أحسن المؤلف تنويع أساليب جمع المعلومات، من استقراء للوثائق وتحليل للسياسات وإجراء للمسوحات، والمناقشات الجماعية، والمقابلات الشخصية والاستبانة.

وعلى الرغم من أهمية الكتاب وما به من فوائد؛ فإنه لا يخلو من بعض الهنات، فالكتاب مغرق في الحالة الصينية، فتلمح فيه كثيراً من التكرار في السرد التاريخي للتجربة الصينية في العديد من الفصول، كما أن الكتاب لا يخلو من تغافل تنوع استقبال اللغة اللإنجليزية بحسب التنوع المكاني في الصين؛ فالحالة الصينية أكبر من أن تؤخذ من المركز فقط، فالصين بلد كثيف السكان، مترامي الأطراف به العديد من العرقيات، والتعامل معه كحالة واحدة يمكن أن يكون أمراً مخلاً، وعلى الرغم من أن الكاتب قد تحدث عن أن توطين اللغة الإنجليزية في الصين من شأنه أن يغير من الوظائف التقليدية للغة الإنجليزية في موطنها الأصلي، إلّا أنه لم يقدم ما يكفي من الأمثلة على ذلك في الحالة الصينية، كل ذلك لا يقلل من أهمية الكتاب.

في الختام ينبغي أن نؤكد مرة أخرى على أهمية هذا الكتاب، وضرورة الاستفادة منه عند إعداد السياسات اللغوية وصياغة تخطيط اللغة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

صدر حديثا

التصورات الشعبية عن اللغة العربية: مفاهيم، وقضايا، وحالات

صدر عن مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية كتاب "التصورات الشعبية عن اللغة العربية: مفاهيم، وقضايا، وحالات" الذي يحاول أن يتناول بعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع من زوايا عديدة، وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسة، يركز كل قسم منها على أحد الجوانب المذكورة في العنوان. أما القسم الأول فقسم نظري يركز على المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذا الموضوع. وأما القسم الثاني فيتناول بعض القضايا المركزية المتصلة بالتصورات الشعبية في سياق اللغة العربية على وجه الخصوص. وأما القسم الثالث فيتضمن عددا من الدراسات الميدانية التي ترصد حالات معينة من التصورات الشعبية عن العربية. ويتضمن القسم الأول ثلاثة فصول. الفصل الأول كتبه محررا الكتاب (منصور مبارك ميغري ود. عقيل حامد الشمري)، ويتضمن مقاربة إبستمولوجية لموضوع التصورات الشعبية وعلاقتها بالمباحث اللسانية. وأما الفصل الثاني فكتبه الأستاذ الدكتور صلاح الدين الشريف بعنوان "صورة العربية في التصورات الشائعة وما تثيره من قضايا نظرية ومنهجية" ويتضمن هذا الفصل مقالة تأصيلية فريدة لبعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، مع التركيز على التصورات الشائعة عن اللغة وعلومها داخل نطاق التقاليد التعليمية العربية الحديثة. والفصل الثالث للدكتور أشرف عبد الحي بعنوان "نحو تسييس اللسانيات التطبيقية: التصورات الشعبية للغة"، ويتبنى الفصل منظورا احتفائيا بالتصورات الشعبية، وتأكيدا على أهميتها بالنسبة إلى اللسانيات التطبيقية. وجاء في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

القسم الثاني الفصل الرابع للدكتور منير التريكي والدكتور شكري السماوي فيتطرق إلى الثنائية اللغوية بعنوان "الأبعاد الأيدولوجية بين المحاورة والمناورة: مقاربة لسانية نفسية اجتماعية تداولية لثنائية اللغة في تونس". ويتعرض الفصل الخامس للأستاذ الدكتور رفيق بن حمودة لموضوع "الصواب اللغوي" بعنوان "الخطأ ووهم التصويب في الفكر اللغوي العربي المعاصر. وأما الفصل السادس للدكتور فتحي الجميل فيتناول مسألة «الاقتراض اللغوي» بعنوان «التصورات غير العالمة في الدراسات العربية الحديثة: مقاربة نقدية». وجاء القسم الثالث من الكتاب مخصصا لتسليط الضوء على نماذج وحالات معينة من التصورات المتعلقة بالعربية لدى بعض الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة داخل العالم العربي وخارجه. ويتضمن هذا القسم خمسة فصول. أولها الفصل السابع من الكتاب، وهو عبارة عن مدخل عام لهذا القسم بعنوان "التصورات الشعبية والوعي القومي نحو اللغة العربية" للدكتور فواز العبد الحق والدكتور عبد الرحمن أبو ملحم. وأما الفصل الثامن فقائم على دراسة ميدانية للدكتور محمود المحمود بعنوان "تصورات طلاب الجامعة حيال اللغة العربية" وتتضمن هذه الدراسة تحليلا لبيانات بحثية مجموعة بطرق متنوعة لعينة تتكون من ٣٠٠ طالب في جامعات الرياض، بخصوص ما يحملونه من تصورات عن ثلاثة تنوعات لغوية: العامية العربية، والفصحى العربية، والإنجليزية. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة كشفتها الدراسة ومن هذه النتائج وجود نوع من عدم الاتساق بين التصورات المعلنة والمضمرة إزاء هذه التنوعات اللغوية المختلفة. والفصل التاسع للأستاذ الدكتور عبد القادر سبيل قائم أيضا على دراسة ميدانية بعنوان "تمثلات اللغة العربية في الأوساط الشعبية العربية" ووتتضمن استعراضا نقديا لبعض الدراسات السابقة بالإضافة إلى تحليل لبيانات مجموعة عن طريق الاستبانة من عينة مكونة من شرائح اجتماعية مختلفة في عدد من المناطق في وسط المغرب وجنوبه. والفصل العاشر دراسة ميدانية أيضا للدكتور بيضاوي عبد العظيم بعنوان "التصورات الشعبية حول العربية بشكل عام وحول علامات الخطاب بشكل خاص لدى العرب المقيمين في أمريكا". وأما الفصل الحادي عشر للدكتور وليد خليفة فيتناول عددا من الموضوعات المتصلة باللغة العربية في أسبانيا بعنوان "اللغة العربية بين المواقف الرسمية والتصورات الشعبية في أسبانيا".

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللغة العربية في باكستان

صدر عن مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية كتاب "اللغة العربية في باكستان" يضم مجموعة من البحوث العلمية التي تتناول موضوعات متعلقة بوضع اللغة العربية في باكستان من خلال سياقها التاريخي، وتلقي نظرة شاملة على المشاكل والصعوبات التي تعرقل مسارها، وتتحدث عما تعانيه من الإهمال والتقصير من قبل الحكومة والشعب معا، كما أنها تسلط الضوء على مدى تأثير اللغة العربية على اللغات المحلية، وتقدم توصيات واقتراحات لتطوير عملية تعليم اللغة العربية في البلاد وتسهيلها للمواطنين. وجاء البحث الأول بعنوان "تطور اللغة العربية في باكستان وحاضرها" للدكتور مظهر معين، وهو يتحدث فيه عن مكانة اللغة العربية وتطورها في باكستان، ويؤكد على توافر كل الإمكانيات لجعل اللغة العربية لغة باكستان الرسمية والوطنية، كما أنه يدرس حاضر اللغة العربية في باكستان لغة وأبجدية وثقافة وتأثيرا. وجاء البحث الثاني بعنوان "جوانب مهمة من الصلات اللغوية والأدبية بين العربية والأردية" وهو بحث قيم أعده الأستاذ عمر فاروق، وهو يسلط فيه الضوء على أهم الصلات اللغوية والأدبية بين اللغتين العربية والأردية مع تقديم نبذة عن علاقات تاريخية متبادلة بين العرب والهند، وكيفية نشأة اللغة الأردية. وأما البحث الثالث فجاء بعنوان "تأثير الثقافة العربية في الثقافة الباكستانية" للدكتور مقيت جاويد الذي تناول في هذا البحث دراسة المظاهر التي تجلت فيها الثقافة العربية في باكستان مع ذكر المراحل التي مرت بها في طريقها إلى باكستان. وجاء بعد ذلك دراسة للأستاذ الدكتور خالق داد بعنوان "تعليم اللغة العربية في باكستان: مشكلات وحلول" تناول فيها وضع اللغة العربية الراهن في باكستان وما تواجهه

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

من المشكلات والعقبات في سبيل تدريسها. عرض الأستاذ السيد محمد زاهد نائب رئيس الجامعة الإسلامية الإمدادية بفيصل أباد بحثا بعنوان "مناهج تدريس اللغة العربية وآدابها في المدارس والجامعات الدينية في باكستان: تقويم واقتراح" تناول الوضع التدريسي للغة العربية في المدارس والجامعات الدينية في باكستان من خلال عرض موجز للكتب التعليمية المقررة لتدريس اللغة العربية وقواعدها وآدابها مع ذكر إيجابيات وسلبيات هذه المناهج والمقررات. تناول بعد ذلك الأستاذ الدكتور محمد علي غوري في مقاله "دور اللغة العربية في ارتقاء الوعي الديني في باكستان" وقد حاول أن يربط بين اللغة العربية والوعي الديني في باكستان. وجاء بعد ذلك بحث بعنوان "اتجاهات حديثة في إعداد مواد تعليم اللغة العربية" الذي كتبه الأستاذ الدكتور حبيب الرحمن عاصم، وتناول قضية إعداد المواد لطلبة المدارس النظامية والأهلية والجامعات والكليات الحكومية في باكستان، وناقش الأمور التي تعوز المقررات والمناهج الدراسية. وأما الورقة البحثية التي جاءت بعد ذلك فكانت بعنوان "أغراض تعلم اللغة العربية لدى الباكستانيين: طبقات مهنية نموذجا" للأستاذ الدكتور إنعام الحق غازي. وقد هدفت إلى دراسة الأغراض والأهداف التي تحفز أعضاء طبقات مهنية في باكستان على تعلم اللغة العربية وذلك من خلال دراسة ميدانية. عرض بعد ذلك الدكتور حارث مبين في مقال له بعنوان "المجلات العلمية العربية: نشأتها وتطورها في باكستان" تاريخا موجزا لنشأة المجلات العلمية العربية وتطورها في العالم العربي عامة وفي باكستان خاصة بالإضافة إلى تقديم نبذة عن المجلات العربية الحديثة الصادرة من الجهات المختلفة في باكستان. وقام الأستاذ الدكتور حامد أشرف همداني بعرض ما أسهم به الشعراء الباكستانيون في الشعر العربي في بحث له بعنوان "إسهامات الشعراء الباكستانيين في الشعر العربي" وبناء على ما يتسم به شعرهم من الصفات يصنفهم الباحث إلى مدرستين: الأولى تسمى المدرسة التقليدية والثانية المدرسة التجديدية. وأما الأستاذ الدكتور ظهور أحمد أظهر فجاء بمقال عنوانه "جوانب مجهولة من حياة عبد العزيز الميمني الراجكوتي" قدم المؤلف جوانب مجهولة من حياة أستاذه، ويبدد بعض الاتهامات التي وجهت إليه من قبل الذين لا يعرفونه عن كثب، ويلقي ضوءا على ما اتصف به من علم غزير وخلق كريم. تحدث بعد ذلك الدكتور الحافظ عبد القدير عن علم من أعلام اللغة العربية وآدابها في باكستان في مقال له بعنوان "الدكتور خورشيد الحسن رضوي رائد الأدب العربي في باكستان" قدم المؤلف في مقاله هذا نبذة عن حياة هذا العلم العلمية والأدبية ومناصبه التي شغلها، وتحدث عن إنتاجاته الأدبية في ثلاث لغات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللغة العربية في نيجيريا

صدر عن مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية كتابٌ بعنوان "اللغة العربية في نيجيريا: ملامح تاريخ ومشخصات الواقع"، وتهدف فكرته إلى إعداد كتاب مرجعي في مجال المعلومات التاريخية والتطورات المعاصرة لواقع اللغة العربية في دولة نيجيريا نشأة وتدريسا ومؤسسات وشخصيات عملوا لنشرها وتطويرها. ويجمع الكتاب بين طياته مجموعة دراسات وأبحاث عن واقع اللغة العربية في دولة نيجيريا التي تعد أكبر دولة أفريقية سكانا وكثافة مسلمة، وعلى ضوء الأهداف العامة للمشروع والضوابط المنظمة للأبحاث المنتقاة اعتمدت آلية العمل للكتاب في مرحلته الاولى على المنهجية المسحية لمعظم الكتابات والمقالات العلمية المنشورة عن اللغة العربية في دولة نيجيريا. وقد جاء الكتاب في أربعة فصول: تناول الفصل الأول الملامح التاريخية لنشأة اللغة العربية ورصد مشخصات واقعها. وعرض الفصل الثاني لواقع اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام في نيجيريا. وناقش الفصل الثالث موضوع اللغة العربية في التعليم الجامعي في نيجيريا. وفي الفصل الرابع والأخير استعراض لمدى تغلغل اللغة العربية في العمق الثقافي النيجيري عبر الأجناس الأدبية المختلفة: الشعر والقصة والرواية بالإضافة لعرض جهود الأفراد في نشرها وتعليمها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التخطيط والسياسة اللغوية

يأتي هذا العدد الخامس من مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ليطلق بداية جديدة مع فريق علمي جديد في هيئة التحرير، يكمل جهود الفريق السابق، ويتطلع المركز معهم إلى إكمال البناء والنمو في مسيرة المجلة.

ويسعد المركز- دائماً - بالجهود والمبادرات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات المتنوعة، ويجد من واجبه دعمها وتنميتها ومساندتها، فالعربية مسؤولية مشتركة، وهنا أختم بالإشارة إلى أن المركز يعمل على تنفيذ قاعدة المبادرات اللغوية التي يخطط لتكون منبراً للتعريف بالجهود المتنوعة، وليتاح للخبراء والمخططين دراسة الواقع اللغوي من خلالها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

(ردمد) : ١٦٥٨-٧٤١٣

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا